



المرصد اليمني لحقوق الإنسان

التقرير السنوي

لحقوق الإنسان والديمقراطية في

اليمن ٢٠٠٨

(الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

صنعا مايو ٢٠٠٩

التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن ٢٠٠٨

الطبعة الأولى

رقم الإيداع (٥٨٥) لسنة ٢٠٠٩ م

جميع حقوق الطبع محفوظة للمرصد اليمني لحقوق الإنسان

www.yohr.org

observatory@maktoob.com

الجمهورية اليمنية

صنعاء

ص.ب (١٢٥٩٣)

ت: +٩٦٧ ١ ٥٣٨٢٠١ فاكس: +٩٦٧ ١ ٥٣٨٢٠٢



المشرف العلمي		
	د/ عادل الشرجبي	
الفريق الفني		
د/ عبد القادر علي البناء	أ.د/ يحيى صالح محسن	أ.د/ محمد أحمد المخلافي
	أ/ محمد علي المقطري	
فريق إعداد الأوراق الخلفية		
د/ عبد الكريم قاسم دماج	أ.د/ محمد سرحان المخلافي	أ.د/ محمد أحمد المخلافي
د/ سلطان عبده ناجي الأكلبي	د/ عبد القادر علي عبده	د/ فؤاد الصلاحي
د/ علي محمد الزمير	د/ خالد حريري	د/ عبد الله الخميسي
د/ ظاهر مجاهد الصالحي	أ/ عبد الكافي الرحبي	د/ علي محمد زيد
أ/ محمد علي المقطري	أ/ سعيد محمد قائد المخلافي	أ/ محمد أحمد حيدر
	أ/ وضاح شمسان المقطري	أ/ نبيل عبد الحفيظ سيف
مراجعة لغوية		
	أ/ عبد الإله أحمد القدسي	
تصميم وأخراج		
	م / أسامة سيف الدبعي	

الطاقم الإداري والفني للتقرير

أ/ محمد على المقطري	أ/ منير أحمد السقاف	أ/ مراد الغارتي
أ/ نبيل عبد الحفيظ سيف	م/أسامة سيف الدبعي	أ/ توفيق الكوري
أ/عبد الله المشرقي	أ/ مكية مجلي	أ/ هدى إبراهيم الأصبحي
أ/ أمل المأخذي	أ/ أسعد محمد عمر	
الراصدین الميدانین		
وفاء الخضر	عبد اللطيف المرهبي	معين العبيدي
على عبد الله عبد الله صالح	عبد الناصر قائد شانف	وسيم الصالحي
عبد الله عبد الله عبيد	اسعد عمر	عبد الله برقة
شفيع العبد	زين الله البحري	بشير الهتار
غادة فضل	يحي السقلدي	عبدالحافظ معجب
احمد الزوقري	حافظ عز الدين	على طالب بن طالب

صفحة	المحتوى	
8		المقدمة
12		ملخص تنفيذي
القسم الأول		
الفقر وأثره على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية		
23	الفقر	الفصل الاول
37	البطالة	الفصل الثاني
53	الحق في الضمان الاجتماعي	الفصل الثالث
65	الحق في الصحة والغذاء	الفصل الرابع
79	الحق في السكن والخدمات الاجتماعية	الفصل الخامس
89	الحق في التعليم والثقافة والمعرفة	الفصل السادس
117	الحق في بيئة نظيفة و الوصول الى الموارد	الفصل السابع
القسم الثاني		
الإحصائيات والبيانات الرصدية		
135	الحقوق المدنية والسياسية	الفصل الاول
155	الأمن والإرهاب	الفصل الثاني
161	إحصائيات وبيانات الرصد	الفصل الثالث
177	نبذة عن المرصد	

شكر وتقدير

تتقدم أسرة المرصد اليمني لحقوق الإنسان بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد هذا التقرير وإصداره ، وخاصة الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) الذي لم يتوانى عن تقديم الدعم المالي لمختلف مراحل التقرير السنوي خلال السنوات الماضية ، وللباحثين من الأكاديميين والمختصين الذين قاموا بإعداد الأوراق الخلفية والفريق الفني والراصد الميدانيين الذين عملوا في ظروف غير اعتيادية خلال العام ٢٠٠٨م وفريق الرصد المكتبي والإدارة التنفيذية للمرصد وكل العاملين والناشطين والمتطوعين في إدارة المرصد والراصدين .

كما نتوجه بالشكر لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والصحفيين الذين كانوا رافداً مهماً لبيانات التقرير وخاصة المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات ومنظمة هود وصحفيات بلا قيود ، والمؤسسات الإعلامية والصحفية ومنها : "الأيام" ، "النداء" ، "الشارع" ، "الثورة" ، "الأهالي" ، "الوسط" ، "الوحدة" ، "٢٦ سبتمبر" ، "الوحدوي" ، "الثوري" ، "الصحوه" ، "البلاغ" ، "التجمع" ، "الناس" ، "٢٢ مايو" ، كما نشكر مسؤولة الرصد في محافظة تعز المحامية / معين العبيدي لتمييزها في تنفيذ المهام الموكلة لها ، وبشكل خاص نشكر الجهود الاستثنائية التي بذلتها مسؤولة الرصد في محافظة أبين المحامية/ وفاء الخضر والتي كانت إحدى قلاع المدافعين عن ضحايا الانتهاكات ، والشكر والتقدير لكل الراصد في المحافظات الأخرى والذين عملوا بصمت لإنجاز وإخراج هذا التقرير إلى النور.

أ.د/ محمد أحمد المخلافي

رئيس المرصد

مقدمة

حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، و الإنتهاك أو عدم الوفاء بحق من حقوق الإنسان يترتب عليه انتهاك أو عدم الوفاء بالحقوق الأخرى وحمايتها وتعزيزها ، والتمكن منها.

يحقق قيام الديمقراطية بشقيها الاجتماعي والسياسي، وفي ظل الديمقراطية تتحقق إمكانية الدفاع عن حقوق الإنسان وصيانتها وتوفير آليات ممارستها. انطلاقاً من هذا الفهم للعلاقة المتبادلة بين حقوق الإنسان، خصص المرصد اليمني لحقوق الإنسان القسم التحليلي من تقريره السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية لعام ٢٠٠٨، للعلاقة بين الفقر وأوضاع حقوق الإنسان في جميع المجالات. لقد بات جلياً بأن الاقتصاد اليمني يعاني من اختلالات حادة تمثلت أهم مظاهرها في شحة الموارد وتواضع أو تراجع معدلات النمو الاقتصادي واحتمال قرب نزوب النفط، وتزايد الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية وإحجام رؤوس الأموال الوطنية والخارجية عن الاستثمار بسبب هشاشة البنى التحتية وانتشار الفساد، وضعف الاستقرار المالي والاقتصادي والأمني، وضعف حكم القانون والبنى المؤسسية، وما ترتب على ذلك من تزايد معدلات التضخم التي بلغت بحسب تقرير الحكومة المقدم إلى البرلمان في ١٨ فبراير ٢٠٠٨ حوالي (٢٢%) وحوالي (٢٩%) بالنسبة لأهم مجموعة من السلع الغذائية في سلة المستهلك. وهو الأمر الذي فاقم من حدة انتشار البطالة وتراجع الأوضاع المعيشية واتساع مساحة الفقر والفقر المدقع، لتشكل تلك العوامل وغيرها أزمة مستفحلة تزداد تفاقمها عاماً بعد آخر.

بدأت الحكومة اليمنية في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي في مارس ١٩٩٥، بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، إلا أن كثيراً من مكونات هذا البرنامج أصابه القصور والتعثر في مختلف مراحل التنفيذ، فبرامج الإصلاح التي تتبناها هاتان المنظمتان تتكون من مكونين رئيسيين، المكون الأول: يسمى برنامج "التثبيت"، والمكون الثاني هو برنامج "التكيف وإعادة الهيكلة"، وهما برنامجان نمطيان يستهدفان تطبيق سياسات انكماشية لتوفير الموارد، من خلال تقليص الدور الاقتصادي للدولة.

و خفض الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية، وخفض معدلات الاستثمار العام إضافة إلى جملة من السياسات المتعلقة بعمليات الخصخصة وإصلاحات تشريعية مختلفة، إن ما يؤخذ على هذا النمط من الإصلاحات هو عدم مراعاتها للبعد الاجتماعي، ودفع الحكومة إلى التخلي عن مسؤولياتها وواجباتها الاجتماعية في دعم الفئات الفقيرة، من خلال تقليص الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى وإلغاء مخصصات دعم الغذاء الأساسي ودعم الدواء وكذلك تقليص الاستثمارات العامة. الأمر الذي يترتب عليه تكريس اللامساواة، ويلقي العبء الأكبر للإصلاحات الاقتصادية على الشرائح الفقيرة من السكان، وذوي الدخل المحدود، وتحميلها تبعات مكاسب الشرائح الأكثر غنى والأكثر دخلاً. فضلاً عن ذلك فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي لم يتضمن مكونات ذات شأن في مجال مكافحة الفساد الذي يستنزف جزءاً هاماً من موارد البلاد، ما يعني ابتعاد برنامج الإصلاح عن معالجة البؤر الحقيقية المتسببة في تفشي الفقر والبطالة. بل إنه

واستمراراً لهذا النهج من الإصلاحات وقعت الحكومة اليمنية مع البنك الدولي في ٦ ديسمبر ٢٠٠٧ على حزمة جديدة من الإجراءات تحت مسمى "برنامج الإصلاح المؤسسي" الذي تركزت أهم اتجاهاته في تخفيض نسبة الأجور وإنهاء الدعم عن المشتقات النفطية، ومضاعفة نسبة ضريبة المبيعات، إلى جانب تقليص نسبة الزيادة في رواتب وأجور الموظفين والعاملين وإصلاحات تشريعية أخرى.....الخ.

ودون أدنى شك فإن هذه المجموعة الجديدة من الإصلاحات تصب في نفس الخانة النمطية، وتستهدف في الأساس شرائح المجتمع الفقيرة التي يقع على كاهلها دون غيرها عبء تلك الإصلاحات.. ناهيك عن أن البنك الدولي ذاته قد اعترف صراحةً ضمن وثيقة البرنامج الإصلاحي بأن تنفيذ الحكومة اليمنية لهذه الحزمة من الإصلاحات سيفضي إلى زيادة مساحة الفقر في اليمن.

في موازاة تلك السياسات الاقتصادية التي عززت أو انتهكت الحقوق الاقتصادية لقطاع واسع من السكان اليمنيين، تعرضت الحقوق السياسية للمواطنين خلال الأعوام الماضية بشكل عام و عام ٢٠٠٨ لانتهاكات واسعة، لاسيما إنتهاك الحق في حرية التجمع السلمي، لقد تم قمع الاجتماعات والاعتصامات والمظاهرات، وانتهاك طائفة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية مثل : الحق في الأمن والحرية الشخصية، الحق في السلامة الجسدية، الحق في المحاكمة العادلة والحق في حرية الرأي والتعبير، ولم تشهد اليمن خلال عام ٢٠٠٨ أي تطور إيجابي ذي شأن لصالح تعزيز حماية حقوق الإنسان وفيما أعتمد القسم الأول من هذا التقرير على الدراسات النظرية والتحليلية، فإن القسم الثاني منه اعتمد على معلومات وبيانات ووقائع الرصد الميداني، الوقائع المنشورة في الصحف المحلية، والتقارير الرسمية وغير الرسمية.

تتمثل أهم الإجراءات المنهجية التي اتخذت لإعداد التقرير في الآتي:

- إقرار مقترح موضوع التقرير وهيكلته من مجلس أمناء المرصد.
- عقد ورشة للباحثين والفريق الفني وهيئات المرصد لمناقشة مقترح هيكلية التقرير وموضوعاته وإقراره.
- اعتماد الشروط المرجعية للجزء الأول المعتمد على البحث العلمي ومناهجه وتحديد موعد إنجاز الأوراق الخلفية من قبل الباحثين وموعد تسليمها للفريق الفني.
- جمع المعلومات والبيانات عبر التقارير الشهرية والدورية المقدمة من الراصدين الميدانيين وتصنيفها وإدخالها في برنامج الرصد الأليكتروني، والرصد المكتبي للوقائع المنشورة عبر الصحف وتصنيفها وإدخالها إلى برنامج الرصد الأليكتروني بعد التحقق من سلامتها وصحتها.
- تحليل البيانات والمعلومات من قبل وحدة الرصد.
- تحرير المسودة الأولية للتقرير من قبل الفريق الفني وتسليمها إلى المشرف العلمي لإعدادها وفقاً لإجراءات وقواعد إخراج التقارير العلمية.
- مناقشة التقرير في ورشة خاصة، وقيام الفريق الفني باستيعابها عبر الصيغة النهائية للتقرير.

— اعتمد الفريق الفني إحصائيات مرجحة لنسب الفقر بسبب أن جميع المهتمين والمختصين بالشأن الاقتصادي يلاحظون ما يشوب التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية من تباين وتضارب في مؤشراتها وأرقامها، تصل في كثير من الأحيان إلى حد التناقض والإرباك لكل المختصين والمعنيين بالتطورات الاقتصادية الاجتماعية في اليمن، على المستويين المحلي والخارجي.

درجت الحكومة منذ العام ٢٠٠٠م على تسييس وتكليف متعمد لمؤشرات وإحصائيات قاعدة البيانات والمؤشرات الخاصة بالحسابات القومية في كتب الإحصاء السنوي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، وبالتالي انتقال تلك البيانات تلقائياً إلى تقارير البنك المركزي وتقارير الجهات والمؤسسات الرسمية الأخرى.. ناهيك عما حدث ويحدث لنتائج المسوحات الميدانية سواء تلك التي تمولها وتشرف عليها المؤسسات والجهات الرسمية، أو حتى تلك التي تمولها وتشرف عليها المنظمات والجهات الدولية المانحة، ومنها البنك الدولي، كالمسح الوطني للفقر ومسح القوى العاملة (١٩٩٩م)، ومسح ميزانية الأسرة عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وغيرها التي أظهرت نتائجها الفعلية أرقاماً ومؤشرات غير مرضية للحكومة ولإنجازاتها المبالغ فيها... الأمر الذي دفع ويدفع الحكومة إلى استمرار تحايلها وحجبها للمؤشرات والنتائج الحقيقية، على الرغم من اعتراضات المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي ومنظمات المجتمع المدني وممثلي رؤوس الأموال الوطنية والقطاع الخاص ناهيك عن المنظمات والجهات الدولية المانحة مثل هذه السياسات، إلا أن عمليات تزييف وتسييس قاعدة البيانات الرسمية وتكليف إحصائياتها مازالت مستمرة وتمضي بها الحكومة كنهج متواصل اعتادت عليه ودون أي اكتراث، مما يعكس السياسة اللامسئولة للحكومة والسلطة معاً في استبدال وتسييس المؤشرات ونتائج الإحصاءات الرسمية بهدف إظهار نجاحات اقتصادية مزعومة ومعدلات نمو وهمية، وبما يوحي بنجاح سياسيات التنمية والإصلاح الاقتصادي - الاجتماعي، دونما اعتبار بما تترتب على ذلك من أضرار وعواقب خطيرة على كل المستويات، ووفقاً لهذا العبث الرسمي تصبح الدراسات والأبحاث وعمليات التخطيط والبرمجة للتنمية والإصلاحات الاقتصادية- الاجتماعية، الحاضرة والمستقبلية، أوراقاً مجردة بعيدة عن الواقع وخاطئة في أهدافها ومناهجها ونتائجها.

في هذا السياق وكنتيجة طبيعية لتضارب البيانات والمؤشرات الرسمية من جهة، والتعمد الحكومي المتواصل لتسييس قاعدة البيانات الإحصائية، من جهة أخرى لا نستغرب ما هو مسطور الأوراق الخلفية لهذا التقرير حول ظاهرتي الفقر والبطالة ومؤشرات وأرقام متباينة ومختلفة من ورقة إلى أخرى. يكفي أن نشير هنا إلى تقرير رئيس الحكومة المقدم إلى البرلمان في ٢٠٠٨/٢/١٨م الذي يزعم بأن حالة الفقر في اليمن قد تراجعت وفقاً لنتائج مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ من ٤٥.٢% إلى ما نسبته ٣٥% من السكان، وهي نسبة مئوية لا تأخذ في الحسبان الأرقام المطلقة للأعداد المتزايدة من الفقراء، إلا أن الأهم هنا هو قرار مجلس الوزراء، في نفس الفترة، بإدراج عشرة ملايين مواطن يمني فقير ضمن المستحقين لإعانات صندوق الرعاية الاجتماعية، ومضاعفة المبالغ التي يقدمها لهم وهي مبالغ زهيدة جداً كانت تتراوح ما بين ١٠٠٠ ريال (٥ دولار) شهرياً للأسرة المكونة من فرد أو فردين و ٢٠٠٠ ريال (١٠ دولار) شهرياً للأسرة المكونة من ٧ أفراد

فأكثر، وحتى بمضاعفة تلك المبالغ الزهيدة إلا أن الحقيقة الماثلة أمام الجميع، وفقاً لقرار الحكومة آنف الذكر، تتمثل في أن هناك ١٠ ملايين يماني يقعون تحت خط الفقر أي ما نسبته ٤٥.٥% من السكان وليس ٣٥% كما تزعم نتائج الحكومة المعلنة لمسح ميزانية الأسرة، هذا إذا ما افترضنا أن قرار مجلس الوزراء سيستوعب كل فقراء اليمن ضمن العشرة ملايين مستحق للإعانة سواء كانوا في الحضر أو في الريف أو المناطق النائية، وهو افتراض لا يتفق مع منطوق ومعطيات الواقع.. وبالتالي نتيجة لما أشرنا إليه آنفاً وللتلاعب الرسمي الذي أدى ويؤدي إلى نسف وإفساد قاعدة بيانات الدولة المتعمد الذي تتحمل مسؤوليته دون شك الجهات الرسمية، لما تلحقه سياساتها من أضرار ما حقة بالاقتصاد الوطني والمجتمع اليمني وبمستقبل البلاد.

نتيجة لذلك يصعب علينا تحديد نسبة حقيقية ودقيقة لمن يقعون تحت خط الفقر، إلا أننا نرجح، ومن خلال قرار مجلس الوزراء آنف الذكر، بأن نسبة السكان الواقعيين تحت خط الفقر تقترب كثيراً من ٥٠% إن لم تكن تتجاوزها. ولنفس الأسباب وبالإضافة إلى زيادة أعداد المتقدمين إلى سوق العمل، وارتفاع معدل النمو السكاني الذي يضح سنوياً أكثر من مائتي ألف عامل وعاملة، أي ما يعادل أكثر من ٤% من قوة العمل في ظل تناقص فرص التوظيف في القطاعين العام والمختلط، إذ أن الوظائف المتاحة سنوياً تقدر ما بين ٨ و ٩ آلاف وظيفة فقط، والقدرة الاستيعابية لأنشطة القطاع الخاص شديدة التدني، وبحسب الإحصائيات الرسمية تراجع بصورة كبيرة مؤشر استيعاب قطاع الزراعة للمرأة العاملة، وزيادة أعداد النساء الباحثات عن العمل، خاصة بين المتعلمات، حيث قدرت نسبة المسجلات على قوائم الانتظار لدى الخدمة المدنية من النساء ٣٥% من إجمالي المسجلين، لهذه الأسباب مجتمعة يعتمد هذا التقرير على نسبة البطالة المرجحة بـ ٣٥% على الأقل.

يتكون هذا التقرير من قسمين: القسم الأول: يتضمن دراسة وتحليلاً للتنمية والفقر البشري، من منظور حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى وجه التحديد: الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق، الحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في الثقافة، الحق مؤثلاً سليم، ويشمل الحق في السكن اللائق وما تتصل به من خدمات اجتماعية كالمياه النقية، الطاقة، المجاري الصحية، المواصلات والاتصالات، والحق في بيئة طبيعية سليمة. أما القسم الثاني: فيتضمن رصدًا لواقع ووقائع انتهاك حقوق الإنسان المدنية والسياسية وخصاً بعض الحقوق ببعض من التحليل بسبب الانتهاكات الواسعة التي تعرضت له خلال عام ٢٠٠٨م والمتمثلة في الحق في الحياة والحق في الحرية والأمن الشخصي، الحق في المحاكمة العادلة، والحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية الرأي والتعبير، إلى جانب التعرض إلى بعض من التحليل لمشكلة الأمن والإرهاب، بسبب أن الإرهاب يهدد حقوق الإنسان كافة - بما في ذلك الحق في الحياة. وقد ذيل كل فصل من فصول التقرير بالاستخلاصات والاستنتاجات والتوصيات الخاصة به.

الفريق الفني

ملخص تنفيذي

أخذ التقرير بمفهوم الفقر المعتمد لدى منظمة الأمم المتحدة عن أدلة وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الفقر البشري الذي يعرف بأنه الفقر من حيث أبعاد متعددة – هي الحرمان من حيث أن يحيا الإنسان حياة مدنية وصحية ومن حيث المعرفة، ومن حيث الحصول على مستوى معيشي لائق، ومن حيث المشاركة في الحياة السياسية والتنمية.

والمشاركة بشقيها التنموي والسياسي تحقق الديمقراطية الشاملة للجميع من خلال مبادئ وآليات تمكينية تكفل لكل مواطن نصيباً عادلاً من الثروة والسلطة وتوجد نظاماً سياسياً أو نظام حكم يوفر شروط احترام وضمن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

ينطلق التقرير من رؤية تربط بين التنمية وحقوق الإنسان، وبين النظام السياسي وجهود مكافحة الفقر، فنجاعة خطط واستراتيجيات التخفيف من الفقر، تتوقف على مدى تمكين المواطنين من التمتع بحقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، وإعمال مبادئ وآليات الديمقراطية وكفالة حقوق الإنسان التي تحرره من الخوف والفاقة، أي تحقيق الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي وضمن حقوق الإنسان ككل لا يتجزأ، وأعمال طائفة من الحقوق يتطلب أعمال حقوق أخرى، ف تحرير الإنسان من الفقر بالتمكين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب مشاركة المجتمع في التنمية وثمارها وهي مشاركة لا تتحقق إلا بوجود نظام ديمقراطي يكفل الحق في المشاركة وممارسة الحقوق السياسية.

يعد تفشي الفقر البشري دليلاً واضحاً على عدم تمكين أفراد المجتمع من حقوق الإنسان وحياته الأساسية ويمثل عقبة رئيسة أمام تحقيق مستوى في الحد لائق، والتمتع بحقوق الإنسان بميادينها المختلفة، وتحرير الإنسان من الفقر البشري، يعني توفير حاجاته الأساسية، المتمثلة بالحد الأدنى من الاحتياجات المادية والمعنوية ويشمل: الغذاء، والملبس، والمسكن، والماء الصالح للشرب، والطاقة، والمواصلات، والاتصالات، وخدمات النقل، والحق في الرعاية الصحية:التطبيب المجاني وسلامة البيئة والمجاري الصحية والمياه النقية، الحق في التعليم والمعرفة والحق في الضمان الاجتماعي والحق في العمل والأجر العادل والحصول على مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية.

إن القضاء على الفقر لا يكون إلا بتمكين الفقراء من ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكي يتحرروا من العوز، وهي ممارسة يتطلب ضمانها تحرير الإنسان من الخوف وتمكينه من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية. إن ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تتحقق إلا بإقامة تنمية شاملة وعادلة ومتوازنة تشمل المدينة والريف وتكون موالية للفقراء وترفع من مستوى معيشتهم وحياتهم وإشراكهم في القرار التنموي وفي العملية التنموية والاستفادة من عوائدها، ومن ضمن ما تتطلبه هذه المشاركة هو تغيير الإدارة المركزية للتنمية التي ارتبطت بمركزية الحكم والثروة وتركيزهما بيد قلة من القائمين على السلطة في العاصمة والمرتبطين بهم في إدارة شؤون المحافظات، وترتب على ذلك شيوع الفساد السياسي وأدى إلى عدم توازن التنمية

وعدالتها بين المركز والأطراف والمدينة والريف والى تهميش واستبعاد الفقراء، ثم إلى تخلي الدولة عن تحقيق التنمية، ومن ثم يكون من شروط تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة تحقيق انتقال ديمقراطي يشمل لامركزية الحكم وتتولى إدارة التنمية المحلية هيئات حكم محلي منتخبة إنتخاباً صحيحاً بالكامل من قبل السكان المحليين.

إن القضاء على الفقر يتطلب إعمال حقوق الإنسان كافة ، فإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب تحقيق تنمية عادلة وشاملة تُنصف الفقراء ، وتقع على الدولة مسؤولية اتخاذ التدابير في البيئة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التمكينية. ولا تكون الدولة مؤهلة لهذا الدور إلا في ظل ديمقراطية شاملة وتحمي حقوق الجميع ، وتحقق توزيع المهام والفصل بين السلطات ، وتكفل مساءلة الحكام ومساءلة الأقلية للأغلبية وتضمن شفافية وضع السياسات والمشاركة في ظل حرية الإعلام والتعبير والتجمع السلمي وحرية تأسيس منظمات ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك الأحزاب السياسية.

ينطلق هذا التقرير من أن كفالة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل الأساس الأول للقضاء على الفقر من خلال توفير المستوى المعيشي اللائق والتغذية الكافية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم والسكن والعمل وتوفير حاجات الإنسان الأساسية كالمياه النقية والمجاري الصحية والكهرباء ووسائل الاتصال والمواصلات... الخ ، ومن أن تمكين الفقراء من ممارسة الضغط للحصول على هذه الحقوق يتوقف على مدى ضمان حقوقهم المدنية والسياسية لتشمل تيسير وصولهم إلى العدالة في ظل استقلال القضاء وعدم التمييز، وتوفير الحرية والأمن الشخصي والمشاركة في اختيار الحكام وحرية التجمع السلمي، حرية الرأي والتعبير، وحرية إقامة ونشاط مؤسسات المجتمع المدني.

من هنا يفصح التقرير عن: أن العلاقة بين الديمقراطية والفقر علاقة تضاد، وان تفشي الفقر في اليمن يعود إلى عدم تحقيق الانتقال الديمقراطي لأسباب تتعلق ببنية الدولة التي بينها تقرير عام ٢٠٠٧ م وفي هذا التقرير سوف يتم تبيان حالة الفقر التي تنتفي معها إمكانية وجود تحول ديمقراطي من أي نوع كان.

أحرز اليمن بعض التقدم في تمكين الفقراء من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل قيام الوحدة اليمنية وقبل ضمان كل حقوق الإنسان المدنية والسياسية وقبل استخراج الثروة النفطية، ومن المفترض أن حجب جزء من الحقوق المدنية والسياسية كالتعددية الحزبية والسياسية، وحرية التجمع والرأي والتعبير، والحرية والأمن الشخصي قد عوّق مسار التقدم في ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي لا بد أن يؤدي التمكين من ممارسة الحقوق المدنية والسياسية بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م إلى تمكين الفقراء من الضغط لنيل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحصول على الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي والعمل اللائق، والحصول على خدمات عامة وثقافية جيدة: الاتصالات والمواصلات، الطاقة والخدمات الترفيهية ومن ثم تعزيز حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

فبضمان حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، لا بد أن يتمكن الفقراء من المطالبة بالمساواة الأفقية والرأسية وتحقيق ذلك حتى ولو تدريجياً ، ومساءلة الدولة عن أي إخلال بمسؤولياتها، الأمر الذي يفضي إلى إيجاد تدابير اجتماعية وسياسات اقتصادية موجهة نحو الحقوق وموالية للفقراء.

وبالرجوع إلى دستور الجمهورية اليمنية نجد انه يكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويربط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، والنتيجة المفترضة هي المشاركة الفعلية للفقراء في اتخاذ القرار التنموي وفي تحقيق العملية التنموية والاستفادة من عوائدها، ما يؤدي إلى وجود سياسات وتدابير ديناميكية لتحقيق التنمية العادلة والتعجيل بالنمو والقضاء على الفقر.

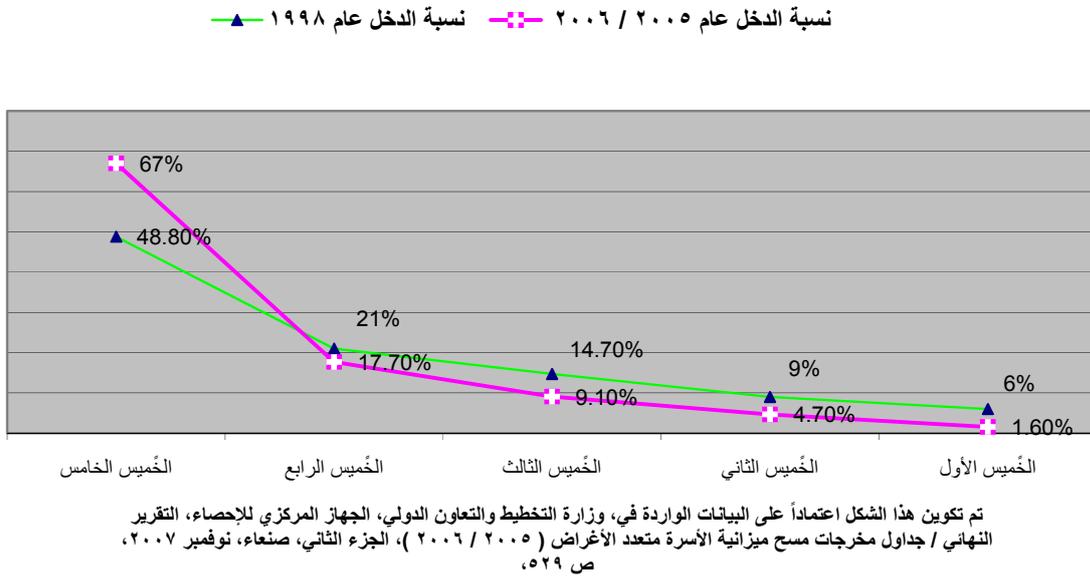
بيد أن واقع الحال يظهر أن الفقراء في اليمن خلال الـ ١٨ سنة المنصرمة قد خسروا الكثير من المكاسب على صعيد حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وازداد الفقراء فقراً وتعمق عدم المساواة الرأسي والأفقي وانخفض الدخل مقارنة بما قبل إعلان الديمقراطية عام ١٩٩٠م.

إن اليمن هو البلد العربي الوحيد في آسيا الأقل نمواً والأشد فقراً في الإقليم وبين دول مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، إذ صار دخل ما يقرب من نصف السكان أقل من دولار في اليوم .

ففي عام ٢٠٠٨م أعلن رفع عدد المستحقين للمساعدة المقدمة من صندوق الرعاية الاجتماعية إلى عشرة ملايين مستفيد و كان قد طبق حد أعلى للمدفوعات الشهرية بمبلغ ألفي ريال يمني للأسرة الواحدة وليس للفرد ، ثم رفع عام ٢٠٠٨م إلى أربعة آلاف ريال للأسرة المكونة من ٧ أفراد وأكثر. ويغطي صندوق الرعاية الاجتماعية حالياً (٨%) فقط من إجمالي عدد المستحقين ومن ثم ارتفعت نسبة من يقعون تحت خط الفقر إلى (٥٠%) على الأقل، وهذا يعد مؤشراً كافياً لعدم حدوث أي مستوى من التحول الديمقراطي وإهدار حقوق الإنسان، وخاصة عند الأخذ بمعيار أن اليمن يعد في هذه الفترة من الدول المنتجة للنفط والغاز، وبمعيار انعدام العدالة والمساواة وعدم توجيه التنمية لصالح الفئات الأقل دخلاً والأكثر فقراً ، إذ أن الـ (٢٠%) الأفقر من السكان لا يحصلون إلا على نسبة (١.٦%) من الدخل القومي. بينما يستأثر الـ (٢٠%) الأغنى من السكان على نسبة (٦٧%) من الدخل السنوي، وبفعل أن مصدر الثروة الأساس هو الثروات الطبيعية المملوكة للدولة، وبسبب تفشي الفساد الذي جعل السلطة والقرب منها مصدراً للثروة، فإن سياسات الدولة المتحيزة للخمس الأغنى من السكان تتجه بفاعلية لإفقار كل المجتمع بما في ذلك الطبقة الوسطى ولصالح الخمس الأغنى وبوتيرة عالية إذ كان هذا الخمس الأغنى يستحوذ عام ١٩٩٨م على نسبة (٤٨.٨%) (فارتفعت النسبة إلى ٦٧%). واتسعت قاعدة غير القادرين على الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأضحت القاعدة العريضة من السكان غير قادرة على مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وكساء ومسكن ، ناهيك عن التعليم والصحة والطاقة والمواصلات والاتصالات، و تمثل نسبة الأمية بين الكبار حوالي (٥٠%) و (٦٥%) من الأسر تعيش في سكن غير لائق وغير مستقر، و (٧٤%) من الأسر لا تحصل على المياه عبر الشبكة العامة، و (٨٥%)

من الأسر لا يستفيد من شبكة) الصرف الصحي، و(٥٥%) من الأسر لا يحصلون على الإنارة من الشبكة العامة. لقد ازدادت البطالة خلال العقد الأخير بوتيرة عالية، وصارت من أعلى معدلات البطالة في العالم، إذ تبلغ نسبة البطالة (٣٥%) على الأقل، وترتب على إهدار الحق في العمل فقدان الحق بالمشاركة في التنمية وانخفاض معدل مشاركة الفقراء والمرأة في النشاط الاقتصادي وتعاني على الوجه الأخص المرأة الفقيرة أكثر من الرجل في ظاهرة البطالة وعدم المشاركة والإقصاء

شكل رقم (١) التوزيع المقارن للدخل على المجموعات الخمسية للسكان حسب نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨ ومسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (كل خمس = ٢٠% من السكان)



يظهر مؤشر فقدان العدالة الرأسية والأفقية عدم حدوث أي مستوى من التحول الديمقراطي وعدم التمكين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتظهر عدم المساواة الرأسية من خلال المؤشرات التي تشير إلى أن نسبة فقر الدخل والأمية بين النساء أعلى من الذكور ونصيب الريف هو الأعلى من الفقراء والأميين ، وتظهر عدم المساواة الأفقية من خلال التباين الكبير على مستوى المناطق في مستوى الفقر ويبين الجدول التالي أن معدل البطالة أعلى في المحافظات الأكثر تمدناً ومناطق الثروة النفطية مثل شبوة ، حضرموت، عدن ، تعز ، لحج، المهرة .

الجدول رقم (١) التوزيع النسبي للقوى البشرية (١٥ سنة فأكثر) حسب حالة العمل في محافظات الجمهورية حسب نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦									
المحافظة	نسبة البطالة %			نسبة القوة العاملة إلى إجمالي القوة البشرية %			نسبة غير الناشطين اقتصادياً إلى إجمالي القوة البشرية %		
	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور
إب	١٣.٦	٤٢.٢	١٠.٠	٤٤.٢	٩.٨	٧٧.٩	٥٥.٨	٩٠.٢	٢٢.١
أبين	١٧.٣	٢٧.٨	١٥.٥	٤٥.٤	١٣.١	٧٧.٣	٥٤.٦	٨٦.٩	٢٢.٧
الأمانة	١٨.٦	٣٢.٣	١٥.٧	٤٤.٦	١٥.٦	٧٣.٦	٥٥.٤	٨٤.٤	٢٦.٤
البيضاء	١٣.٨	٤٩.٢	١١.٠	٣٦.٣	٥.١	٦٩.٥	٦٣.٧	٩٤.٩	٣٠.٥
تعز	١٩.٣	٤٠.٦	١٥.٢	٣٦.٩	١٠.٢	٧٢.٤	٦٣.١	٨٩.٨	٢٧.٦
الجوف	١٦.٨	١٥.١	١٧.٩	٥٠.٧	٢٧.٧	٧٥.٩	٤٩.٣	٧٢.٣	٢٤.١
حجة	١٣.٧	٦١.٤	٩.٤	٤٦.٠	٧.٦	٨٣.٣	٥٤.٠	٩٢.٤	١٦.٧
الحديدة	١٣.٢	٦٢.٧	٧.٠	٤٩.٦	١١.١	٨٨.١	٥٠.٤	٨٨.٩	١١.٩
حضر موت	٢٣.٥	٧١.٧	١٧.٩	٤١.٣	٨.٩	٧٢.٤	٥٨.٧	٩١.١	٢٧.٦
نمار	١٠.٥	٥٨.٧	٦.١	٤٣.٣	٧.١	٨١.٠	٥٦.٧	٩٢.٩	١٩.٠
شبوة	٣١.٣	٧٦.٩	٢٥.٦	٤٣.٧	١٠.٠	٧٥.٦	٥٦.٣	٩٠.٠	٢٤.٤
صعدة	١١.٥	٤٣.٥	٨.٣	٥١.٣	٩.٥	٩١.٣	٤٨.٧	٩٠.٥	٨.٧
صنعاء	١١.٤	٤٨.٦	٦.٣	٤٩.٠	١١.٦	٨٧.٣	٥١.٠	٨٨.٤	١٢.٧
عدن	٢٩.٩	٢٥.٣	٣١.٠	٤٦.١	١٧.٣	٧٥.٩	٥٣.٩	٨٢.٧	٢٤.١
لحج	٢٨.٨	٤٦.٨	٢٦.٩	٣٧.٩	٦.٧	٧٣.٤	٦٢.١	٩٣.٣	٢٦.٦
مأرب	١٦.٩	٨٧.٠	١١.٣	٣٩.٢	٦.١	٦٩.٠	٦٠.٨	٩٣.٩	٣١.٠
المحويت	٧.٦	٥٣.٢	٣.٨	٤٥.٧	٧.١	٨٤.٠	٥٤.٣	٩٣.٣	١٦.٠
المهرة	٢٨.٥	٤٩.٩	٢٦.٢	٤١.٠	٨.٠	٧٣.٣	٥٩.٠	٩٢.٩	٢٦.٧
عمران	١٠.٢	٧٧.١	٥.٠	٥٢.٣	٧.٨	٩٣.٧	٤٧.٧	٩٢.٠	٦.٣
الضالع	٢١.٠	٦٤.١	١٤.٣	٤٣.٤	١٢.٠	٧٣.٣	٥٦.٦	٨٨.٠	٢٦.٧
ريمة	٥.٩	٢٣.٠	٣.٦	٤٤.٣	١٠.١	٧٨.٩	٥٥.٧	٨٩.٩	٢١.١

المصدر/ مسح ميزانية الأسرة لعامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦م.

ويظهر التقرير مؤشرات التراجع في مجال تعميم التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان وعدم تحقيق مجانية التعليم الأساسي وإلزاميته وتدهور نوعيته ، ومؤشرات زيادة الأمية بسبب أن نسبة كبيرة من السكان في الفئة العمرية المناظرة للتعليم الأساسي غير ملتحقة بالتعليم وسوف ينضم إلى صفوف الأميين في المستقبل الذين يمثلون (٥٠%) على الأقل ، كما هو مبين في الإطار رقم (١).

ويظهر التقرير تدهور حالة الرعاية الصحية بالمقارنة مع عقد التسعينيات إذ وصل الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية إلى أدنى النسب - على الإطلاق - في العالم، بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي مجموعة البلدان الأقل نمواً صار المواطن في ظل الفقر المدقع يتحمل أكثر من التكلفة الكلية للرعاية الصحية حسب الإحصائيات الرسمية التي تخضع للتكثيف والتحكم، ولا تغطي الخدمات الصحية وبنوعيتها المتدنية سوى (٥٠%) من السكان، في الوقت الذي يترتب عليه الارتفاع الشديد والمتزايد لنسب الإصابة بالأمراض المنقولة والمعدية ، مثل: الملاريا والسل والتهاب الكبد الوبائي والبلهارسيا ، والأمراض الفتالة للأطفال والسرطان، ويعيش معظم السكان في مساكن غير صحية ومزدحمة في حين يعيش أغلبية سكان الريف مع الحيوانات في مسكن واحد، ويتم التخلص من القمامة والفضلات إلى الشوارع والساحات والنسبة الكبيرة من السكان لا يحصلون على مياه نقية ولا تتوفر لهم وسائل الصرف الصحي.

ولا مناص من أن تدني مستوى المعيشة ترتب عليه اتساع رقعة الفقر في اليمن وعدم تأهيل وتمكين الأغلبية في المجتمع من الفقراء من ممارسة الحق في الثقافة في حين تجرى إعادة إنتاج للثقافة التقليدية ومرجعياتها التي تعمل على تسييد الفكر الماضوي بالاعتماد على الجمود الثقافي وتعويق التحول الديمقراطي والتنمية والتحديث.

ويظهر التقرير أن اليمن في أدنى مستوى بين الدول العربية في مجال البحث العلمي والإنتاج الثقافي وهي من الدول الأفقر الآن في استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات الحديثة.

بسبب اتساع مساحة الفقر وافتقاد الأطفال حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي تتزايد عمالة الأطفال من عام إلى آخر ، بما في ذلك الأطفال في سن التعليم الأساسي في حين يعمل الأطفال في ظروف تضر بنموهم وصحتهم يتعرضون خلالها إلى المخاطر أثناء العمل.

ولعل من الفظاعة أن البيئة في اليمن تواجه مشكلات معقدة وخطيرة وأهمها الانخفاض المتزايد لمنسوب المياه الجوفية في معظم الأحواض المائية والأودية الزراعية واستنزاف وتدهور نماء وفعالية الموارد الطبيعية الأساس المتوفر في ، انجراف التربة الزراعية وانهيار المدرجات ، إذ يتعرض الغطاء النباتي والتنوع الإحيائي والبيئة الساحلية والبحرية للإنكماش والتلوث ، وتنعكس هذه المشكلات سلباً على التنمية والموارد المتاحة وتسهم إلى حد كبير في زيادة الفقر وتصعيد معاناة الفقراء ، ومرد عدم معالجة هذه المشكلات وأسبابها لن يكون إلا إلى الفساد السياسي وغياب الشروط الديمقراطية للمساءلة والمحاسبة.

إن ازدياد وتائر الفقر لا يرجع إلى ضعف النمو فقط ، بل إلى غياب التنمية العادلة والفساد والسياسات الموالية للأغنياء وعدم المسؤولية حيال الفقراء وغياب المبادرة الحقيقية للتمكين من ممارسة حقوق الإنسان ، وإنما اتخاذ تدابير مباشرة للإفقار ورفع الأسعار وزيادة الضرائب ورفع الدعم عن السلع الضرورية وتخلي الدولة عن تقديم الخدمات وقيامها بإقصاء عدد كبير من الموظفين وخاصة من أبناء الجنوب عن شغل الوظيفة العامة المدنية والعسكرية بعد حرب ١٩٩٤م ، والاستيلاء على القطاع العام الذي كان يلعب دوراً مهماً في استيعاب العمالة، وتمكينه خاصة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذي كانت الدولة الشطرية في الجنوب توفره للفقراء ، كل ذلك أدى خلال ما يقرب من ثماني عشرة سنة منذ إعلان الأخذ بالديمقراطية إلى اتساع دائرة الفقر وتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما جعل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اليمن يسجل أدنى مستوى له بين دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاسيما في ما يتعلق بانخفاض متوسط دخل الفرد وزيادة البطالة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد الحقيقي من إنفاق الحكومة على الرعاية الصحية والتعليم والثقافة، وانخفاض فعالية التعليم وكفاءته وتردي مرافق الصحة وعدم توفير الأدوية الفاعلة أو استخدامها بطرق غير صحيحة ، مما يعني فقدان الفرص الفعلية للتمتع بالنسبة للفقراء بحق الرعاية الصحية والمياه النقية والمسكن الصحي ما أدى إلى انتشار الأمراض الوبائية، لينتج عن ذلك إهدار حقوق الإنسان في شتى المجالات ، ولعل أهمها وأولها : الحق في الحياة .

غير أن هذه الحالة لا يجب أن يفهم إن سببها هو الديمقراطية وإنما العكس هو الصحيح ، إذ أن هذه الحالة ناتجة عن الاكتفاء بتبني ديمقراطية الواجهة وقصرها على مجرد انتخابات يتم التحكم بنتائجها سلفاً واستمرار أزمة الشراكة ومظهرها البارز عدم حدوث تداول للسلطة حتى الآن .

ويتضح جلياً من تقارير المرصد السابقة وخاصة التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧م انه لم يتحقق خلال السنوات المنصرمة من عمر إعلان تبني الديمقراطية أي مستوى للتحوّل الديمقراطي من شأنه أن يؤدي إلى بناء دولة القانون أو القضاء على الفساد وإقامة تنمية عادلة وشاملة ، ويبين هذا التقرير بوضوح ساطع في جزئه الثاني حالة القمع خلال عام ٢٠٠٨م والمتخذة ضد من يمارس حرية التعبير والتجمع السلمي إذ بلغ عدد المعتقلين في هذا العام بسبب ممارسة هذا الحق حوالي ألف معتقل، ويجري الإعداد التشريعي للعودة إلى تجريم ممارسة الحقوق السياسية من نشاط حزبي وحرية رأي وتعبير بتقديم الحكومة مشاريع قوانين أو مشاريع تعديل تجرم ذلك وتقونن عقوبات كبيرة على ممارستها، ومن تلك المشاريع ما أحالته الحكومة إلى مجلس النواب مثل :مشروع تعديل قانون الجرائم والعقوبات ومشروع قانون حماية الوحدة الوطنية والجمهورية والسلام الاجتماعي، أو قانون مكافحة الإرهاب وحماية الوحدة الوطنية، ومشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبرز استهداف للواجهة الديمقراطية في هذه القوانين يتمثل في العودة إلى ما قبل إعلان الديمقراطية من حيث العودة إلى حالة التجريم السياسي و تشديد العقوبات على حرية النشر وطرق التعبير المختلفة باعتبار هذه الأعمال من الجرائم الجسيمة يصل فيها الحبس إلى عشر سنوات وأغلب الأحيان إلى الإعدام، والحبس خمس سنوات لمن يتعرض بنقده لرئيس

الجمهورية ومجلس الوزراء ، والهيئات النيابية ، والجيش ، والقضاء ، ومنح الجهات الإدارية صلاحية إيقاف نشاط الأحزاب السياسية وحرمانها من المشاركة في الانتخابات.

بالإضافة إلى مؤشرات التراجع عما تبقى من هامش ديمقراطي ينذر بين حين وآخر بالتآكل والتلاشي، فإنه يعدُّ من اتساع رقعة الفقر ليس بسبب الأزمة المالية العالمية أو احتمال قبول عضوية اليمن في منظمة التجارة العالمية فحسب ، بل ما تعدُّ به الحكومة اليمنية مع البنك الدولي بموجب الاتفاق المبرم بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠٠٧ الذي يشمل حزمة جديدة من الإجراءات من أهم اتجاهاتها تخفيض نسبة الأجور بمعدل (١.٦%) من إجمالي الناتج المحلي وإنهاء الدعم عن المشتقات النفطية خلال الفترة إلى ٢٠١٠م، ومضاعفة نسبة ضريبة المبيعات (١٠%) حتى عام ٢٠٠٩، وتقليص نسبة الزيادة في رواتب وأجور الموظفين والعاملين وإصلاحات تشريعية أخرى وغير ذلك، وباعتراف البنك الدولي من أن هذه الإجراءات سوف تفضي إلى زيادة مساحة الفقر بنسبة (٩.٢%).

ولا غرابة في أن النتيجة مما تقدم من أن مؤشرات القسم الأول من هذا التقرير الخاصة بحالة الفقر ومؤشرات القسم الثاني المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان المدنية والسياسية بسبب المناهضة الواسعة للوضع القائم في الجنوب والشمال ، تبين أن اليمن يندفع إلى حالة انقسام سياسي واجتماعي حاد يتخذ أوجهاً متعددة ومنها انقسام جهوي ومذهبي ، وهي حالة تضع اليمن أمام خطر حقيقي لا يستبعد معه فقدان كل مستوى من الاستقرار وانهيار الدولة ، وتفادي هذا الخطر يتطلب إصلاحاً ديمقراطياً يحقق مصالحه الوطنية ويوفر شروط الانتقال الديمقراطي وبناء دولة القانون كأساس لازم للاستقرار وتحقيق تنمية شاملة وعادلة يمكن معها مكافحة الفقر ثم القضاء عليه.

القسم الأول:

الفقر وأثره على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الفصل الأول

الفقر

ظاهرة الفقر البشري في اليمن

مقدمة:

شهدت ظاهرة الفقر في اليمن تنامياً كمياً ونوعياً في السنوات الأخيرة، فقد باتت تمس شرائح سكانية واجتماعية كانت تتمتع بمستوى معيشي مقبول، فضلاً عن أن السنوات الأخيرة شهدت تبايناً كبيراً في توزيع الثروة، وتراجعاً في آليات التضامن الاجتماعي، وفي آليات التكافل الاجتماعي التقليدية، وفي مقابل ذلك فإن الآليات الحديثة في مكافحة الفقر، لم تستطع الوفاء بما هو مرجو منها في التخفيف من الفقر، ويسعى هذا الفصل من التقرير إلى عرض وتحليل مفهوم الفقر البشري، وأساليب قياسه، والخارطة الاجتماعية لتوزيعه.

مفهوم الفقر البشري وقياسه:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفقر البشري بأنه الفقر من حيث أبعاد متعددة – دلالتها الحرمان: أي من حيث أن يحيا الإنسان حياة مدنية وصحية وتعليمية وثقافية ومعرفية، ومن حيث الحصول على مستوى معيشي لائق، ومن حيث المشاركة في الحياة السياسية والتنمية، الأمر الذي يشير بوضوح إلى اختلاف مفهوم الفقر البشري عن فقر الدخل، مع ذلك فإن تطبيق هذا المفهوم من الناحية العملية، لقياس الفقر، يتم من خلال مؤشرات كمية تُترجم من خلال الدخل، وقد استخدمت تقارير برنامج الأمم المتحدة مقياسين رئيسيين لقياس الفقر، هما خط فقر الغذاء وخط الفقر المطلق، حيث يشير فقر الغذاء إلى قصور الدخل

ويُقاس من خلال حساب كلفة ٢٢٠٠ سعرة حرارية يومياً، ويتطلب تحديده توافر بيانات واستهلاكها للغذاء وتركيب عمراً وتوزيعاً بحسب النوع، عادة مسوح ميزانية الأسرة، مسحيين لميزانية الأسرة، ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥، وقد تم تحديد لنتائج مسح ميزانية الأسرة لعام الواحد في الشهر، أي حوالي ٧٠ ريالاً

إطار رقم (١) المادة ٢٥ فقرة (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لكل شخص الحق في مستوى كافٍ من المعيشة للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة له

١٩٩٨ بحوالي ٢١٠١ ريال للفرد يومياً، أما مفهوم الفقر المطلق فإنه يشير إلى قصور الدخل عن تلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية، كالمسكن، والملبس، التطبيب، التعليم، والنقل، وقد تم تقدير خط الفقر المطلق وفقاً لنتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨ بحوالي ٣٢١٠ ريالاً شهرياً، وفي عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥ تم تقدير خط الفقر المطلق بحوالي ٥٤٥٦ ريالاً للفرد شهرياً. تناقصت نسبة الفقراء في الريف من ٤٢.٤% في عام ١٩٩٨م إلى ٤٠.١% في ٢٠٠٥/٢٠٠٦م. وعلى الرغم من ذلك، وبمعكس المناطق الحضرية، فإن هذا التناقص لا يتسق مع التعريفات البديلة لخط الفقر. إذا استخدمنا خطوطاً بديلة للفقر أعلى قليلاً بنسبة ١٢% تقريباً. فإن

نسبة الفقراء في الأرياف ستكون قد ارتفعت ما بين عامي ١٩٩٨م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م. فتناقص الفقر قياساً بفجوة الفقر وشدة الفقر يصبح معكوساً أيضاً عند تطبيق خطوط فقر أعلى قليلاً.

لقد انعكس سوء الأداء الاقتصادي سلباً على دخل الفرد، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي من ٨.٤ مليار دولار عام ٩٠م إلى ٣.٧ مليار دولار في عام ٩٥/ بنسبة انخفاض تعادل ٥٦.٦% وهو انخفاض شديد الأثر والوظءة على الاقتصاد ومعيشة السكان، ثم عاود الارتفاع فعله مجدداً إلى نحو ٥.٢ مليار في عام ٩٨م والى ٨.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م وانتهى إلى نحو ٨.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١م. وفي موازاة ذلك تراجع متوسط دخل الفرد من ٨٦٨ دولاراً في عام ٩٠ إلى ٣٢٠ دولاراً في عام ٩٥ ثم ارتفع طفيفاً إلى ٣٥٩ دولاراً في عام ٩٨م والى ٤٦٠ دولاراً تقريباً في عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ على التوالي وارتفع إلى (٨٦٩) دولاراً عام ٢٠٠٦م وهو نفس المتوسط لعام ١٩٩٠م تقريباً.

كشفت نتائج مسح ميزانية الأسرة الذي نفذته الحكومة عام ٢٠٠٦م التفاوت الكبير في مستويات الدخل الشخصية، حيث أكدت النتائج أن ٤٠% فقط من السكان يستحذون على ما نسبته ٨٤.٦٤% من الدخل، فيما النسبة الباقية وهي ٦٠% من السكان لا يحصلون إلا على ما تبقى وهي ١٥.٣٦% من الدخل وهذا يعني أن حوالي ١٢.٠٣١.٧٧٤ نسمة يقعون تحت مستوى خط فقر الغذاء، إذ لا يزيد نصيب الفرد الواحد منهم عن ١٠٠ ريال يومياً،^١ وهذا المبلغ لا يوفر سوى ٥٠ سنتاً، أي نصف دولار أمريكي، وهو مبلغ يقل بنسبة ٥٠% عن الحد الأدنى لمستوى خط فقر الغذاء، الذي حددته الأمم المتحدة بدولار أمريكي للفرد باليوم، في مقابل دولارين في اليوم للفرد كحد أعلى للوصول إلى مستوى خط الفقر الشامل.

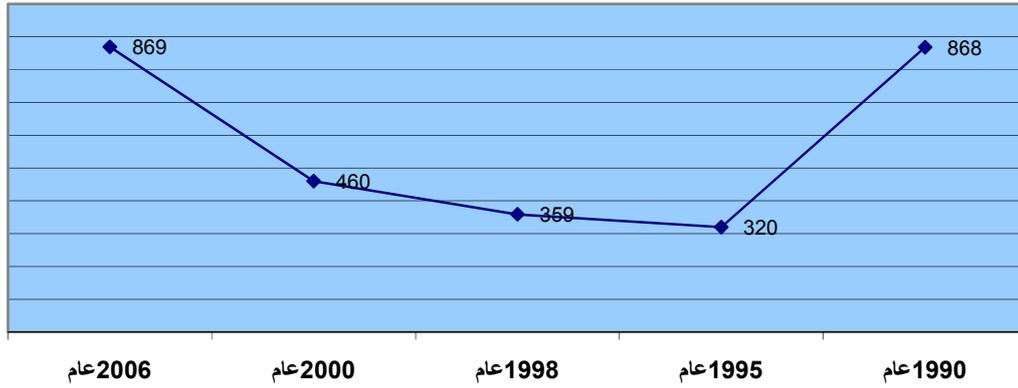
وعليه فإن تقرير برنامج الأغذية العالمي يشير إلى انعدام الأمن الغذائي لـ ٤٣% من الأسر اليمنية والى ارتفاع معدلات تضخم أسعار الغذاء من ١٩% في عام ٢٠٠٤م إلى ٣٥% قبيل نهاية ٢٠٠٥م و هذا يضع اليمن ضمن البلدان التي تعاني من الانتشار الحاد لسوء التغذية وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال إلى ٩٤.١ لكل ١٠٠٠ مولود حي وهو من المعدلات المرتفعة جداً على مستوى الإقليم.

تشير الإحصائيات الرسمية في اليمن إلى أن أكثر من ١٧.٦% من السكان في اليمن يعيشون تحت خط فقر الغذاء و ٤١.٨% تحت خط الفقر المطلق، ومعظم الفقراء يعيشون في الريف حيث تصل نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر المطلق إلى ٨٣% وأن ١٠.٧% من السكان يعيشون على أقل من دولار في اليوم الواحد وأفضت حالة الفقر الشديد إلى أن أكثر من ١٧.٦% من السكان غير قادرين على توفير الحد الأدنى من السرعات الحرارية في غذائهم اليومي. ويعاني ٥٢% من أطفال اليمن تحت سن الخامسة من سوء التغذية المزمن و ٤٦% منهم يعانون من الإصابة بنقصان وزنهم^(٢).

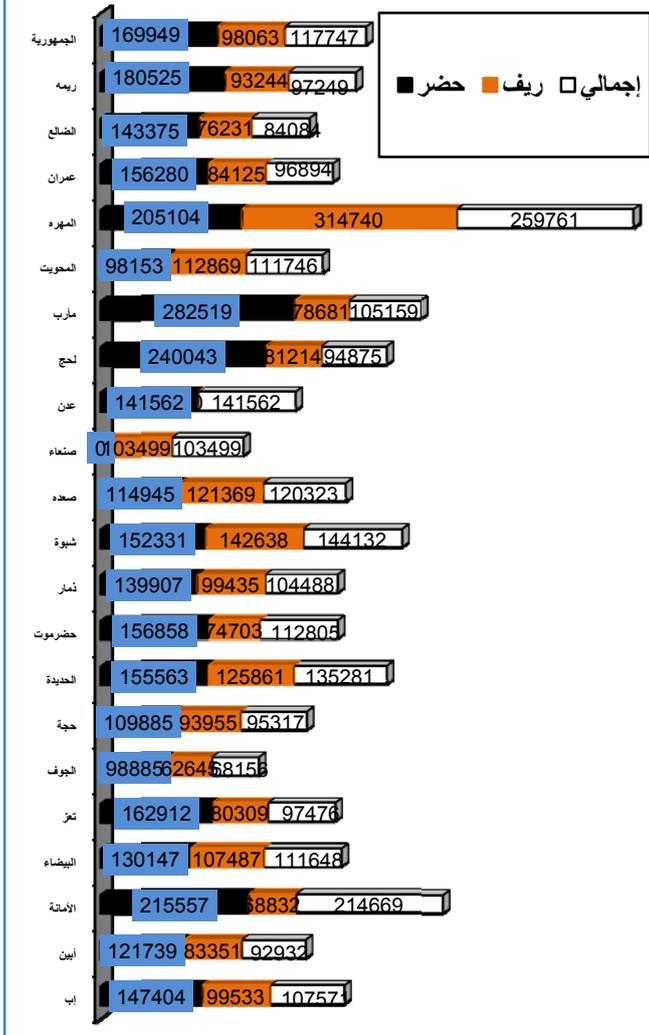
^١ محمد علي جبران: مؤشرات الفقر في اليمن وأثار الفقر على الاستقرار الاجتماعي. مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء العدد (٣٠) يوليو سبتمبر ٢٠٠٨م ص ١١٧ العدد (٣٠) يوليو سبتمبر ٢٠٠٨م ص (١١٧).

^٢ - التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن، الصادر عن المرصد اليمني لحقوق الإنسان، لعام ٢٠٠٦م ص ٥٩.

شكل رقم (٢) تنديب متوسط الدخل السنوي للفرد (بالدولار) خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦.



شكل رقم (٣) متوسط الدخل الفردي على مستوى المحافظات (ريف، حضر وإجمالي)



خارطة توزيع الفقر في اليمن

تم لأول مرة إعداد إسقاطات للفقر على مستوى المديرية بدقة إحصائية معقولة باستخدام بيانات التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٤م وبيانات مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م، وتبين أن هناك فروقات كبيرة بين المحافظات في مستوى تواجد الفقر، فقد سجل في ريف محافظة عمران أعلى مستويات الفقر حيث يعتبر ٧١% من السكان فقراء، تليها محافظتنا شبوة والبيضاء حيث يعتبر ٦٠% من السكان فقراء وقد سجل مستوى الفقر الأكثر انخفاضاً في محافظتي المهرة وأمانة العاصمة، (٦.٢٩%)، أنظر جدول رقم (٢)، وظل ترتيب بقية المحافظات الأخرى بالنسبة لمقاييس الفقر بدون تغيير. (٣).

٢ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير نتائج مسح ميزانية الأسرة متعددة الأغراض لعام ٢٠٠٦م، ص ٥.

جدول (٢) نسبة الفقر في المحافظات للفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)

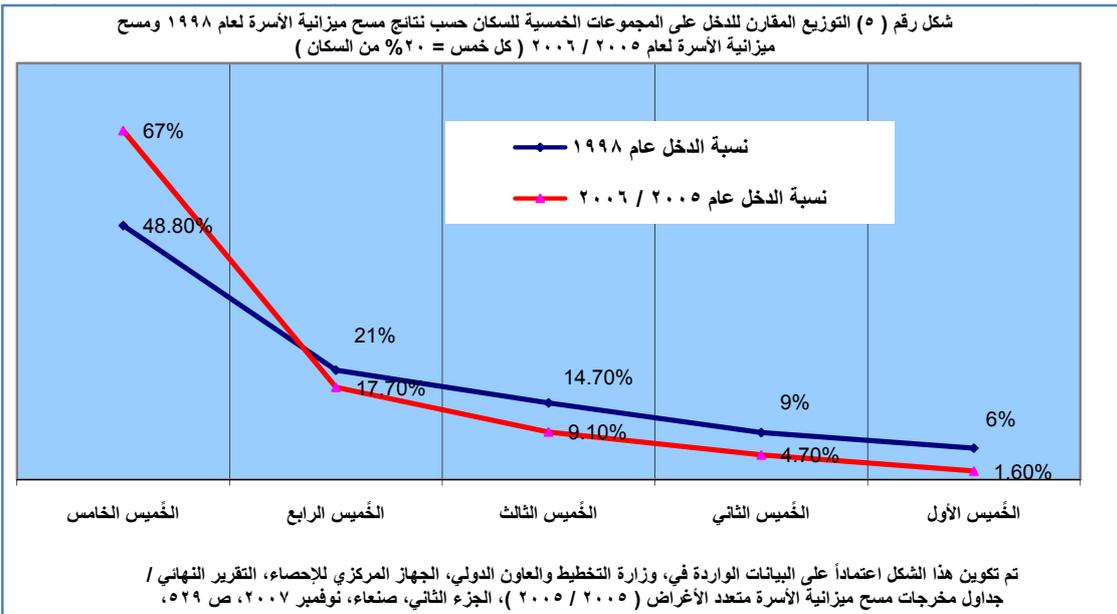
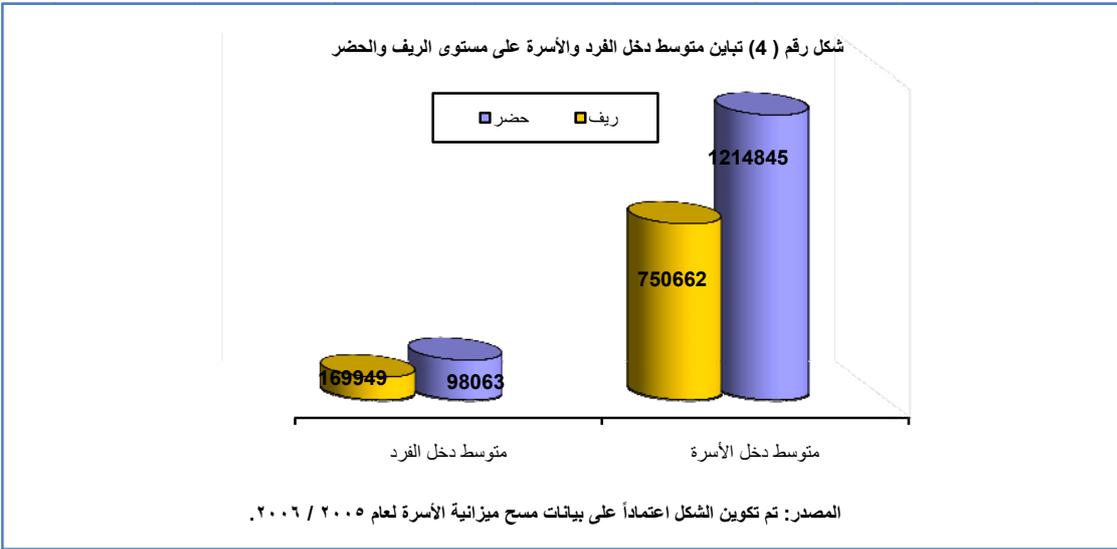
معدل الفقر	مؤشر فجوة الفقر			حده مؤشر الفقر			
	حضرى	ريفى	الاجمالي	حضرى	ريفى	الاجمالي	
اب	١٦.٣٦	٣٢.٨٤	٣٠.٠٧	٣.٥٦	٨.١٧	٧.٤٠	١.١٨
ابين	٣١.٣٧	٥٠.٤٤	٤٥.٦٨	٨.١٧	١٤.٥٢	١٢.٩٤	٣.٢٣
مدينة صنعاء	١٤.٩٨	٠.٠٠	١٤.٩٨	٣.٣٩	٠.٠٠	٣.٣٧	١.٠٩
البيضاء	١٦.٧٢	٥٩.٧٦	٥١.٨٥	٤.١٤	٢١.٢٨	١٨.١٣	١.٣٥
تعز	٢٣.٦٦	٤١.٥١	٣٧.٨٠	٥.٤١	١٠.٩٦	٩.٨٠	١.٩٦
الجوف	٢٣.٥٧	٥٢.٦٣	٤٩.٥٨	٥.٩٤	١٤.٧٨	١٣.٤٤	١.٦١
حجة	٢٠.٩٠	٥٠.٠٢	٤٧.٥٣	٤.٦٤	١٤.٤١	١٣.٥٧	١.٦٣
الحديدة	٢١.٥٨	٣٦.٤٣	٣١.٧٢	٤.٧٨	٨.٨٥	٧.٥٦	١.٦٢
حضرموت	٣١.٤٥	٣٩.١٧	٣٥.٥٩	٤.٩٧	٨.١٥	٦.٦٧	١.٢١
ذمار	٢٩.٧٣	٢٥.٢٨	٢٥.٨٤	٧.٥٣	٥.٧٥	٥.٩٦	٢.٩٦
شبو	٣٩.٤٤	٥٦.٨٠	٥٤.١٣	٨.٩٧	١٩.٦١	١٦.٩٧	٣.٠١
صعدة	١٨.١٨	١٦.٢٣	١٦.٥٥	٣.٦٠	٣.٥٦	٣.٥٧	١.٠٨
محافظة صنعاء	٢٨.١٣	٢٨.١٣	٧.٠٢	٧.٠٢
عدن	١٦.٨٨	١٦.٨٨	٣.٠٨	٣.٠٨	٠.٨٤
لحج	٢٢.٩٠	٤٩.٤٩	٤٧.٢٠	٤.٥٣	١٤.٧٠	١٣.٨٢	١.٣٦
مأرب	١٧.٩٥	٥٠.٠٥	٤٥.٨٨	٤.٢٨	١٩.٢٠	١٧.٢٦	١.٥٣
المحويت	٢١.٩٠	٣١.٤٨	٣٠.٧٥	٤.٥٥	٦.٢٩	٦.١٦	١.٣٩
المهرة	١٢.٤٠	٦.٢٩	٨.٨٥	٢.٧٨	٠.٨١	١.٨٠	١.١٢
عمران	٣٣.٩٣	٧٠.٦٠	٦٣.٩٣	٩.١٧	١٧.٨٢	١٦.٢٤	٣.٣٤
الضالع	٢٨.١٥	٤٦.٣٧	٤٤.٢٤	٦.٥٧	٨.٩٩	٨.٧١	٢.٤٣
ريمة	٥.٣٨	٣٥.٣٢	٣٤.٠٦	٢.٥٨	٨.١٩	٧.٩٦	١.٢٤
اليمن كافة	٢٠.٧٠	٤٠.٠٩	٣٤.٧٨	٤.٤٨	١٠.٦٠	٨.٩٣	١.٤٧

المصدر: برنامج التنمية التابع للامم المتحدة بالاعتماد على مسح ميزانية الأسرة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

إذا لم يكن لدى المحافظة منطقة ريفية فيترك خط معدل الفقر فارغاً

إن مقياس الفقر لا يقدم صورة واقعية عن الظاهرة، إذ أن عدد من يعيشون في فقر مدقع بالدول النامية ومنها اليمن سجل ارتفاعاً عن الأعوام السابقة ليصل إلى (١.٤) مليار نسمة، بعد أن عدل البنك الدولي مقياس الفقر العالمي إلى (١.٢٥) دولار في اليوم بدلاً من دولار واحد. إن ما يثير الانتباه أن هذا التعديل لم يراع حالة الغلاء التي يمر بها العالم، والتي لو وضعت في الاعتبار لكان عدد الفقراء أكثر من الرقم المذكور (١.٤) مليار نسمة.

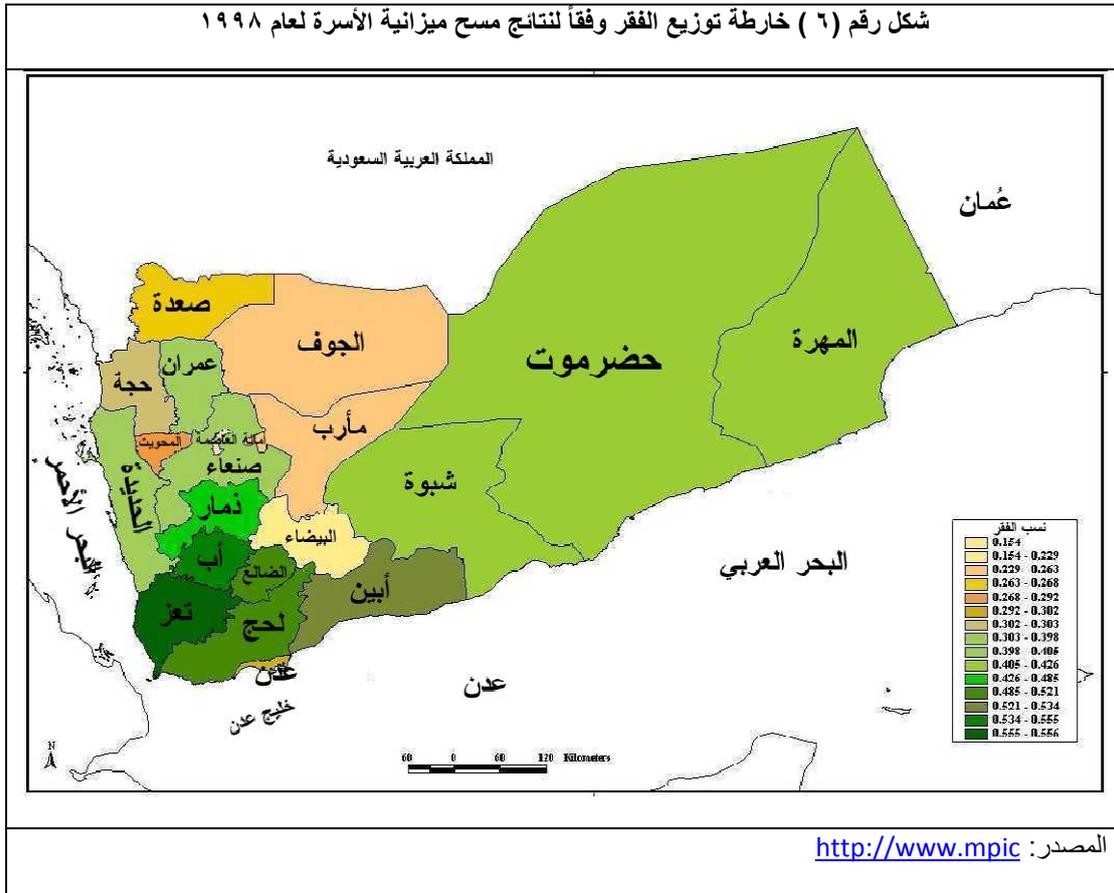
قد يجد البعض هذا الرقم كافياً باعتبار أن مقياس الفقر هو (١.٢٥) دولار، وأن الأسرة المكونة من أربعة أفراد ستحصل على ما يقارب الـ (١٥٠) دولاراً في الشهر ويعتبر ذلك كافياً في بعض الدول ومنها اليمن، والحقيقة أن هذه الحسبة قد تكون ملائمة لوقت مضى، كبدائية تسعينيات القرن الماضي فلم تعد اليوم كافية في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي



الناجم عن استمرار غلاء الأسعار والتضخم.

وفقاً للنمو المتسارع لأسعار السلع الغذائية بدولة كاليمن يصبح مبلغ كهذا يكفي لتناول وجبة فطور فقط، وبما أن فجوة الفقر في اليمن تميل إلى الاتساع (وبخاصة في الريف اليمني الذي يشكل ٧٠% من إجمالي سكان اليمن) أي تميل إلى الزيادة في متوسط إنفاق الفرد وفقاً لتغير معدل القيمة الشرائية للعملة الوطنية (الريال اليمني) فإن تطبيق خط الفقر ينبغي أن يكون بسقف أعلى.

أول ما يلاحظ على خارطة توزيع الفقر في اليمن هو أن الفقر في اليمن يشكل ظاهرة ريفية، حيث يحتضن الريف حوالي (٨٣%) من الفقراء. وحسب تقرير التنمية والتخفيف من الفقر الذي قدمه الجهاز المركزي للإحصاء لمجلس الشورى في أبريل ٢٠٠٨، فإن 13.3% من السكان يعانون من فقر الغذاء، ووفقاً للإسقاطات السكانية لعام ٢٠٠٦ التي قدرت عدد سكان الجمهورية بحوالي (٢٠.٩٠٠.٥٣٢٧) نسمة. فإن عدد فقراء الغذاء يصل إلى (٢.٧٧٩.٧٧٠) نسمة وهو ما يساوي (٣٩٧.١١٠) أسرة.



وبمقارنة نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بنتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨، فإنه يتضح أن نسبة الفقر على مستوى الجمهورية تراجعت من 41.1% إلى حوالي 34.8%. وتراجعت على مستوى الحضر من 32.2% عام ١٩٩٨ إلى 20.7% عام ٢٠٠٥. وخلال نفس الفترة تراجعت نسبة الفقر في الريف من 42.4% إلى 40.1%. وهو ما يشير بوضوح إلى تحيز برامج التنمية لصالح السكان الحضريين على حساب السكان الريفيين، وبالتالي فإن الفقر في اليمن ما زال يمكن وصفه بأنه يشكل ظاهرة ريفية، فضلاً عن ذلك فإن ما يبدو أنه تراجع في نسبة الفقر، هو في الحقيقة أمر زائف، فالتراجع في نسبة الفقر، يرجع إلى استخدام خط فقر غير حقيقي، حيث تم تقدير خط الفقر عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٥٦٦٧ ريالاً للفرد الواحد شهرياً في الحضر، و ٥٣٧٧ ريالاً شهرياً للفرد في الريف، و ٥٤٥٦ ريالاً للفرد الواحد شهرياً على مستوى الجمهورية، مقارنة بخط الفقر الذي قدر عام ١٩٩٨ بمبلغ ٣١٩٥ ريالاً للفرد الواحد شهرياً في الحضر، و ٣٢١٥ ريالاً للفرد الواحد شهرياً في الريف، و ٣٢١٠ ريالاً للفرد الواحد شهرياً على مستوى الجمهورية، وهذا التقدير لا يتناسب مع الزيادة في الأسعار، ولا مع التضخم وانخفاض قيمة العملة اليمنية.

أسباب الفقر البشري:

إن انتشار ظاهرة الفقر في اليمن ، وعلى النحو الذي سبق التذليل على حجمها وبالمؤشرات الرقمية تتعدى مسألة تناولها كظاهرة منعزلة عن الأسباب التي أنتجتها ، وعملت على تحريض تفاقمها وتطور تفاعلاتها بانعكاساتها وتعدياتها السلبية والخطيرة على الاستقرار الاجتماعي وعلى أكثر من مستوى.. أما أبرز تلك الأسباب فهي :

- تأتي الآثار الجانبية العكسية لبرنامج التغيير والتثبيت الهيكلي وإجراءاته التطبيقية ، الذي اعتمده الحكومة اليمنية منذ عام ١٩٩٥م ، والمدعوم من البنك وصندوق النقد (الدوليين) في مقدمة الأسباب التي أسهمت في تخصيص الفقر واتساع دائرة انتشاره بين السكان .

وعلى الرغم من أن هذا التوجه بمسعاة نحو الإصلاح الاقتصادي الذي قد ننظر إليه بإيجابية من حيث استهدافاته ومقاصد تضميناته الحديثة - بمعالجة الاختلالات الهيكلية التراكمية التي وسمت الاقتصاد اليمني، وتوسيع قاعدته الشراكة التنموية مع القطاع الخاص، وحيّز عملية النمو الاقتصادي ، فضلاً عن السير في طريق الإصلاح المالي وتقليص المركزية المالية والإدارية ... الخ إلا أن هناك مؤشرات تظل قائمة على هذا الاتجاه بتضيقاته والنتائج ، التي قوضت كل الآمال المرجوة بعد أن أظهرت مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي أقل قدر من الاستجابة للسياسات التصحيحية أو الهيكلية، وما زال يترك نداعياته السلبية على الفقراء خاصة وعلى التنمية عموماً .

- ضعف معدل النمو الاقتصادي

((إن الشيء المهم بحق، لتقليل الفقر هو معدل النمو الاقتصادي))^٤ ، وإن مسارعة النمو الاقتصادي أو الحفاظ على وتيرة نمو مقبولة تسهم وبلاشك في احتواء ظاهرة الفقر بأشكاله وأبعاده المدركة حديثاً. ((فالنمو الاقتصادي وكما هو معلوم لا يساعد الفقراء فحسب ، ولكنه يؤدي إلى رفع مستويات دخلهم كما يرفع في مستويات دخل الآخرين))^٥ ، ونظراً للعلاقة الإرتباطية بين النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر ، فإن ضعف معدلات النمو الاقتصادي ، مع تراجع أحياناً إلى أدنى المستويات يعد أحد أكثر الأسباب تأثيراً على الفقراء في اليمن .

- اختلال التوزيع للثروة والدخل

لقد أصبحت الفروقات الاقتصادية والاجتماعية علامة بارزة في المجتمع اليمني ، وأن تنامي هذه الفروقات في سنين العقد الأول من الألفية الراهنة أكثر الموضوعات الملفتة للانتباه والمثيرة للجدل، وذلك يُعدُّ إرتباطاً بعلائق تشكل هذا التمايز أو تلك الفروقات وهو ما يعني توسيع قاعدة جمهور الفقراء ، والذي يرجع أساها إلى ضعف كفاءة تخصيص المنافع الاقتصادية، وغياب عدالة التوزيع للدخل والثروة .

لعل المؤشرات الإحصائية المتاحة تؤكد حقيقة هذه العلاقة وتقدم إستدلالاً مهماً في هذا الجانب . حيث نجد أنه عندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ \$٤٥٥ في العام (٢٠٠٠م) فقد ارتفع إلى \$٨٦٩ عام ٢٠٠٦ بحسب إحصائيات رسمية ، ورغم هذا التحسن النسبي في نصيب الفرد من الدخل القومي إلا أن هذا النمو تنعكس منفعه لتخدم الفقراء ، وبالمقابل وعند النظر إلى علاقة توزيع استهلاك هذا الدخل ، نجد أن شريحة ٢٠% الأغنى من السكان يستهلكون ما نسبته ٦٧% من الدخل الوطني بينما نجد أن الـ ٨٠% من السكان (الأغلبية الساحقة) يستهلكون \$٣٣ فقط من الدخل الوطني . وهكذا .

- العلاقة بمخرجات التعليم

هناك علاقة ربط ملموسة ومهمة بين الفقراء والتعليم في جوانبه ومستوياته المختلفة .. تدنى المستوى التعليمي والتسرُّب من المدارس وفي علاقة المناهج التعليمية وعدم مواكبتها مع متطلبات سوق العمل وغير ذلك ، من النواقص وجوانب القصور المهني والتعليمي كخلق ذرائع كافية لزيادة عدد الفقراء في عالم اليوم.

وعلى الرغم من التوسع الذي شهده قطاع التعليم والمهني في اليمن ... إلا أن مخرجات المؤسسات التعليمية مازالت غير متمتعٍ بالمرونة الكافية مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته المتغيرة .. وهذا الأمر يعكس جوهر الاختلال الرابض في السياسة التعليمية التي مازالت تعتمد المناهج التقليدية في

^٤ - عالم المعرفة - منظور جديد للفقر والتهاون ٢٠٠٩م ، تحرير إستيفن بي وآخرين .
^٥ - نور ان كونت أستاذ الإقتصاد بجامعة دوروا الولايات المتحدة الأمريكية نقلاً عن ديفيد دولار - ٢٠٠٩ - مجلة دراسات إقتصادية العدد (٢) .

نقل المعرفة ولم تحظ الاختصاصات الجديدة التي يتطلبها سوق العمل والمرتبطة بمهنيي المستقبل . وأن المعطيات الدالة على وجود تلك الاختلالات في مخرجات التعليم المعبر عنه بزيادة معدل العاطلين عن العمل بين المتعلمين من ذوي التخصصات في العلوم الإنسانية .

- انتشار ظاهرة البطالة

تعد مشكلة البطالة التي أخذت أخيراً ، أحد الأسباب الملموسة الأثر والنتائج على الفقر في اليمن .. وتتجلى تعبيرات هذه العلاقة وعلى أكثر من مستوى، بدءاً من انسداد الدخل والإقصاء الاقتصادي مروراً بالحرمان من الحصول على خدمات الرعاية الصحية .. الخ .

- الفساد

تعد انتشار ظاهرة الفساد سبباً رئيسياً في إهدار الثروة وتطال الحقوق الاقتصادية، وهو سبب بنيوي يصعب إزالته دونما تحقيق إستراتيجية بناء الدولة الديمقراطية الحديثة .

كل تلك الأسباب وغيرها هي مايقع ضررها المباشر وعبثها الأساسي على كاهل الشريحة الواسعة في المجتمع من محدودي الدخل ، وما ترتب على ذلك من تدهور سريع في مستوى دخولهم الحقيقية وتدني قدراتهم الشرائية والاستهلاكية ، خاصة وأن الأجور الحقيقية خلال الفترة ما بين (١٩٩٢ - ١٩٩٧) قد سجلت انخفاضاً تزيد نسبته عن ٧٠% وظل تنامي معدل البطالة والزيادة الكبيرة والمتسارعة في النمو السكاني التي لامثيل لها في العالم .

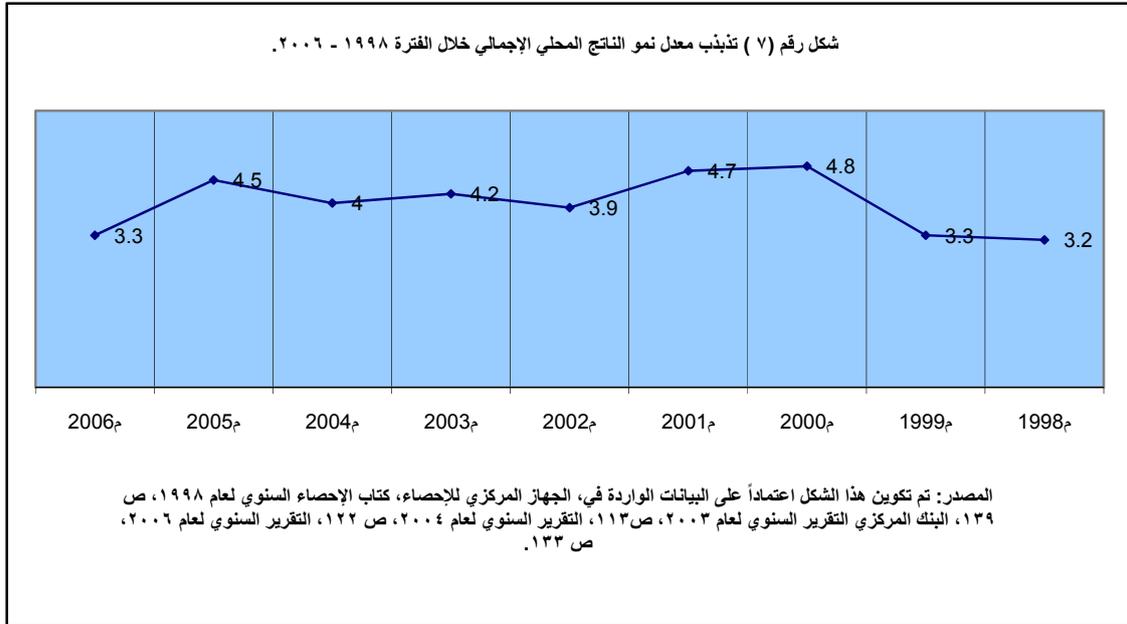
- ضعف الإدارة العامة والخدمة المدنية

ارتبطت مشكلة البطالة بأزمة الاقتصاد الوطني عموماً وبتداعي الجهود التنموية لاستنهاض قدرته . فهذه الأزمة حملت معها مبررات عدم استجابة فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني لتوليد فرص عمل جديدة وامتصاص فائض قوة العمل . على أن الأمر الأشد خطورة في قضية البطالة في اليمن هو أنها أصبحت مصدر قلق اجتماعي واسع، كما أن تعمق وجودها وارتفاع معدلاتها واستمرار تفاقماتها ، ارتبط مع اعتماد السياسات الاقتصادية التي كرست انتهاك الحقوق الاقتصادية للإنسان اليمني وفي مقدمتها حق العمل، هذا الانتهاك تعمق مع تفكيك الوظيفة الاقتصادية للدولة والتحول نحو القطاع الخاص والذي اتخذت الحكومة اليمنية منه مسلكاً لتبرير إخلاء مسؤوليتها والتخلي عن التزاماتها في التوظيف وبالذات تجاه الشباب الخريجين من الجامعات وما في مستواها ودون ان تبذل الدولة أدنى جهد لتهيئة الظروف المواتية لعملية التحول.

يعاني جهاز الخدمة المدنية من ضعف شديد وتدني مستوى الفعالية، وهناك صعوبات وعقبات كثيرة تحد من إمكانية وفعالية إصلاحه، وفي مقدمتها الانتشار الواسع للفساد وغياب الشفافية، وهذا بدوره أدى إلى بروز وتطور جملة اختلالات حالت دون تفعيل الدور المؤسسي في الاستغلال الاقتصادي المرشد للموارد الرئيسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتأتي في صدارة ذلك الموارد البشرية لصالح زيادة الدخل القومي القائم على الاستثمار الحقيقي، الذي يولد فرص عمل جديدة، وفي ظل

اتباع سياسة أجور مجزية تتحرك تحركاً موازياً مع تحرك فقر الدخل للفرد، وتكون مصادرها عوائد إنتاج حقيقي تفضي إلى امتصاص فائض العمالة المؤهلة التي يتطلبها سوق العمل المحلي وإلى تحسين مستوى دخل الفرد، وتسهم في مكافحة الفقر.

يتمثل تراجع معدل نمو الاستثمار (كأحد مظاهر اختلال النظام الإداري)، في انخفاض معدلات نمو الاستثمار إلى النفقات العامة وإلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي تنديباً ملحوظاً بين (٣.٢%) كحد أدنى عام ١٩٩٨م و (٤.٨%) كحد أقصى عام ٢٠٠٠م وخلال الفترة: (١٩٩٨م-٢٠٠٦م) بمعدل نمو متوسطي بلغ (٣.٦%)، وكانت النتيجة تدني وندرة فرص العمل، وارتفاع نسبة الإعالة في الأسرة التي أصبحت عاجزة عن تغطية الإنفاق المعيشي لأفرادها، وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص بتوفير فرص عمل وتحسين الأوضاع المعيشية للمجتمع خلال الفترة: (١٩٩٢-٢٠٠٢م) فقد وفر (١٣٠.٩٩٤) فرصة عمل وبمتوسط سنوي (١٣.٩٩٤).



إن هذا المستوى المتدني لفرص العمل التي وفرها القطاع الخاص يدل على عدم قدرته على امتصاص البطالة، لاسيما في ظل انسحاب الدولة عن ممارسة وظائفها الاقتصادية والاجتماعية كاستجابة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تزامن تنفيذ حزمة سياساته وإجراءاته مع زيادة معدل نمو التضخم السنوي وتدهور القيمة الشرائية للريال اليمني وانخفاض معدل دخل الفرد، وبذلك ثبت فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي ولم يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما سبب المزيد من الإفقار لشرائح واسعة من محدودي الدخل في المجتمع.

إن دور الفساد يتمثل في تعزيز بيروقراطية الجهاز الإداري للدولة، وخلق مناخ ملائم للسماسرة والوسطاء من الذين يتاجرون بالوظيفة العامة على حساب مستحقيها في السوق السوداء التي تتسع دائرتها باتساع دائرة الفساد المؤسسي في المفاصل الرئيسية للجهاز الإداري للدولة.

تحرير أسعار السلع والخدمات:

قامت الدولة بإجراء تحرير واسع ومستمر لهياكل الأسعار المقيدة من خلال تنفيذ ما درجت الحكومة اليمنية على تسميتها بـ (الإصلاحات السعرية) كان آخرها منتصف عام ٢٠٠٥م وتتجلى أبرز المترتبات الناجمة عن سياسات تحرير السلع والخدمات في التالي:

أ- الزيادة المتتالية في أسعار المواد الغذائية الرئيسية (أرز - قمح - دقيق) وأسعار الخدمات العامة كالكهرباء والهاتف والمياه والصرف الصحي وارتفاع تكاليف النقل والمواصلات.

ب- وقف التوظيف الجديد في ما تبقى من مؤسسات القطاع العام، وتقليص الترقيات والتسويات الوظيفية في حدودها الدنيا وإقرار إحالة عشرات الآلاف من الموظفين إلى التقاعد الذين تم الاستغناء عنهم نتيجة خصخصة مؤسسات القطاع العام والتي بلغت ما يقارب الثمانين مؤسسة إنتاجية وخدمية.

كل تلك السياسات وغيرها يقع ضررها المباشر وعبئها الأساسي على كاهل الشريحة الواسعة في المجتمع من محدودي الدخل، وما نجم عن ذلك من تدهور سريع في مستوى دخولهم الحقيقية وتدني قدراتهم الشرائية والاستهلاكية، خاصة وأن الأجور الحقيقية خلال الفترة ما بين (١٩٩٢م-١٩٩٧م) قد سجلت انخفاضاً تزيد نسبته عن ٧٠% وظل تنامي معدل البطالة والزيادة الكبيرة والمتسارعة في النمو السكاني التي لا مثيل لها في العالم.

خلاصة وتوصيات الفصل الأول:

مما تقدم يخلص التقرير إلى أن الثروة تتركز تبعاً لتركز السلطة، ونجم عن ذلك ذلك اتخاذ سياسات تنموية لغير صالح الفقراء مما أدى إلى اتساع مساحة الفقر، حيث يعيش حوالي نصف السكان تحت خط الفقر المطلق والنسبة الأعلى من الفقراء يعيشون في الريف وأكثر من نصف الأطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن، وينعدم الأمن الغذائي لما يقرب من نصف الأسر اليمينية، ويرجع السبب الرئيس لاتساع الفقر إلى استحواذ نخبة صغيرة على الثروة وتسخير التنمية لمصلحتها، أي أن استدامة الفقر واتساع مساحته – هو نتاج سياسات حكومية تستهدف إعادة إنتاج الفقر من خلال تثبيت عوامله الهيكلية والبنوية- وهذا يشكل حالة من اللاعقلانية في سلوك الدولة اليمينية ويوجد أساساً لاعتبارها دولة فاشلة لعدم قدرتها على تأدية وظائفها الأساسية، وفي جوهرها الدور الإنمائي الذي هو أساس مشروعاتها الشعبية، أي أن الفقر هو نتيجة لتفاعل عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، فضلاً عن ذلك فإن طبيعة الفقر ومعدلات واتجاهات انتشاره وتوزيعه اجتماعياً وجغرافياً يمثل انعكاساً لطبيعة بنى مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية، ولمدى إنجازها لمسؤولياتها ومهامها وأهدافها، ومدى خضوعها للمحاسبة وأدائها لواجباتها وأعمالها بأساليب تتميز بالشفافية، لذلك فإن أكثر أساليب تخفيف الفقر ومكافحته نجاعة تتمثل في تبني سياسات اقتصادية مناصرة للفقراء وتوجهات سياسية تحقق العدالة والمساواة وحرية المواطنين وتحترم حقوق الإنسان وتنظم علاقات المواطنين بالدولة وعلاقاتهم ببعضهم الآخر على أسس مبادئ وحقوق المواطنة، وإصلاح المؤسسات والأنظمة الإدارية للدولة بما يحقق الفعالية في تأديتها لمهامها ومكافحة الفساد فيها، وبما يوفر قدرًا من الشفافية يمكن المستفيدين من خدماتها ومن مراقبتها ومحاسبتها، وأخيراً توفير بيئة قانونية تشجع تفعيل رأس المال الاجتماعي وتتيح للمجتمع المدني أن يساهم بفعالية في تخطيط وتمويل وتنفيذ ومراقبة وتقييم برامج التنمية البشرية، وهذه التدابير سوف تحقق نتائجها في إطار تدابير أشمل تحقق بناء الدولة الديمقراطية الحديثة التي تكفل عدالة توزيع السلطة والثروة وتحقيق الاستقرار الذي في ظله يمكن إقامة تنمية شاملة وعادلة.

الفصل الثاني:

البطالة

الحق في العمل

مقدمة:

اليمن جزء لا يتجزأ من بلدان الأسرة الدولية المصدقة على العهود والمواثيق الدولية التي تعنى بحماية حقوق الإنسان الاقتصادية بما فيها كفالة حق العمل. لذلك فإنها وتحقيقاً لهذا الغرض عملت على مواءمة تشريعاتها الوطنية بما ينسجم وتعهداتها الدولية بشأن ضمان كفالة حق العمل للمواطنين اليمنيين، وصلة بهذه العلاقة فقد نصت المادة (٢٩) من دستور الجمهورية اليمنية على أن "حق العمل شرف وضرورة لتطور المجتمع ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه، و المادة (٥) من قانون العمل رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥م، تنص على أن: "العمل حق طبيعي لكل مواطن وواجب على كل قادر بشروط وفرص وضمانات وحقوق متكافئة دون تمييز بسبب الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو اللغة، وتنظم الدولة بقدر الإمكان حق الحصول على العمل من خلال التخطيط المتنامي للاقتصاد الوطني".

الدولة هي المسؤول الأول عن حماية السكان من البطالة والحد من انتشارها، من خلال التخطيط الكفؤ للموارد المتاحة واعتماد سياسات تنموية مشجعة لخلق فرص العمل، ومستجيبة للنمو في قوة العمل، وتصميم لسياسات التعليم والتدريب والتأهيل بما يجعل مخرجاتها تستجيب ومتطلبات سوق العمل المحلي. وهكذا فإن الحق في العمل لا يتوقف عند الاعتراف بالتصنيف التشريعي وحده وإنما يتحدد إلى جانب ذلك في الاحترام والحماية من خلال إنفاذ التعهدات والتشريعات النصية على أرض الواقع بإعمال الكفالة الكاملة، ومن خلال تأمين فرص أنشطة التمكين في العمل للمواطنين القادرين والباحثين عنه وإدماجهم في الحياة الاقتصادية بمختلف مجالاتها، فضلاً عن التواكب المستمر والدؤوب في تخليق مجالات العمل وتنويع فرصه اعتماداً على تحديد وتوسيع طاقة أنشطة الاقتصاد الوطني بفروعه الإنتاجية والخدمية باعتباره المدخل الفاعل والأنسب لزيادة ديناميكية التشغيل والإنتاج والدخل والحماية من البطالة.

ولما كان العمل الإنساني هو الحقيقة التي ارتبطت به ولفعله مؤنات الحياة الضرورية وفي المقدمة منها مؤنات الحاجات الغذائية، ولدقة العلاقة الإرتباطية والموضوعية لحاجات الناس المتشابهة بنتائج العمل البشري المتجسد في السلع المنتجة وفي الدخل المكتسب من عملية النشاط الاقتصادي، ونظراً لما تمثله هذه العلاقة من تلاحم وتضامن متبادل ومتداخل مع علائق حقوقية أخرى، فإنها تشير إلى أهمية التماسك الموضوعي بين عناصر الحقوق الاقتصادية ودور العمل في نظم وسائل وطرق الحصول على تلك الحقوق. ومن هنا فإن تعميق البعد الإنساني للحق في العمل الذي أصبح متجذراً في العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية وفي التشريعات الوطنية للدول المستقلة قد جاء استجابة للمطالب والجهود الإنسانية المتضافرة عالمياً والتي تؤكد على ضرورة تمكين الناس من

الحصول على العمل المنتج باعتباره حقاً من حقوق الإنسان الاقتصادية وطلباً ملحاً وضرورياً لكل

انتشار البطالة:

بينت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ونتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، أن نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان المقيمين تقدر بحوالي (٥٥%) فقط، وأن نسبة السكان الناشطين اقتصادياً "القوى العاملة" والتي تضم المشتغلين والعاطلين معاً تقدر بأقل من

إطار رقم (٢) بعض النصوص التي تكفل الحق في العمل التي تضمنتها بعض التشريعات الدولية.

لكل فرد حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، في شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة" المادة (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تضع كل دولة عضو كهدف له الأولوية، سياسة ترمي إلى النهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بجميع الوسائل المناسبة بما فيها الضمان الاجتماعي. وتتضمن هذه الوسائل فيما تتضمنه، خدمات التوظيف والتدريب المهني، والتوجيه المهني". المادة (٧) من الاتفاقية رقم (١٦) بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة.

على الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير المناسبة لتنسيق نظام الحماية من البطالة فيها مع تنسيق سياستها في مجال العمالة، وتحرص لهذا الغرض، على أن يسهم نظام الحماية من البطالة فيها، ولاسيما طرائق التعويض عن البطالة. في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية". المادة (٢) من الاتفاقية رقم (١٦) بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة.

(٢٥%) من إجمالي السكان. وإذا ما قارنا هذه النسبة مع بعض البلدان النامية المشابهة لظروف

اليمن نجد أنها تقل عن تلك البلدان بأكثر من (١٥) نقطة، حيث تصل هذه النسبة في البلدان النامية إلى نحو (٤٤%) من مجموع السكان، وأن نسبة القوى العاملة إلى إجمالي القوى البشرية "السكان في سن العمل" لم تتجاوز (٤٤%) وهذه نسبة متدنية جداً إذا ما قارناها مع بعض البلدان النامية والتي تتجاوز فيها هذه العلاقة عن (٦٠%).

يتضح من البيانات المتوفرة أن هناك انحساراً شديداً جداً لمعدل مشاركة المرأة في سوق العمل في السنوات الأخيرة. ومن الملفت للانتباه في هذه العلاقة، أنه عندما كانت أرقام المسح السكاني لعام ٢٠٠٤ في كتب الإحصاء السنوي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء... تشير في نتائجها

إلى ارتفاع العدد الذكوري للسكان عنه في الخانة الأنثوية، فإننا نلاحظ وعند النظر إلى خانة الأرقام

الأنثوية في مؤشر السكان في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) أنها تشير إلى زيادة عدد الإناث في حجم القوى البشرية عن العدد الذكوري وبأكثر من (٢٠٠.٠٠٠) ألف نسمة/ أنثوية. وبالمقابل فإننا نلاحظ أن المرأة الناشطة اقتصادياً بحسب تلك المصادر، لم يتعد عددهن (٥٩٦) ألف عاملة ويشكل هذا ما نسبته (٢.٩%) من جملة السكان المقيمين و (٥.٣%) من السكان في سن العمل، وحوالي (١٢%) فقط من إجمالي قوة العمل. فضلاً عن ذلك فإن العدد الفعلي للمشتغلين لم يتجاوز (٣٢٠.٠٠٠) عاملة. وبنسبة تقدر بـ(٥.٦%)؟ فقط من إجمالي الناشطين اقتصادياً وحوالي

جدول رقم (٣) مؤشرات قوة العمل			
المؤشر	ذكور	إناث	إجمالي
عدد السكان المقيمين (١٠٠٠) نسمة.	١٠٢١٤١٦٨	٩٨٣٨٦٨٨	٢٠٠٥٢٩٥٦
السكان في سن العمل (١٥) سنة فأكثر (القوى البشرية)	٥.٤٧٥.٠٠٠	٥.٦٥٩.٠٠٠	١١.١٣٤.٠٠٠
النسبة إلى إجمالي السكان %.	%٥٣	%٥٧	%٥٥
السكان الناشطون اقتصادياً (١٥-٦٤) قوة العمل.	٤.٣٤٩.٠٠٠	٥٩٦.٠٠٠	٤.٩٤٥.٠٠٠
القوى العاملة إلى إجمالي السكان %	%٤٢	%٦	%٢٤.٦
نسبة القوى العاملة إلى إجمالي القوى البشرية.	%٧٩	%١٠	%٤٤
المشتغلون	٣٨٣.٠٠٠	٣٢٠.٠٠٠	٤.١٥٠.٠٠٠
العاطلون	٥١٩.٠٠٠	٢٧٦.٠٠٠	٧٩٥.٠٠٠
نسبة العاطلين	%٦٥	%٣٥	%١٦.١
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لمسح الأسرة (٢٠٠٦-٢٠٠٥م) ص"١٣٥-١٣٧". أيضاً، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤م.			

(٢.٨%) فقط من جملة القوى البشرية (١٥ سنة فأكثر).

تعد البطالة أحد أخطر المشكلات والتحديات التي يواجهها اليمن في الوقت الحاضر بتداعياتها وتفاقم حدة انتشارها بين السكان. فجانبا الخطورة الأكبر لهذه الظاهرة يكمن ليس فقط في استمرار وجودها وتوسع دائرة انتشارها جراء تسارع وتائر معدلات ارتفاعها، وإنما أيضاً، في غياب مؤشرات وبيانات احتوائها وفي نتائج فعل تأثيراتها السلبية التي أدت إلى زيادة الإملاق بين السكان وفي بروز ظاهرة التنشيط لوحدة النسيج الاجتماعي في البلاد.

لذا ولطالما كان احتواء هذه الظاهرة والحد من تحدياتها المؤثرة هاجساً مشتركاً يشغل بال الجميع داخل اليمن وخارجها، فإن استمرار تصاعد معدلاتها يجب أن يشكل مبعث قلق ومثار مخاوف لدى الجميع أيضاً، وهذا ما نلاحظه في كثير من التقارير والدراسات الدولية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ففي تقرير لجنة الحقوق الاقتصادية لعام ٢٠٠٥م وفي ظل تزايد معدلات البطالة في اليمن ونكوص الحكومة اليمنية عن وضع التدابير اللازمة لاحتواء هذه الظاهرة، أشار التقرير إلى أنه "تشعر اللجنة الاقتصادية بالقلق لعدم إحراز الدولة الطرف أي تقدم كبير في مجال مكافحة البطالة التي لا يزال معدلها مرتفعاً للغاية وبخاصة بين الشباب^١".

^١ الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي - نوفمبر ٢٠٠٥م.

وتتباين التقديرات لمعدلات البطالة في اليمن، وهذا التباين يمكن أن نجده في أكثر من مصدر ومناسبة، فالمصادر الرسمية والتي لا تخلو أيضاً من التناقض والتضارب في ما بينها، تعتمد معديلاً أقل للبطالة يقل عن الحجم الفعلي، وبالمقابل فإن المصادر غير الرسمية تعطي معدلات مرتفعة لنسبة البطالة.. بعضها صادر عن تقارير لمنظمات دولية والبعض الآخر عن دراسات وأبحاث وتقارير محلية. الأمر الذي يخلق حالة من التشويش والإرباك، ليس في أوساط الباحثين والمؤسسات الأكاديمية فحسب، بل في أوساط المؤسسات المعنية بتخطيط وتقييم الاستراتيجيات والخطط التنموية.

تعد ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة واحداً من أهم مظاهر الفقر في اليمن، فقد ارتفعت نسبة البطالة في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة، نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الحكومة، وخاصة الإجراءات الخاصة بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي، وخصخصة مؤسسات القطاع العام، وهي العملية التي استهدفت الوصول إلى مؤشرات السوق و أدت في النهاية إلى ضعف قدرة الاقتصاد اليمني على توفير فرص العمل اللازمة لمواجهة الزيادة في قوة العمل، حيث تشير التقديرات الرسمية إلى نمو عرض القوى العاملة بحوالي ٤.٠٣% في مقابل نمو أضعف للطلب لا يتجاوز ٣.٧%، وبالتالي فإن معدلات البطالة تبدو مرتفعة، ففي حين تشير البيانات الرسمية إلى أن نسبة البطالة تصل إلى ١٦% من إجمالي القوى العاملة، فإن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن نسبة البطالة تزيد عن ٣٥% من إجمالي القوى العاملة^٧، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة البطالة نتيجة للتدهور الاقتصادي، وانتشار ظاهرة الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، وما سينجم عن ذلك من اتساع لقاعدة الفقر والفقراء، وما سيترتب عنها من بروز لمظاهر منحرفة وسلوكيات متطرفة ستصيب سلم القيم الأخلاقية، فضلاً عن الآثار السلبية التي تخلفها البطالة في صور خسائر اقتصادية إنتاجية، وحرمان غالبية السكان من المشاركة الفاعلة في شؤون بلادهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

^٧ منصور علي البشير، أسباب الفقر في اليمن، مجلة شؤون العصر، مرجع سابق، ص ٩٥

ولتفادي استفحال مشكلة البطالة، والحد من تفاقم أثارها السلبية، فإن الضرورة تحتم على الحكومة بالدرجة الأولى، أن تقوم بتقديم معالجات علمية تعتمد على التخطيط بعيد المدى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، تتمثل في وضع استراتيجيات للتشغيل الشامل، والعمل على ربط المدخلات بالمخرجات لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال دعم برامج التدريب والتأهيل الفني والمهني والتقني، والتوسع في تطبيق برامج الضمان الاجتماعي، واستثمار الموارد والإمكانات المتاحة في البلاد لتوفير فرص العمل المناسبة واللازمة، ورفع الدعم المادي المقدم من الحكومة

إطار رقم (٣) تباين وتناقض مؤشرات تقدير البطالة في المصادر الرسمية
<p>وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م والتقرير النهائي لمسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ارتفعت نسبة البطالة من (١١.٩%) عام ٢٠٠٠، إلى حوالي (١٦.٢%) من جملة الناشطين اقتصادياً، ولتستقر عند نفس المعدل حتى عام ٢٠٠٦م. أما التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٦ الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي يورد "أن معدل البطالة في الاقتصاد شهد تراجعاً من (١٤.٩%) عام ٢٠٠٣ إلى نحو (١٤.٣%) عام ٢٠٠٥"، وقد أشار التقرير ذاته إلى أن خبراء منظمة العمل الدولية يقدرون نسبة البطالة بحوالي (١٨%) ويتوقعون أن تصل إلى نحو (٣٤%) عام ٢٠٠٦م، وكان التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٤ قد أشار إلى أن "معدل البطالة عموماً وبالمفهوم الشامل ربما نما من نسبة (٢٥%) إلى نسبة (٣٧%) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣)م".</p>

للأسر الفقيرة إلى الحد الذي يضمن لكل فرد حياة سعيدة وآمنة، والتوسع في الفئات المستهدفة لتشمل فئات العاطلين عن العمل والعجز والشيخوخة، والمرض، تماشياً مع نص المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تؤكد على حق كل إنسان في العيش بكرامة.

إن التصريح عن حجم البطالة والبوح عن نسبها الحقيقية يعتبر من وجهة نظر بعض المسؤولين الحكوميين في اليمن من قبيل المعلومات الخطيرة التي لا ينبغي تسريبها

، لأنه سيترتب عن التصريح بمعدلاتها المرتفعة والواقعية تشويه سمعة الحكومة أو أنها ستعكس سلباً عليها، والدولة عموماً. ولا غرابة أن كثيراً من الإحصائيات الرسمية تنطوي على مغالطات تخفي وراءها صورة البطالة الحقيقية بمعدلاتها المرتفعة في البلاد، والجدير بالملاحظة، كما تشير أرقام الجدول السابق إن مؤشرات السكان في سن العمل تتجه وعلى الدوام نحو الزيادة المطردة، وهذا يعني زيادة الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبالذات فئة الشباب، والمتعلم منهم على وجه الخصوص. إذ أنه وبحسب المصادر الرسمية، فإن المخرجات التراكمية للجهاز التعليمي وصلت في الوقت الحاضر إلى أكثر من (٢٣٠,٠٠٠) ألف شاب وشابة. ويتضاعف هذا العدد أكثر من مرة إذا أضفنا إليه أعداد الشباب غير المتعلم والمتسرب من الجهاز التعليمي إلى سوق العمل. هذه الأعداد في الواقع تصب معظمها في خانة العاطلين عن العمل. وللمعلوم، فإن أعداداً كهذه تقع خارج القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، الذي وبسبب المشاق والصعوبات الجمة التي يكابدها تجعله لا يستجيب إلا لعدد محدود جداً من الوظائف.

إن أعداد المسجلين في قوائم الخدمة المدنية لطلب التوظيف في الجهاز الإداري الحكومي، ومخرجات الجهاز التعليمي وحده، في العام ٢٠٠٧م من (٢٠٠,٠٠٠) ألف خريج وخريجة حيث

^٨ وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي - وزارة التخطيط ٢٠٠٦م ص ٤٦.

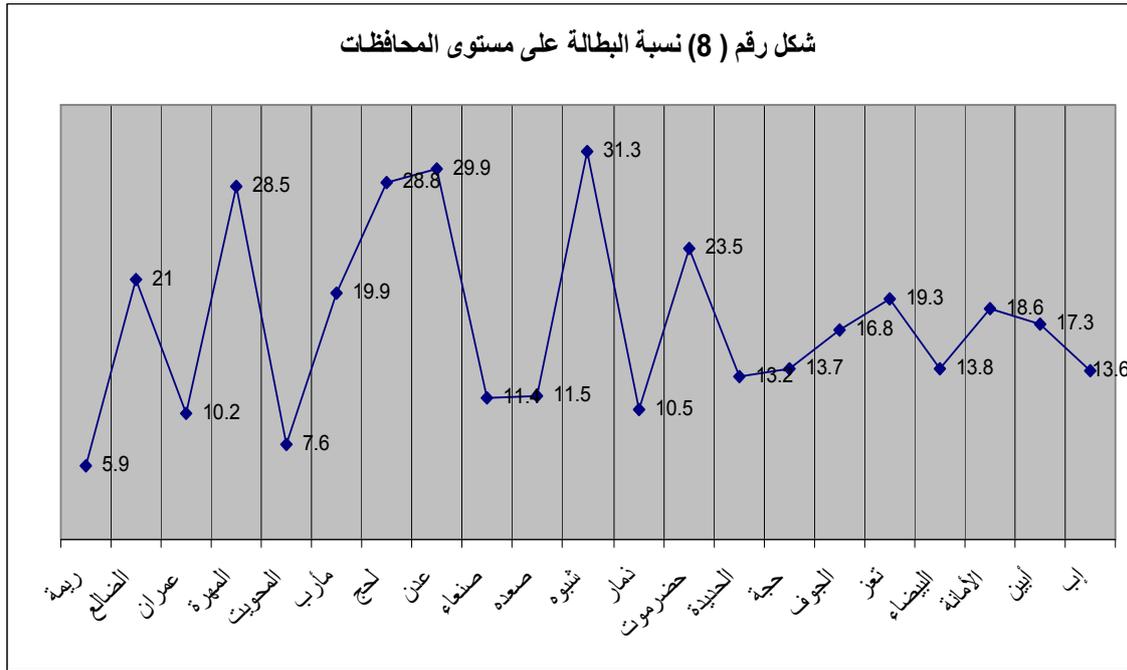
^٩ المصدر السابق.

^{١٠} المرصد اليمني - التقرير السنوي لحقوق الإنسان - ٢٠٠٦م ص ٥٢.

تشكل الإناث ما نسبته (٣٥%) والذكور (٦٥%) من إجمالي العدد المسجل لطالبي التوظيف. والجدير بالإشارة أيضاً إلى إن الوظائف المتاحة سنوياً تقدر بالمتوسط ما بين (٨٠٠٠) إلى (٩٠٠٠) وظيفة فقط. إلى ذلك فإن عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة تقدر بحوالي ٢٣% من إجمالي العاطلين عن العمل، علماً أن هذه النسبة تمثل أعداد المسجلين في قوائم الخدمة المدنية ولا تتضمن كامل أعداد المخرجات التعليمية وتصل النسبة بين المتعطلين إجمالاً بحسب نتائج تعداد ٢٠٠٤م حوالي ٤٥%.^{١١}

إن هذا مؤشر يحمل بحد ذاته دليلاً على ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وبصورة مؤلمة. وعلى ذلك وبحسب الإحصائيات الرسمية أيضاً والمبينة في نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م وفي ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٦م، يتبين انخفاض معدل المساهمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة عند الذكور من حوالي ٧١,٣% في العام ١٩٩٤م إلى ٦٩,٩% عام ١٩٩٩م ثم إلى حوالي ٦٨% في العام ٢٠٠٤م^{١٢}. (هذا فوق ما هي منخفضة في الأصل بالنسبة لليمن).

فضلاً عن ذلك ورغم صحة القول عن انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الذي يعزى إلى أسباب مختلفة اجتماعية في بعضها / تتصل بالموقف التقليدي من عمل المرأة، وبعضها الآخر يتصل بعنصر التمييز بين الرجل والمرأة وخاصة في الأنشطة والوظائف الحكومية التي ما زالت



حكراً على الرجل وفي بعض أنشطة القطاع الخاص الذي يفضل العمالة الذكورية عن الأنثوية. لكن تلك الأسباب والعوامل لا تعني بالضرورة أنها قد أقامت جداراً فاصلاً يمنع المرأة من التوجه إلى السوق، بل على العكس من ذلك، فإن ضغوط الحياة الاقتصادية على السكان والانخراط في

^{١١} التعداد السكاني ٢٠٠٤م/مصدر سابق /ص٦٤٦١).

^{١٢} التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م

التعليم والرغبة في العمل وسع قاعدة العمالة الأثوية بصورة كبيرة خلال العقدين الأخيرين ، لكن هذه القاعدة تتعرض إلى التهميش في البيانات الإحصائية الرسمية ، ولقد ظلت العمالة الأثوية مدخلاً مهماً للأجهزة الإحصائية الرسمية تخفي ورائها حجم قوة العمل الحقيقي، وبالتالي فإن البطالة تارة تظهر معدلاً مرتفعاً وتارة أخرى تظهر معدلاً منخفضاً لقوة العمل النسوية، ليسهل تكييفها كيفما تشاء وفقاً للحاجة وللاستدلال على ذلك فإنه ومن خلال الرجوع إلى بعض المصادر الرسمية وتحديدًا مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م وكتب الإحصاء السنوية حتى عام ٢٠٠٣م نجد أن تلك المصادر تظهر أعداداً مرتفعة لقوة العمل النسوية، حيث قدرت بأكثر من (٩٦٠,٠٠٠) عاملة في عام ٢٠٠٣م يتركز معظمهن في أنشطة القطاع الزراعي ، بينما أظهر التعداد السكاني ومسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٤م، ٢٠٠٦م أعداداً أقل من ذلك ، إذ أنه وفقاً للمصادر الأخيرة الراهنة فإن قوة العمل الأثوية لا يتجاوز (٥٩٦,٠٠٠) عاملة من حجم قوة العمل المقدرة (٤,٩٤٥,٠٠٠) عامل، هذه الاستدلالات المستندة إلى المعطيات الإحصائية تؤيد ما ذهب إليه الباحثون بأن الإحصائيات الرسمية تتطوي على خداع غير قليل لإخفاء البطالة المرتفعة في البلاد.

عندما كانت التقديرات الرسمية تضع أعلى معدل للبطالة عند مستوى ١٦.٢% من حجم قوة العمل، فإن التقديرات غير الرسمية والتي تتمتع بدرجة من الثقة، تضع البطالة عند مستوى ٣٥% من حجم قوة العمل... فمن الملاحظات الجديرة بالتسجيل هو أن البطالة بدأت تطال ذوي المؤهلات التعليمية بصورة حادة للغاية. وتتفق هذه التقديرات مع تقديرات بعض المسؤولين الحكوميين الذين يذهبون إلى إعطاء تقديرات أعلى لمعدلات البطالة. فبحسب وزير التخطيط السابق وصلت البطالة والتي بدأت في التصاعد منذ أواخر الثمانينيات إلى معدلات مرتفعة تقارب ٣٧% من إجمالي القوى العاملة في عام ٢٠٠٠ (١٣).

ولم يتبدل حال الأوضاع من ذلك التاريخ، بل إن تدهور الأوضاع أصبح هو السمة الأبرز التي ميزت حالة فرص العمل في القطاعين العام والخاص، وبالتالي فقد دفع هذا الوضع بتفاقم البطالة إلى أعلى مستوياتها. وتزداد حدة استفحالها في الوقت الراهن مع التدفق المستمر لمئات الألوف من طالبي العمل الجدد إلى سوق العمل. لقد ارتفع معدل البطالة في وسط هذه الفئة من ٣٩% عام ١٩٩٩م إلى حوالي ٤٥% في عام ٢٠٠٤م. وتتفاوت نسبة التغير في مصدر البطالة بين المستويات المختلفة لفئة المتعلمين. حيث نجد أنها ارتفعت بين ذوي التعليم الأساسي والدبلوم قبل الثانوية من ١٨.٢% عام ١٩٩٩م إلى ١٩.٤% عام ٢٠٠٤م وقفزت عند مستوى التعليم الثانوي والدبلوم ما بعد الثانوية من ١٦% إلى ٢٠% ومن ٤.١% إلى ٤.٧% عند مستوى التعليم الجامعي وما فوق خلال نفس الفترة.

^{١٣} أحمد محمد صوفان- المستجدات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية. باريس - أكتوبر ٢٠٠٢م- مجلة دراسات اقتصادية - العدد(٦)- يناير - مارس ٢٠٠٣ ص١٤٦-١٤٧

خطر التعرض للبطالة:

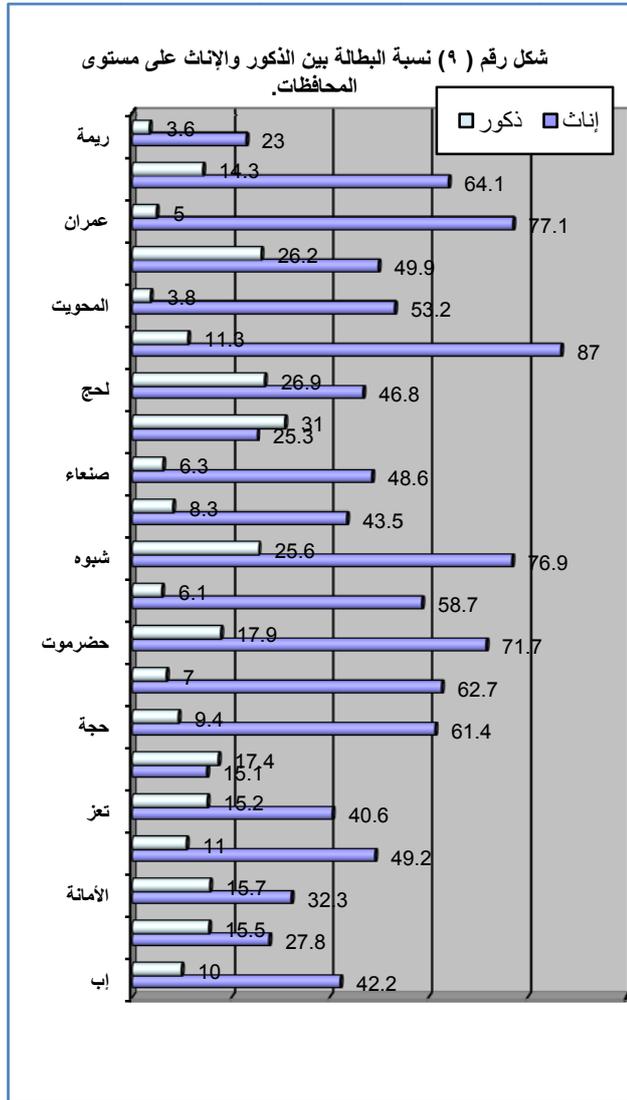
في ضوء ما تقدم وقياساً على ارتفاع معدل البطالة في وسط المتعلمين نلاحظ أن نسبة التغير في خطر التعرض للبطالة قد بدأ يميل إلى الزيادة في وسط المتعلمين أيضاً، حيث تصل نسبة الخطر إجمالاً إلى أكثر من (١٥%) وعلى المستوى الجزئي فإنها عند الأولى إلى (٧%) وعند الثانية إلى (٢٣%) أما عند الأخيرة فتصل نسبة الخطر إلى (١٥%). وهكذا.. فإن هذه المخاطر الكيفية المرشحة إلى الزيادة انطوت وتنطوي دون شك، على مخاطر كمية غير محمودة العواقب تنعكس على العاطلين عن العمل بصورة عامة: أهمها تعرض العاطلين عن العمل وأسرههم إلى الحرمان المركب الأبعاد والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تراجع الحماية من البطالة أو تلاشيها كلياً في اليمن بعد أن ألغى دور الدولة الاقتصادي والتأثير الإيجابي على عملية التنمية، والذي اقترن به تخلي الدولة عن التوظيف وإلغاء العديد من الوظائف في القطاع الإنتاجي الحكومي الذي تعرض هو الآخر للتصفية من العمالة في إطار الإصلاحات الهيكلية. وكما هو معلوم فإن الحماية من البطالة التي كانت تستند إلى نصوص العهد الدولي والتشريعات الوطنية وتتكئ على دور الدولة، قد تلاشت عملياً مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة ولم يستطع القطاع الخاص أن يعوض عن فرص التوظيف إلا النزر اليسير ويأتي هذا الوضع في ظل غياب نظام الإعانة للبطالة في اليمن، والذي من شأنه أن يؤمن للعاطلين عن العمل ولأسرههم الحد الأدنى من العيش. وعلى ذلك فإن البطالة في اليمن تجتمع فيها عوامل مختلفة ويحدث "تزاوج" للأضرار التي تنشأ عن تفاعلاتها، حيث يجتمع فيها: الحرمان من العمل، والحرمان من الدخل، وبالتالي انتقال العاطل وأسرتة فوراً إلى أرخبيل الفقر.

إن عدم القدرة على الدخول إلى سوق العمل بسبب انسداد فرص التوظيف، يضع العاطلين عن العمل في دائرة الإقصاء والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي، ويضفي عليهم الحرمان متعدد الأبعاد وهذا ما تعانيه كثير من الأسر في المجتمع بسبب تفاقم ظاهرة البطالة وطول مددها الزمنية بين السكان.

ضعف مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل:

وفقاً للنتائج الأولية للتعداد السكاني والمساكن لعام ٢٠٠٤م يبلغ عدد السكان المقيمين (١٩.٧٢١.٠٠٠) نسمة يكون الذكور نسبة (٥٠.٨%) من إجمالي السكان مقابل (٤٩.٢%) للإناث، ويبلغ إجمالي الأسر بحسب نتائج التعداد الأولية نحو (٢.٧٦٢.٠٠٦) أسرة ويصل حجم الأسرة إلى (٧.١) فرد في المتوسط الحسابي ويقدر معدل النمو السكاني بحوالي (٣.٩%) سنوياً

بلغ عدد النساء العاملات في القطاعات الاقتصادية والأجهزة الإدارية والخدمية للدولة وفي أنشطة القطاع الخاص (١٠٧٥٤٥) ويشكلن حوالي (٦.٥%) من إجمالي العاملين في أجهزة الدولة والقطاع الخاص (باستثناء قطاع النشاط الزراعي)، البالغ عددهم فيه (١.٥٤٩.٨٠٥) عاملٍ وعاملة، وبمقارنة مشاركة المرأة في الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع العام من جهة، ومشاركتها في القطاع الخاص من جهة ثانية، يتبين بوضوح تدني نسبة العاملات في أنشطة القطاع الخاص، حيث يبلغ عددهن (٢٨.٤٢٩) عاملة وبنسبة (٤%) من إجمالي المشتغلين في القطاع الخاص، وبشكل عام فإن مشاركة النساء في سوق العمل مازالت مشاركة هامشية كماً وكيفاً، فضلاً عن محدودية عدد النساء العاملات، فإنهن يعملن في مجالات محدودة وفي مقدمتها مجال التعليم أما ما تظهره البيانات الرسمية من ارتفاع في نسب مشاركة المرأة في قوة

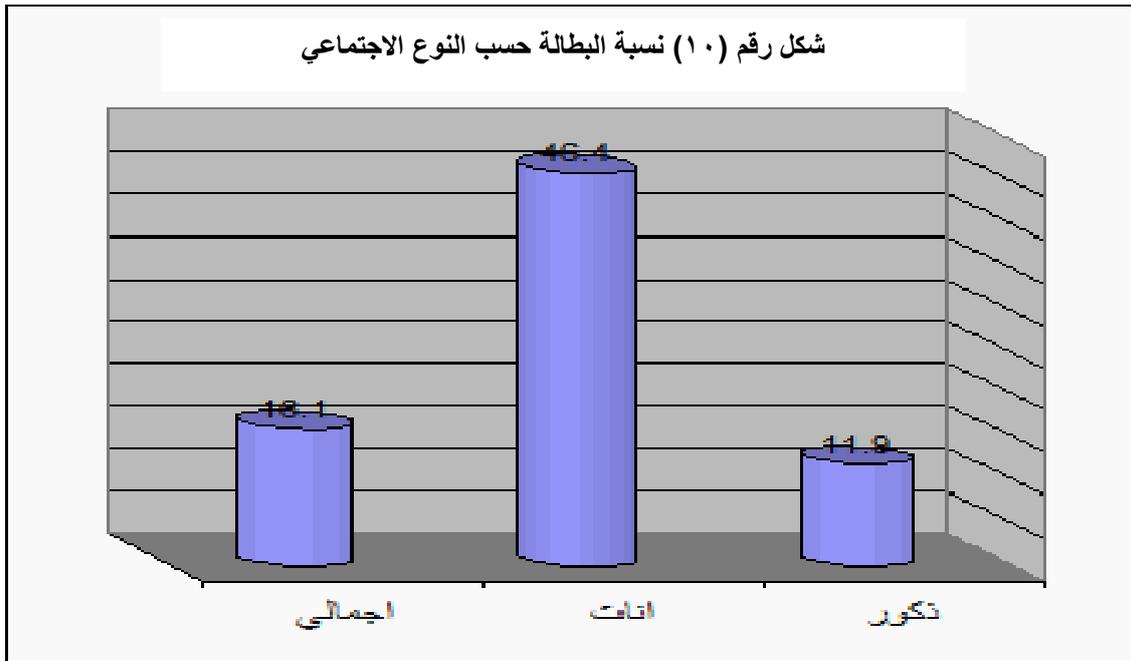


العمل، فإنه يرجع إلى مشاركة المرأة الواسعة في الأعمال الزراعية غير المأجورة،

إما في قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي التقليدية، أو في الاستثمارات الزراعية المنتجة للسوق.

مما تقدم، وعندما كان حجم قوة العمل يقدر بنحو (٥.٣٥٠.٠٦٨) وعدد المشتغلين بحوالي (٣.٤٧٧.٥٥٣) فرداً، فإن عدد العاطلين عن العمل حتى عام ٢٠٠٤م بلغ نحو (١.٨٧٣.١٢٧) فرداً

ويشكل هذا الرقم ما نسبته (٣٥%) من مجموعة قوة العمل، ويبلغ نصيب الذكور حوالي (١.١٠٥.٣٤٠) عاملاً وبما يعادل ٥٩% من إجمالي عدد عاطلين عن العمل وبنحو (٢٠%) من حجم قوة العمل الإجمالي، بينما بلغت أعداد البطالة عند الإناث حوالي (٧٦٧٨٧) عاملة وبنسبة (٤١%) من إجمالي عدد عاطلين، (١٤%) من حجم قوة العمل الإجمالي وبنسبة (٤٧%) من قوة العمل الأنثوية، والجدير بالملاحظة هنا أن هذه الأرقام وهذه النسب ليست نهائية خاصة إذا ما عرفنا أن عدداً كبيراً من النساء يقعن فريسة البطالة الإجبارية، إضافة إلى ذلك فإن البطالة الناقصة وكما جاء في بعض الدراسات السابق الإشارة إليها تبلغ أكثر من (٢٥-٣٠%) من إجمالي عدد المشتغلين، وعموماً فإن هذه المؤشرات الرقمية تساعد كثيراً على تصور مشهد البطالة على حقيقته و بالذات تصاعد معدلات البطالة وامتداد تأثيراتها السلبية على حياة الناس، يأتي في مقدمة هذه التأثيرات تدني الدخل.



خلاصة وتوصيات الفصل الثاني:

خلص هذا الفصل من التقرير إلى أن البطالة تعد احد اخطر المشكلات والتحديات التي يواجهها اليمن في الوقت الحاضر، بتداعياتها وآثارها وتفاقم حدة انتشارها بين السكان، والخطورة الأكبر تكمن في غياب مؤشرات وبيانات احتوائها وفي النتائج الفعلية المترتبة عنها والمتمثلة في اتساع حالة الفقر والعوز بين السكان وما ترتب على ذلك من بروز ظاهرة التشطي لوحدة النسيج الاجتماعي بسبب الاستبعاد الاجتماعي لأغلبية السكان واحتكار الأقلية للسلطة والثروة.

ليست البطالة بالظاهرة المستقلة التي أنتجت نفسها تلقائياً، فهناك من الأسباب والعوامل المختلفة التي أسهمت في إنتاج وانتشار هذه الظاهرة وزادت من تفاقمها، فإلى جانب الأسباب التقليدية المتصلة بارتفاع معدل النمو السكاني، وما يفضحه من مئات الألوف إلى سوق العمل سنوياً.. يصب معظمهم في خانة العاطلين عن العمل، إلى جانب الأسباب التقليدية الاقتصادية والتي تكمن في ضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني غير المشجعة على زيادة فرص التوظيف... إلخ، فهناك أسباب أخرى أكثر خطورة وغير تقليدية تغلغت إلى مستوى الفعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وفي النظام الإداري. ويمكن تحديد أهم التراكمات التحريضية الجديدة لمفاقمة البطالة في البلاد في الآتي : انتشار ظاهرة الفساد – حيث يعتبر الفساد من احد أبرز الأسباب التي أعاققت عملية التنمية الاقتصادية وفي تسبب تحول رغبات المستثمرين بعيداً عن المسارات الإنتاجية وبالتالي أدى إلى تجفيف الاقتصاد الوطني من فرص التوظيف وزيادة معدلات البطالة، وغياب شفافية التوظيف واستئثار مراكز النفوذ بالنصيب الأكبر من الوظائف الحكومية، وتخلي الدولة عن التزاماتها في التوظيف، كما يكمن بعضها في السياسات الاقتصادية الكلية، أساس ومصدر العطب الحقيقي في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد.

وبناء على ما تقدم فإن السياسات والإجراءات المطلوب تنفيذها بما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل وتحسين الدخل تتمثل في ما يلي:

زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ضرورة تحقيق زيادات هامة في النمو الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات استغلال الطاقات القائمة وتوسيع الطاقات الإنتاجية المتمثلة أساساً في المشاريع الاستثمارية والممولة من القطاع الخاص المحلي والأجنبي وفي تنمية الخدمات الاجتماعية وضمان رفع معدلات الدخل وتحسين ظروف المعيشة على المدى المتوسط والبعيد والتخفيف من التفاوت السيئ بين الدخل والثروات على مستوى الأفراد وبين مستويات التنمية الإقليمية عن طريق إقامة البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بوساطة الاستثمارات لحماية البيئة والحفاظ عليها من مخاطر التدهور والتلوث، والتركيز على الإنتاج غير النفطي الذي يعتمد عليه في التنمية الحقيقية والمستدامة ولا يعتمد على تكنولوجيا عالية الكلفة لغرض استيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة الفائضة في المجتمع.

تتمثل متطلبات زيادة معدل النمو الاقتصادي في ما يلي: الانتفاع بالمزايا النسبية في الموارد البشرية والاقتصادية وإجراء التغييرات الهيكلية وتحقيق زيادة هامة في الصادرات والاستفادة من الموارد النفطية والغاز والاعتماد على تنويع مصادر الدخل الأخرى، وفي هذا المجال يمكن الاعتماد على الآتي: تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالإنسان وتحقيق التوازن بين زيادة السكان ومحدودية الموارد الاقتصادية، وقطاع استخراج وتصدير النفط الخام والغاز، قطاع الصناعات التحويلية الذي ما زال متدنياً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يصل إلى أكثر من (٦%) إلى جانب قطاع الزراعة والأسماك مع الاهتمام بتنمية الموارد المائية كشرط مهم لتطوير الزراعة. إضافة إلى تطوير قطاع السياحة وزيادة الاستثمارات الحكومية في بنية الهياكل الأساسية وزيادة استثمارات القطاع الخاص.

تنمية القطاع الزراعي واستصلاح الأراضي الزراعية الممكنة:

بلغت المساحة الكلية للأراضي الزراعية (١.٦) مليون هكتار منها ما هو مزروع ويمثل حوالي مليون هكتار بنسبة (٦٤%) كما تصل عدد الحيازات الزراعية نحو مليون حيازة مما يشكل مشكلة كبيرة أمام التطور الزراعي ولاسيما في ما يتعلق بظاهرة تفتت الملكيات الزراعية.

ويتضح من خلال استقراء الواقع أن هناك إمكانية متاحة للتوسع الأفقي والرأسي في الزراعة مما يساعد على إيجاد فرص عمل في الأراضي الجديدة وفي مجال الخدمات الضرورية للمشروعات الزراعية ومن المعوقات الرئيسية أمام التطور الزراعي قلة وندرة المياه مما يتطلب إجراء العديد من الدراسات لإيجاد البدائل المناسبة في الاستثمار الزراعي حيث ما تزال هناك أراض واسعة صالحة للزراعة وتحديداً في الجوف وحضرموت وتهامة وأبين ولحج وشبوة والمهرة ناهيك عن جزيرة سقطرة التي يمكن جعلها بستاناً في بحر العرب.

يعني ذلك أن هناك تدنياً لدخل الفرد من الزراعة بسبب تفتت الملكيات الزراعية واستخدام التكنولوجيا التقليدية وكذلك تدهور المدرجات الزراعية ولاسيما الأطراف منها مما يتطلب التركيز على استصلاح الأراضي الزراعية الممكنة وصيانتها لتستوعب المزيد من القوى العاملة وترتبط بمسألة الزراعة استثمار الثروة الحيوانية والدواجن بحيث يمكن هذا الإستثمار أن يشكل فرصاً إضافية في مجال توفير العمل ، خصوصاً في مجال الرعي ومشروعات الثروة الحيوانية والدواجن ويتطلب ذلك دراسة إمكانيات توفير صناعات ملائمة لندرة المصادر كصناعة الآليات ومشتقاتها وصناعة اللحوم والجلود وصناعة الأعلاف محلياً.

تشجيع الإنتاج السمكي:

تفيد بعض الدراسات أن المياه الإقليمية لليمن يتواجد فيها أكثر من (٣٠٠) نوع من الأسماك والأحياء البحرية مما يبين إمكانية الاستثمار في هذا المجال في المستقبل من حيث الارتقاء بالقاعدة الإنتاجية السمكية من خلال البحث عن سوق محلية وخارجية والعمل على تشجيع الصيادين في تكوين الجمعيات الإنتاجية للاصطياد كالقوارب الصغيرة والشباك وغيرها من الأدوات المساعدة وكذلك توفير وسائل الحفظ والتبريد والعمل على تشجيع الشركات الإنتاجية في مجال الاصطياد وفق رؤية تساعد على الحفاظ على الثروة السمكية وتنميتها.

تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان أكثر كفاءة وقدرة في استخدام رؤوس الأموال وفي تعبئة المدخرات واقتناص الفرص الاستثمارية في المناطق والأسواق الصغيرة، والدخول في الأنشطة الاقتصادية التي لا تغري المشاريع الكبيرة بالتعامل معها و الاقتراب منها ذلك لأن المشاريع الصغيرة لا تتطلب في معظمها الحاجة لرؤوس أموال كبيرة ولا تعتمد بالضرورة على فنون إنتاجية معقدة كما هو الحال في معظم الصناعات الكبيرة.. كما أن هذه المشروعات وفقاً للإحصاءات المتاحة قد تميزت بقدرة فائقة على تنويع الهيكل الإنتاجي في البلاد وغطت عملياتها الإنتاجية مجالات مختلفة، حيث استطاعت أن تلبى جانباً من طلب الأسواق المحلية وأن تقدم سلعاً وخدمات للفقراء في مقادير صغيرة لإشباع حاجات السكان الأساسية وبأسعار رخيصة تعجز عن تقديمها الصناعات الكبيرة، من خلال قدرتها الانتشارية الواسعة، إذ يبلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في البلاد نحو (٣٤٥٩٠) مشروعاً ، منها (٣٢٢٨٥) مشروعاً صغيراً، تشكل نسبة ٩٥% من إجمالي عدد مشاريع القطاع الصناعي مقابل (١٣٠٥) مشاريع للمتوسط وبنسبة مقدرة تبلغ نحو ٣.٨% وتتوزع هذه المشروعات على (١٥) فرعاً من فروع النشاط الاقتصادي.

ربط الأجور والمرتبات بالأسعار:

تأتي أهمية ربط الأجور والمرتبات بالأسعار كضرورة اجتماعية وإنسانية وأخلاقية باعتبارها من ضمن الآليات الرئيسة التي يمكن الاعتماد عليها إلى جانب آليات أخرى للتخفيف من الفقر المطلق بصفة عامة والفقر الغذائي على وجه التحديد والذي تصل نسبته حسب نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٦م (١٣.٣%) من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية الذين يصلون حسب الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٠٦م إلى (٢٠.٩٠٠.٥٠٠) نسمة.

إن من أهم الخطوات الإجرائية الضرورية والمباشرة لتطبيق مبدأ ربط الأجور والمرتبات بالأسعار يمكن إيجازها في الآتي:

أ- العمل على تعزيز ارتباط الإستراتيجية بالتخفيف من الفقر، بحيث يصبح دافعها الأول أكثر من دافعها وارتباطها بإحداث تخفيف كبير من العدد الإجمالي للقوى العاملة الذي وصل إلى مليون

موظف بين عامل ومتقاعد في قطاعات الدولة المختلفة و أكثر من إحالة العمالة الفائضة التي نجمت جراء خصخصة مؤسسات القطاع العام إلى صندوق الخدمة المدنية الذي عجز هو الآخر عن وضع حلول حقيقية لمعالجة مثل هذه القضية الاجتماعية، فزادت هذه الحالات من تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة في ظل ندرة العمل ومحدودية الطاقة الاستيعابية لعمالة فائضة قائمة ومتجددة في سوق العمل المحلي.

ب- العمل على تفعيل وإنقاذ مبدأ تناسب الحد الأدنى للأجور مع خط الفقر. فالقاعدة العربية من المجتمع هي التي تعاني من فقر الدخل الذي لا يتناسب مع تحرك خط الفقر صعوداً، وإذا كان الحد الأدنى لمرتب موظف حكومي هو (٢٠) ألف ريال ما قبل الخصميات الحكومية، وأكثر من (١٥) ألف ريال دخله الصافي، وهو ما يعادل (٧٥) دولاراً أو يزيد قليلاً وباعتبار أن هذا الموظف رب أسرة مكونة من (٦) أفراد فلنا أن نتصور حجم المعاناة الحقيقية التي تعيشها هذه الأسرة التي تمثل صورة مصغرة لمأساة بحجم ما يزيد على (٣٩٧)^(١٤) ألف أسرة تعاني من فقر الغذاء موزعة على جميع محافظات الجمهورية.

^{١٤} - الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح ميزانية الأسرة متعددة الأغراض لعام ٢٠٠٦م.

الفصل الثالث

الحق في الضمان الإجتماعي

الحق في الرعاية الاجتماعية

مقدمة:

تزامن إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ١٩٩٦م وتقليص الإنفاق على البرامج الحكومية الموجهة للحماية الاجتماعية للسكان عموماً، وخصوصاً الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية (القمح، الدقيق، الكهرباء، المشتقات النفطية، النقل والمواصلات.. إلخ)، واستبدالها بمجموعة من البرامج الاجتماعية الأقل كلفة والموجهة مباشرة لحماية الفئات الفقيرة، حسب اعتقاد الحكومة. ففي عام ١٩٩٨ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) الخاص بتأسيس شبكة الأمان الاجتماعي، ونص القرار على أن تشكيل اللجنة الوطنية لشبكة الأمان الاجتماعي، برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية الوزراء المعنيين، بهدف الإشراف على المشاريع والبرامج الاجتماعية التي تتكون منها شبكة الأمان الاجتماعي، وإقرار الخطط والبرامج والموازنات لمختلف هذه البرامج، والتنسيق بينها، وإقرار برامج التعاون والدعم مع الدول والمنظمات الدولية المتعلقة بمشاريع برامج شبكة الأمان الاجتماعي.

تتكون شبكة الأمان الاجتماعي من مجموعتين رئيسيتين من البرامج: المجموعة الأولى: وتمثل البرامج والآليات المعنية بالتأمينات الاجتماعية، وتشمل هيئات التأمين الاجتماعي المدني والعسكري، أما المجموعة الثانية، فتتكون من البرامج والآليات التي تستهدف مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، على الفقراء وذوي الدخل المحدود، وتشمل: صندوق الرعاية الاجتماعية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، مشروع الأشغال العامة، والبرنامج الوطني للأسر المنتجة، وبرنامج مكافحة الفقر وخلق فرص العمل، وصندوق تمويل الصناعات الصغيرة.

تسعى صناديق وبرامج التأمينات الاجتماعية إلى توفير الحماية الاجتماعية للمشاركين في نظام التأمينات الاجتماعية، من مدنيين وعسكريين، وحمايتهم في فترة الشيخوخة والمرض والإصابات الناتجة عن العمل، أما برامج وصناديق الحماية الاجتماعية، فتهدف إلى تقديم الإعانات والمساعدات المالية للأفراد غير القادرين على الكسب، وتنفيذ برامج ومشاريع تستهدف تملك أصول معرفية ومادية، وخلق فرص عمل أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تطبيق برامج شبكة الأمان الاجتماعي، بدعم البنك والصندوق الدوليين، وعدد من المنظمات والجهات المانحة الأخرى، يلاحظ أن آثارها في مجال التخفيف من ظاهرة الفقر، وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء في اليمن مازال محدوداً.

التأمينات الاجتماعية:

تعاني برامج التأمينات الاجتماعية من قصور وضعف واختلالات في وضعها وأدائها، ومن المتوقع أن تؤثر سلباً على جدواها الاجتماعية والمالية في الأجلين المتوسط والطويل، سواء من حيث ضعف التغطية، أو من حيث عدم كفاية الإعانات والمعاشات التقاعدية للمحافظة على مستوى حياتي يقترب من مستوى خط الفقر الشامل على الأقل، فهناك أعداد كبيرة من العاملين في القطاع الخاص

جدول رقم (٤) عدد المؤمن عليهم من العاملين في القطاع الخاص عام ٢٠٠٦ حسب النوع والمحافظة							
إجمالي عام	أجانب			يمينيون			
	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	
37592	1216	328	888	36376	3585	32791	أمانة العاصمة
19711	389	61	328	19322	1154	18168	تعز
13119	306	11	295	12813	945	11868	الحديدة
10442	115	19	96	10327	1314	9013	عدن
8820	77	4	73	8743	425	8318	حزموت
1934	10	5	5	1924	208	1716	إب
1046	3	1	2	1043	70	973	ذمار
92664	2116	429	1687	90548	7701	82847	الإجمالي

المنظم - ناهيك عن العاملين في القطاع غير المنظم، والعاملين بالمشروعات التنموية الممولة بالقروض والمساعدات الخارجية - غير مشمولين في نظام التأمينات الاجتماعية، إذ أن نسبة التغطية في نظام التأمينات لا تتجاوز الـ ٣٠% من إجمالي العاملين في هذه القطاعات.^{١٥}

^{١٥} - وزارة التخطيط... إستراتيجية التخفيف من الفقر، ص ٦٧

صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة

يعد صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، من البرامج التي تستهدف معالجة الفقر والبطالة، والشريكان الرئيسان في هذا المشروع هما: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والحكومة

إطار رقم (٤) أهداف صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة
<ul style="list-style-type: none"> • تقديم خدمة التمويل وتوفير رأس المال المناسب للصناعات والمنشآت الصغيرة في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية. • تعبئة الموارد واجتذاب رؤوس الأموال من المصادر الداخلية والخارجية للمساهمة في تمويل تطوير الصناعات والمنشآت الصغيرة في الجمهورية اليمنية. • استكشاف فرص الاستثمار الممكنة للصناعات والمنشآت الصغيرة والترويج لها. • تقديم المشورة والمعونة الفنية للصناعات والمنشآت الصغيرة، التي تساعد على تنمية قدراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية.

الهولندية. وقد بلغ ما رسده الصندوق من أموال لتمويل المشاريع ما يصل في الأعوام ٢٠٠٦ إلى ٧ مليار ومائة وسبعة وأربعين مليون ريال (١.١٤٧.٠٠٠.٠٠٠)، و قروض بالدولار الأمريكي بلغت قيمتها أكثر من مليون دولار. ويستفيد من هذا المشروع: الأسر الفقيرة، وذوو الدخل المحدود، العاطلين عن العمل. وبلغ عدد المشروعات التي تبناها هذا الصندوق (5277) مشروعاً. وهذه المشروعات موجهة إلى صغار المستثمرين

والمستثمرات في قطاع الصناعات والمنشآت الصغيرة في المجالات الصناعية، الخدمية، التجارية كافة. ويندرج في إطار المشروع برنامجان رئيسان هما: برنامج المشروعات والأنشطة البالغة الصغر والمدرة للدخل. وبرنامج المشروعات الصغيرة بالغة الصغر لسيدات الأعمال.

صندوق الرعاية الاجتماعية

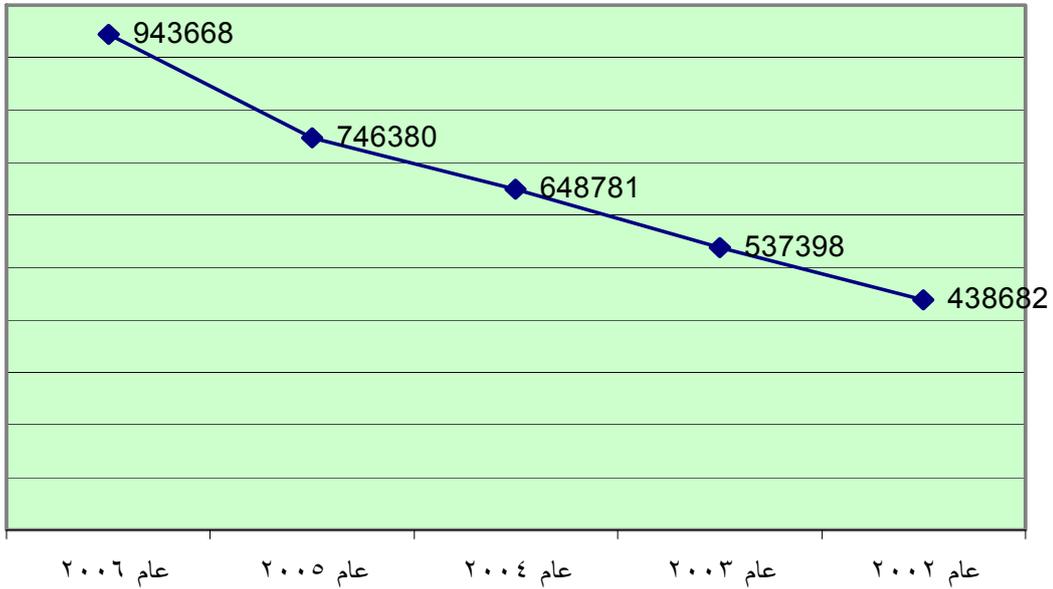
حتى عام ٢٠٠٨ كان الحد الأعلى للإعانة الشهرية التي يقدمها صندوق الرعاية الاجتماعية لكل أسرة من الأسر الفقيرة ٢٠٠٠ ريال، وبلغت نسبة المستفيدين من مساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية حوالي 8.4% من السكان، و١٣% من الفقراء^{١٦}، وأمام التوسع السريع لقاعدة الفقر اضطرت الحكومة مرة أخرى للإعلان عن رفع عدد المشمولين بالضمان الاجتماعي إلى عشرة ملايين مستفيد ولكن هذه المرة من خلال البرنامج الانتخابي لمرشح الحزب الحاكم لمنصب رئاسة الجمهورية، ورفع الحد الأعلى لمبالغ الضمان الاجتماعي إلى (٤٠٠٠ ريال) بدلاً عن ٢٠٠٠ ريال، وقد بلغ عدد المشمولين بالضمان الاجتماعي حتى نهاية العام ٢٠٠٦ حوالي مليون مستفيد^{١٧}، أي أن التغطية الفعلية هي ٨% من إجمالي عدد الفقراء بحسب تقديرات مسح ميزانية الأسرة.

واستهدفت الاستراتيجية المرحلية للتخفيف من الفقر توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتغطي ٥٢٩٠٠٠ عامل منها ٧٠٠٠ عامل في القطاع الخاص، غير أن عدد المشمولين بالتأمينات الاجتماعية لا يصل حتى إلى ٢٠% من إجمالي العدد المستهدف، بحسب تقديرات عدد من العاملين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما استهدفت الاستراتيجية المرحلية تدريب ٥٤٣٠ معوقاً

^{١٦} - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والبنك الدولي، مرجع سابق، ص ١٦
^{١٧} - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ١٣

تدريباً مهنيًا، واستيعاب ٤١٩٠ معوّقاً في مراكز التعليم النظامي.^{١٨} وتبين المؤشرات التعليمية أن عدد الملتحقين بمراكز التدريب الفني والمهني حتى نهاية العام ٢٠٠٦م بلغ ٧٠٧ متدربين فقط، منهم ٧٣ فرداً في أمانة العاصمة، والبقية في محافظتي حضرموت، وعدن، وتعترف وزارة التربية والتعليم ببطء الجهود التدريبية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، وغياب النظم والسياسات الواضحة في هذا المجال، وعدم القدرة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع الراغبين في التعليم من ذوي الاحتياجات الخاصة.^{١٩}

شكل رقم (11) تطور عدد المستفيدين من مساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦.



المصدر، تم تكوين الشكل اعتماداً على البيانات الواردة في، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦، صنعاء، ٢٠٠٧.

^{١٨} - المرجع السابق ص ٨٠، المصفوفة (١٦-١)
^{١٩} - وزارة التربية والتعليم، مرجع سابق، ص ٣٥، ٣٦

جدول رقم (٥) التوزيع النسبي للمستفيدين من مساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية عام ٢٠٠٦، حسب المحافظات

13.64	تعز
11.53	إب
10.02	الحديدة
6.49	ذمار
6.44	حجة
5.74	حضرموت
5.29	الأمانة
4.34	لحج
4.15	عمران
3.87	صنعاء
3.67	ابين
3.56	شبوثة
3.42	عدن
2.81	صعدة
2.69	البيضاء
2.59	المحويت
2.43	الضالع
2.27	ريمة
2.24	الجوف
1.50	مأرب
1.32	المهرة

لقد كان التوسيع السريع لصندوق الضمان الاجتماعي إجراءً مرتفع الكلفة. لقد تم توسيع صندوق الرعاية الاجتماعية - وهو يمثل أداة التحويلات النقدية الحكومية الرئيسية لتخفيف الفقر اليوم - إلى تسعة أمثال حجمه الأصلي، مقاساً بعدد المستفيدين، خلال التسع سنوات الأخيرة، ليصل العدد إلى مليون مستفيد في عام ٢٠٠٦م. لقد أصبح بإمكان البرنامج الوصول إلى ١٤% من ذوي الفقر الشديد في عام ٢٠٠٥م، بالإضافة إلى ١٣% من الفقراء. وبالرغم من ذلك، فقد زاد في الوقت نفسه مستوى تسرب الفوائد لغير الفقراء، حيث أصبح أكثر من ٤٥% من المستفيدين من غير الفقراء في عام ٢٠٠٥م، مقارنة بـ ٤٠% في عام ١٩٩٩م. لقد امتص غير الفقراء ما يقرب من ٤٧% من تحويلات الصندوق. وعلى الرغم من التوسع، فإن أثر صندوق الرعاية الاجتماعية الإيجابي في تخفيف الفقر يكاد يكون معدوماً، إذ أن المبالغ التي يحولها الصندوق لكل مستفيد قد ظلت ثابتة بالسعر القياسي منذ عام ٢٠٠٠م، وهي تمثل حالياً ٤% من خط الفقر، بينما يمثل العجز في مستوى الدخل عند الفقراء ٢٧% من خط الفقر. لذلك يمكن القول أن صندوق الضمان الاجتماعي يعاني من معدلات التغطية المنخفضة، كما أنه معوّق بمستوى التسرب العالي للفوائد لغير الفقراء. يحصل فقط ما يقارب ٨% من الذين تنطبق عليهم شروط الاستهداف على تحويلات الصندوق. ومن إجمالي من يحصل على تلك التحويلات، نجد أن ٧٠% هم خارج نطاق المجموعة المستهدفة. كما أن ٧٥% من تلك المجموعة غير المستهدفة هم من غير الفقراء، وبصورة عامة، فإن برنامج الصندوق يغطي ٨.٤% من

السكان، و ١٣% من الفقراء.

فإذا ذهبنا مع التقديرات الرسمية، التي تحدد أن ٦٠% من السكان فقراء، إذ لا يحصلون إلا على ١٥.٣٦% من إجمالي الدخل، وهي تقديرات متفائلة بالمقارنة مع تقديرات أخرى نرى أن نسبة الفقراء في اليمن قد تجاوزت حاجز الـ ٥٠% من عدد السكان، ولذلك فإنه وبالاستناد إلى متوسط الإنفاق الشهري للفرد المحدد من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمقدر بـ ٥٦٦٧ ريالاً بالحضر، و٥٣٧٧ ريالاً بالريف فإن مقدار ما تحتاجه الرعاية الاجتماعية للإنفاق السنوي على الفقراء، هو ٨٩٨.١١٥.٠٤٠.٠٠٠ ريال، بينما ما تم تخصيصه تحت بند الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية، في موازنة الدولة للعام القادم ٢٠٠٩م هو مبلغ ٥٢٣.٨٠٦.٩٩٥.٠٠٠ ريال^(٢٠)، وتدخل ضمن هذا المبلغ كما يبدو نفقات التعليم والصحة، والرعاية الاجتماعية، وغيرها من المنح والمنافع الاجتماعية الأخرى، مما يعني أن نصيب الضمان الاجتماعي سيكون هو الأقل بالتأكيد، إذ أنه سيؤدي إلى اتساع قاعدة الفقر، وخاصة في ظل الفشل القائم للسياسات الاقتصادية وعجزها عن ضمان نمو اقتصادي بمعدل عالٍ ومستديم للتخفيف من الفقر، بالاستفادة من الموارد الطبيعية الغنية التي تملكها اليمن في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كالزراعة التي يتوفر لها الطقس الملائم، والمساحات الصالحة وغير المستخدمة حتى الآن، والفرص الجيدة المحتملة للتصدير نظراً للقرب من الأسواق الخليجية، بالإضافة إلى ما تملكه اليمن من ثروة سمكية هائلة ومتنوعة، وكذلك الإمكانيات المتوفرة لقطاعات الصناعة التحويلية، والنفط والغاز، والتعدين، والبناء والتشييد، والخدمات والسياحة والنقل والمواصلات، وما يملكه اليمن من قوى عاملة شابة وحيوية، ومهارات تجارية وفيرة.

على الرغم من توفر عاملي الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي خلال السنوات الماضية، وتوفر الإمكانيات المساعدة والمشجعة على تحقيق نمو اقتصادي عالٍ ومستدام، إلا أن اليمن لم يستطع الاستفادة منها^(٢١) حيث "ما زال تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة في الناتج المحلي الإجمالي يشكل تحدياً وتوحي الأدلة... بأن العقبة الرئيسية أمام تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام هو ضعف عناصر الحكم الجيد، وهو ما تتميز به اليمن، إضافة إلى هشاشة الوضع الأمني، وضعف حقوق الملكية، وفي أنظمة الضبط القانوني، ويتجسد ضعف الحكم الجيد من خلال الفساد المستشري على نطاق واسع، وعدم وجود الشفافية والمحاسبة/المساءلة، وعدم الكفاءة في التفاعل ما بين المسؤولين الحكوميين ونشاطات الأعمال في القطاع الخاص، وغياب مؤسسات مشجعة لاقتصاد السوق، أو عدم كفاءة الموجودة منها، مثل المؤسسات التي تقوم بضبط العقود (المحاكم، وهيئات التحكيم، إلخ)، وضعف أداء القطاع العام من حيث تقديم السلع الأساسية وتنفيذ برامج، وما يتصل بذلك من عدم توفر حوافز ومهارات في الخدمة المدنية، وضعف التنفيذ للعقود والأحكام"^(٢٢)

^{٢٠} - صحيفة الثورة، ميزانية ٢٠٠٩م

^{٢١} - البنك الدولي، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق، والإمكانيات، واشنطن، بدون تاريخ، ص ٩١-٨٨-٩٦

^{٢٢} - المرجع السابق، ص ٩٠

فعالية صندوق الرعاية الاجتماعية في التخفيف من الفقر :

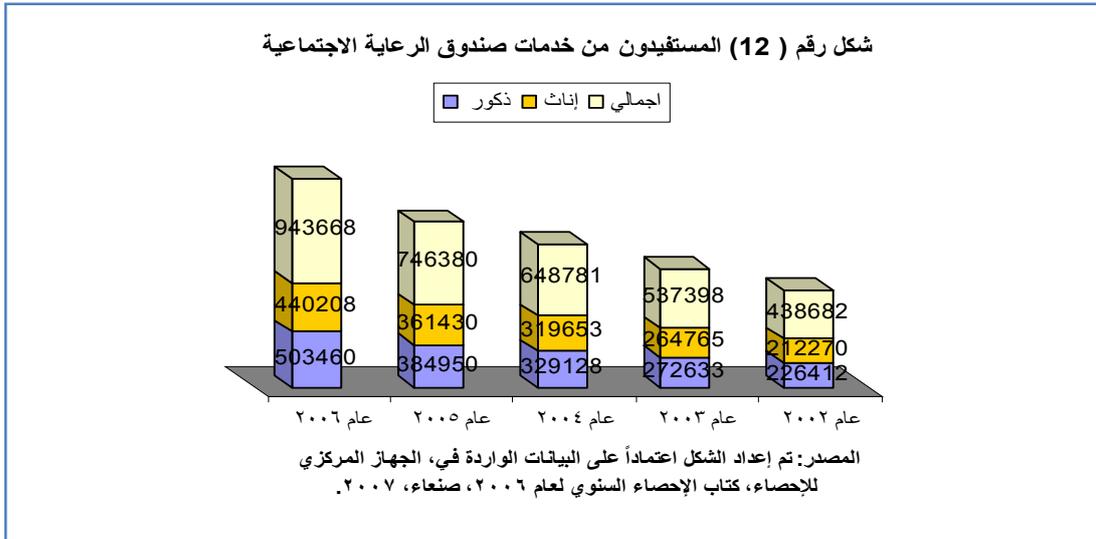
تحدد الحد الأدنى للمساعدة الشهرية التي تقدم للأسرة الواحدة بمبلغ ألف ريال، والحد الأعلى للمساعدة الشهرية ألفا ريال، وقد استمر ذلك منذ تأسيس الصندوق حتى عام ٢٠٠٨، حيث تم مضاعفة الحد الأدنى والحد الأعلى للمساعدات الشهرية التي يقدمها الصندوق للأسر الفقيرة، الأمر الذي يشير إلى تعثر حقيقي في قيام صندوق الرعاية الاجتماعية بدور فعال في مجال مكافحة الفقر. لقد أظهر مؤشر كفاية الصرف أن المبلغ المنصرف لكل فئة من الفئات التي تحصل على المساعدات المالية للصندوق، فالمساعدات لا تمثل إلا حوالي ٥.١% من الحد الأدنى لخط الفقر المطلق للفئة التي تحصل على ١٠٠٠ ريال شهرياً، حوالي ٦.١% للفئة التي تحصل على ١٢٠٠ ريال شهرياً، وحوالي ٧.٢%، ٨.٢%، ٩.٢%، ١٠% للفئات التي تحصل على ١٤٠٠، ١٦٠٠، ١٨٠٠-٢٠٠٠ ريال شهرياً على التوالي، وهذا يعني محدودية وعدم كفاية المبالغ المنصرفة للفئات المالية المستفيدة المختلفة لسد فجوة الفقر، فيما يشير بوضوح إلى أهمية العمل على مراجعة هذه المبالغ ورفعها تدريجياً خلال الخمس السنوات القادمة في ظل اعتبارات الحد الأدنى لخط الفقر المطلق ومعدل التضخم وعدد أفراد الأسرة.

إطار رقم (٥) مدى مساهمة صندوق الرعاية الاجتماعية في التخفيف من الفقر.

فضلاً عن ضالة مبالغ الضمان الاجتماعي التي يقدمها صندوق الرعاية الاجتماعية للفقراء، فإن هذه المبالغ لاتصل لمستحقيها، ففي دراسة استطلاعية للآراء الفقراء، تمت في عشرين مديرية، عبرت جميع المجموعات من الرجال والنساء (في ١٨ مديرية) عن عدم رضاها لأسباب منها: عدم وصول مبالغ الضمان الاجتماعي للمستحقين الفعليين، واضطرار الفقراء لدفع مبالغ مالية مقابل تسجيل أسمائهم أو إعادة التسجيل في حالة ضياع الملفات وسقوط الأسماء والتي عادة ما تحدث بصورة متكررة، واستيلاء ذوي النفوذ على هذه المبالغ، أو تسجيل أقربائهم من غير المستحقين.^{٢٣} وفي تقييميهما للفقر في اليمن أكد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي، أن المعونات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة تتسرب إلى غير الفقراء، فحوالي ١٣% فقط من الفقراء وصلت إليهم هذه المعونات عام ٢٠٠٥م وحوالي ٨% فقط ممن تدفع لهم هذه الإعانات تنطبق عليهم المعايير، وحوالي ٧٠% من الذين يحصلون على هذه المساعدات ليسوا من الفئة المستهدفة، كما أن ٧٥% من أصل المستفيدين ليسوا فقراء.^{٢٤}

وهكذا فحتى ما يقدم باسم الفقراء لا يحصل عليه الفقراء، سواء أكانت إعانات نقدية، أو خدمات تعليمية أو رعاية صحية، أو حتى خدمات عامة كالمياه والكهرباء، فالفقراء يدفعون قيمتها والأغنياء يستحوذون على منافعتها.

^{٢٣} - وزارة التخطيط... إستراتيجية التخفيف من الفقر، إطار (٤-١٥)، ص ٧١
^{٢٤} - البرنامج الإنمائي.. البنك الدولي، مرجع سابق، ص ١٤



إن متوسط المبالغ المنصرفة لهذه الفئات منسوبة إلى متوسط إنفاق الأسرة في الجمهورية كان متدنياً جداً حيث تراوح بين ٣% للفئة المالية ١٠٠٠، ٦% للفئة المالية ٢٠٠٠، مهما يؤكد البون الشاسع بين ما تحصل عليه الأسر الفقيرة وبين متوسط الإنفاق للأسرة في الجمهورية ويعني هذا أن الأسرة الفقيرة المستفيدة ستظل فقيرة، ما لم يتحسن وضعها من مصادر عمل أخرى أو ترتفع بمبلغ الإعانة أو سياسات شاملة للنمو الاقتصادي، ومن المعلوم أن أغلبية ٢٥% من الأسر المستفيدة تقع في الفئة المالية ١٠٠٠، ويقابل هذا الأمر ارتفاع نسبة الأسر المستفيدة ذات الفئة المالية ٢٠٠٠ حيث تصل النسبة إلى ٣٧% من إجمالي الأسر المستفيدة.

إن تحديد الحد الأقصى للمبالغ المنصرفة بألفي ريال يؤدي تلقائياً إلى استبعاد شريحة الفقراء الذين لهم دخل أقل من الحد الأدنى لخط الفقر الأعلى ولكنه أكبر من الحد الأقصى ٢٠٠٠، مثل الفقراء من الموظفين والجنود والمتقاعدين والعمال، إضافة إلى أن تشتت الفقراء في قرى وعزل نائية سيصعب على الصندوق الوصول إليهم ومن المتوقع أن تغطية الصندوق للفقير في هذه المواقع ما زالت محدودة. بالرغم من النسب المتباينة في الصعود والهبوط التي حققها الصندوق في الوصول إلى الفقراء خلال الفترة ٩٧-٢٠٠٠م إلا أن الاستيعاب للأسر الفقيرة على مستوى الجمهورية ما زال محدوداً، فالحالات المستفيدة لا تمثل حتى الآن إلا حوالي ٥٠% من عدد الأسر الفقيرة في الجمهورية وفقاً لنتائج مسح الفقر لعام ٩٩م (٨٣٥ ألف أسرة فقيرة). فضلاً عن أن المبالغ المنصرفة للمستفيدين ما زالت غير كافية (للفترة المشمولة في الجدول أعلاه، وتزداد قيمة انضباط هذه المبالغ عند الأخذ بالاعتبار معدل تغير القيمة الشرائية، وزيادة متوسط عجز الإنفاق اليومي للفرد في السنوات التي أعقبت الفترة "١٩٩٧-٢٠٠٠م"، وبالتالي ينبغي توسيع نشاط الصندوق بما يمكن الأسر الفقيرة في المناطق والمديريات والعزل النائية من الوصول إلى خدماته، والربط بين الحد الأعلى والأدنى للمساعدات الشهرية التي يقدمها الصندوق للأسر الفقيرة وخط الفقر.

يعرف مستوى الفقر بأنه مستوى الدخل الذي يكون كافياً لضمان مستوى غذائي مناسب للأسرة بالإضافة لتغطية المتطلبات الدنيا للأسرة من المواد غير الغذائية، كالمسكن والملبس والتعليم

والرعاية الصحية، وبالنظر إلى مستويات الدخل الحالية، فإن استراتيجيات الأجور والمرتبات التي بدأت الحكومة بتطبيقها في يوليو ٢٠٠٥م قد اعتمدت رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٠.٠٠٠ ريال، فيما يقدم صندوق الرعاية الاجتماعية مبلغ ٢٠٠٠ ريال كضمان اجتماعي للأسرة الفقيرة، فإن هذه المبالغ مجتمعة تكاد لاتصل إلى ثلثي الإنفاق الشهري والمقدر من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي، بناء على نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٦م، بمتوسط ٣٤.٣٩٩ ريالاً للأسرة الفقيرة بالحضر، و٣١.٩٦٤ ريالاً بالريف، وهي مبالغ لا تكاد تلبى شيئاً من الاحتياجات الغذائية، ناهيك عن المتطلبات الأخرى^{٢٥} بمقارنة متوسط الإنفاق الشهري للفرد بحسب نتائج مسح ميزانية الأسرة والمقدر بحوالي ٨٤٩٤ ريالاً مع مستويات الدخل الشخصية السائدة في البلاد، سنجد أن معظم سكان اليمن يقعون تحت مستوى خط الفقر كما سبقت الإشارة، وهذه التقديرات قد اعتمدت على مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٦م، وبضرب متوسط الإنفاق المقدر بحوالي ٨٤٩٤ ريالاً، بعدد أفراد الأسرة الفقيرة والذين قدرهم مسح ميزانية الأسرة بأكثر من تسعة أفراد (٩.٢ فرد) فإن المبلغ المطلوب لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة الفقيرة بالشهر هو ٧٨.١٤٥ ريالاً، وهذا المبلغ يساوي ٣٩٠\$ بالسعر السائد في السوق اليمنية (٢٠٠ ريال) للدولار الواحد، وبقسمة هذا المبلغ على عدد أفراد الأسرة الفقيرة، فإن نصيب الفرد منه شهرياً سيكون في حدود ٤٢ دولاراً، وهو مبلغ يقل كثيراً عن التقديرات الدولية التي تحدد مبلغاً لا يقل عن ٦٠\$ للفرد كمتوسط للإنفاق الشهري، يضع الفرد عند مستوى خط الفقر الشامل، والمبلغ المقدر أعلاه - وهو مبلغ خيالي بالنسبة إلى مستويات الدخل الحالية - لا يوفر سوى ١.٤١ دولار للفرد باليوم، كون مبلغ الضمان الاجتماعي الذي تقدمه الحكومة للأسرة الفقيرة (حالياً) لا يزيد عن (٢٠٠ ريال) بالشهر، أي حوالي عشرة دولارات، بمعنى آخر أن نصيب الفرد بالشهر هو ١.٠٨٥ دولاراً، وحتى وإن تم اعتماد الزيادة التي صدر بها قرار الحكومة في فبراير ٢٠٠٨ وهي بنسبة ١٠٠% من المبلغ الحالي، فإن الحد الأعلى لن يزيد عن (٤٠٠٠ ريال)، وعليه فإن الوضع لن يتغير كثيراً، فبرغم زهادة هذه المبالغ، فإنها أيضاً لاتصل إلى مستحقيها، إذ أن الدراسات الميدانية التي نفذتها جهات رسمية، أظهرت إشكاليات عديدة سواء ما يتعلق منها بتسجيل المستحقين أو بألية تسليم المبالغ للمستفيدين، والتي يتم - في حالات كثيرة- استقطاع مبالغ منها للوسطاء وغيرهم^{٢٦} ومن خلال مقياس مؤشر كفاية الصرف يمكن تقدير مدى مساهمة الضمان الاجتماعي في حماية معيشة الفقراء، حيث كشفت استراتيجية التخفيف من الفقر أن هذه المبالغ - وبأسعار ما قبل ٢٠٠٣، والتي زادت حتى الآن بنسبة تقدر بـ ٣٥٠%- لم تكن تغطي سوى نسبة ضئيلة جداً من الحد الأدنى لخط الفقر المطلق وبمقارنة مبلغ الضمان الاجتماعي بمستوى الإنفاق الشهري الذي حدده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي عند تقييمهما للفقر باليمن، والمقدر بحوالي ٣٤٣٩٩ ريالاً للأسرة الفقيرة بالحضر، و ٣١٩٦٤ ريالاً للأسرة الفقيرة بالريف^{٢٧}، فإن مبلغ الضمان في حده الأعلى لا يمثل سوى ٥% من نفقات الأسرة الفقيرة بالحضر، وحوالي ٦% من نفقات الأسرة الفقيرة بالريف.

^{٢٥} البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، البنك الدولي، تقييم الفقر في اليمن، المرجع السابق، ١١٨

^{٢٦} - وزارة التخطيط والتنمية، إستراتيجية التخفيف من الفقر

^{٢٧} - محمد علي جبران، مرجع سابق ص ١١٧

خلاصة وتوصيات الفصل السادس:

من هذا الفصل يخلص التقرير إلى أن الضمان الاجتماعي الذي تقدمه الحكومة لا يشمل سوى ٨% من المستحقين ولا يمثل سوى ٥% من نفقات الأسرة الفقيرة بالحضر وحوالي ٦% من نفقات الأسر الفقيرة في الريف، وعلى الرغم من ضآلة مبالغ الضمان الاجتماعي، فإنها لا تصل للمستحقين الفعليين، وتتسرب إلى غير الفقراء، ونسبة ضئيلة فقط من الفقراء تصل إليهم مقابل دفع مبالغ مالية .

ويوصي التقرير بالتالي:

- التحديد الدقيق لمعيار الدخل الذي على أساسه يتم تحديد الحالات المستحقة للضمان الاجتماعي، ورفع مقدار الإعانات المالية الشهرية المقدمة للأسر الفقيرة، إلى الحد الذي يضمن الحياة الكريمة والمستقرة لأفراد الأسر الفقيرة. ووضع آلية آمنة ودقيقة تضمن وصول الضمان الاجتماعي للمستحقين لها فعلاً.
- دعم الجهود المبذولة من قبل منظمات المجتمع المدني في مجال التخفيف من الفقر، وتقديم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، بصورة عامة، واعتبار منظمات المجتمع المدني شريكاً أساسياً في عملية التنمية، وعدم إخضاعها أو توظيف أدوارها – التي يفترض أن تظل اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى – في خدمة الأحزاب والأغراض السياسية، وتقديم المساعدة لها لتوجيه خدماتها لصالح الفئات التي تعبر عنها ولصالح الفئات الفقيرة بصورة عامة.

الفصل الرابع

الحق في الصحة والغذاء

الحق في الصحة والغذاء

مقدمة

رغم أن المادة (٥٥) من الدستور اليمني قد رسمت حدود الالتزام الدستوري والقانوني للدولة اليمنية بتوفير الرعاية الصحية باعتبارها واحداً من أهم حقوق الإنسان المرتبط مباشرة بالحق في الحياة "الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين" وتكفل الدولة هذا الحق بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها وينظم القانون مهنة الطب والتوسع في الخدمات الصحية المجانية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين ورغم أن محتوى هذه المادة جاء ملبياً لنص المادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والصكوك الدولية المتصلة بحق الإنسان في الصحة (اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- ١٩٧٩ ، إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية- ١٩٨٦ ، اتفاقية الطفل ١٩٨٩ ، مؤتمر البيئة والتنمية (ريو دي جانيرو- ١٩٩٢ ، مؤتمر السكان والتنمية- القاهرة ١٩٩٢ ، مؤتمر كوبنهاجن ١٩٩٥ ، مؤتمر التنمية الألفية ٢٠٠٠ الاجتماعات الدورية للمكتب التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية) إلا أن المعطيات والمؤشرات الفعلية للواقع الصحي في الجمهورية اليمنية تشير إلى أن هذا الحق يعاني من انتهاكات واسعة و متفاقمة حيث تشير الدراسات الإحصائية إلى أن المواطن اليمني أصبح يتحمل أكثر من ٧٥% من التكلفة الكلية للرعاية الصحية مقابل أقل من ٢٥% تتحمله الدولة وهي النسبة الأكثر تدنياً بين نسب إسهامات الدول في الإقليم) يتراوح هذا المعدل ما بين ٣٣-٨٦%)، وبينت الدراسات أيضاً أن معدل الأسر التي تستدين من أجل إدخال أحد أفرادها إلى المستشفى يصل إلى ٤٠% في حين يضطر قرابة ٢٧% إلى بيع أصولهم لدفع تكلفة الرعاية الصحية؛ وزيادة على ذلك فإن هذه النسبة المتدنية جداً لإسهام الدولة في تكلفة الرعاية الصحية هي في تدهور مستمر من حيث النسبة الفعلية بحد ذاتها ومن حيث سوء وتدني جودة ونوعية الخدمات الصحية في المرافق الصحية الحكومية التي أصبحت جميعها مدفوعة الأجر مما أدى إلى ارتفاع شديد وغير مسبوق في معدل تخطي المرضى للمرافق الصحية الحكومية إلى المرافق الخاصة ليصل إلى نسبة ٧٣% في معظم الأماكن التي أخضعت لدراسات متخصصة.

الإنفاق على الخدمات الصحية

لا شك أن عدداً كبيراً من العوامل المتنوعة والمتداخلة قد أفضت إلى وضع صحي متدنٍ جداً ومستمر في التدهور يأتي في مقدمتها غياب السياسة الصحية الوطنية المبنية على الدراسة العلمية للوضع الصحي في البلاد وكذا فساد وضعف وعشوائية النظام الصحي القائم، إذ أن نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة لا يتعدى ١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي، و ٤.٣% من إجمالي النفقات العامة للدولة، وهي من أدنى النسب على الإطلاق في المنطقة العربية حيث هي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٦% وفي مجموعة البلدان الأقل نمواً ٥% (تقرير اليونيسيف ١٩٩٨) ورافق هذا انخفاض شديد في متوسط نصيب الفرد من ميزانية القطاع الصحي بنسبة ٣٧% ما بين

فترتي (١٩٩٠-١٩٩٣) و (١٩٩٣-١٩٩٦). و لا تزال نسبة الأطباء والممرضين والأسرة إلى عدد السكان في اليمن وبحسب الإحصائيات الرسمية هي الأكثر تدنياً بين الدول المجاورة أي (طبيب لكل ٤٨١٠ نسمة وممرض لكل ٢٤٠٠ نسمة وسرير واحد لكل ١٦٦٤ نسمة) حيث تصل مثل هذه المعدلات في سورية وسلطنة عمان مثلاً إلى سبعة أضعاف ما هي عليه في اليمن، ولا تغطي الخدمات الصحية وبنوعيتها المتدنية - بحسب الإحصائيات الرسمية والتي غالباً ما تخضع للتكيف المتعمد - سوى (٥٠%) من السكان (١٧.٦%) من السكان غير قادرين على توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية في غذائهم اليومي ويعاني (٥٢%) من أطفال اليمن تحت سن الخامسة من سوء التغذية المزمن و(٤٦%) منهم يعانون من الإصابة بنقصان وزنهم وتنتشر بشكل كبير الأمراض المعدية مثل الإسهالات، وأمراض الجهاز التنفسي، والحُميات المعدية مما أدى إلى ارتفاع في معدل وفيات الأطفال ليصل إلى (٩٤.١ لكل (١٠٠٠) مولود حي وهي من النسب المرتفعة جداً على المستوى الإقليمي حيث تصل في عُمان إلى ١٦ وفي السعودية إلى (٢٥) وفي الإمارات (٨) وفي سوريا (١٨) لكل (١٠٠٠) مولود حي وما يزال معدل وفيات الأمهات هو الأعلى بين دول المنطقة حيث يصل إلى أكثر من (٣٥١) حالة وفاة لكل (١٠٠.٠٠٠) حالة ولادة وتبلغ نسبة الحوامل اللاتي لا يحصلن على رعاية صحية (٦٦%)^{٢٨}.

الأوضاع الصحية

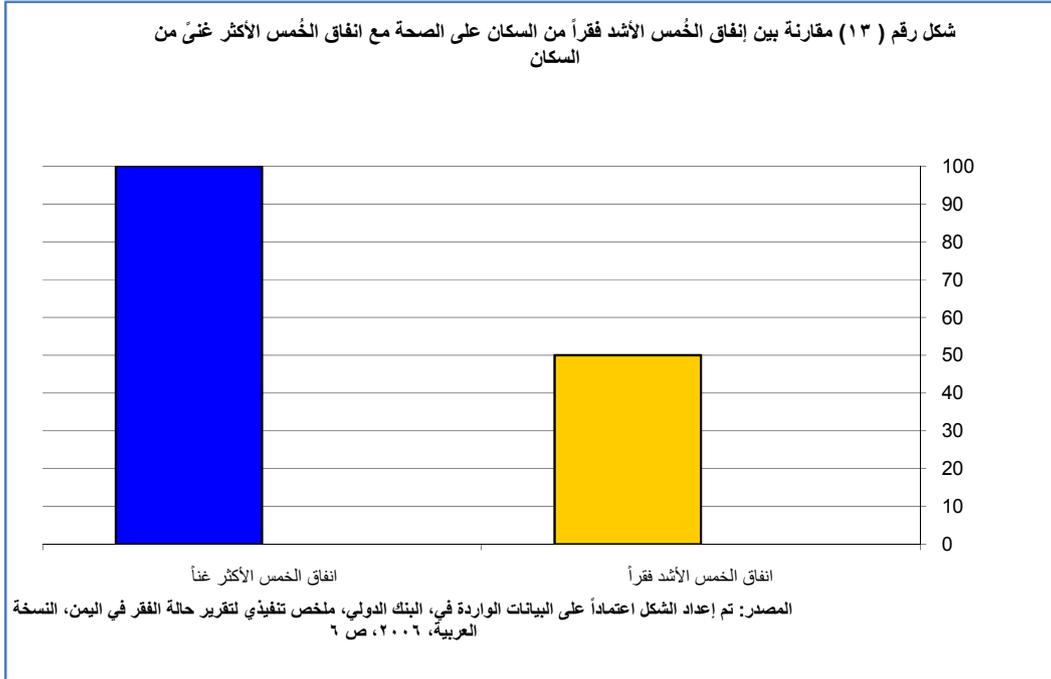
أدى تعثر البرامج الصحية و فشل بعضها وشيوع الفقر في المجتمع اليمني إلى استمرار ارتفاع نسب الإصابة بالأمراض المنقولة والمعدية مثل الملاريا والسل والتهاب الكبد الوبائي والبلهارسيا والأمراض القاتلة للطفولة، حيث بلغت نسبة الإصابة بالملاريا أكثر من (٣٥%) وهو معدل شديد الارتفاع ومتزايد قياساً بما كان عليه في بداية التسعينيات ولوحظ زيادة نسبة الإصابة بكل أنواع السل وخصوصاً في أوساط الأطفال وكبار السن ولوحظ عشوائية وفساد البرامج الخاصة بعلاج ومكافحة السرطان مما أدى إلى ازدياد نسبة الإصابة بهذا المرض، فالدولة عجزت تماماً عن توفير الدواء المناسب والكافي لهذه الفئة من المرضى، مما أدى إلى ارتفاع مريع في نسبة الوفيات والمعاناة اليومية لهم، وأدى غياب نظام اكتشاف وتعقب علمي وعملي للمرضى المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وكذا عدم وجود مراكز وأقسام متخصصة لاستقبالهم ومداواتهم إلى الشيوع النسبي لهذا المرض وعدم القدرة على ضبطه والتحكم به وفقاً للقواعد العلمية والإجرائية المتبعة عالمياً، بل والتكتم على الإحصائيات الفعلية الدالة على مستوى انتشاره ناهيك عن المعانات المؤلمة التي يعاني منها المصابون بهذا المرض من بعض الجهات الرسمية التي تتعامل معهم كجناة وليس كمرضى وترافق الوضعية الصحية الضعيفة والمتدهورة في الجمهورية اليمنية حالة من الشيوع المذهل للفقر الذي تقره الإحصائيات الرسمية رغم اعتقادنا تعمد الجهات الرسمية التقليل من واقع حالها، فالإحصائيات تشير إلى أن أكثر من (٥٠%) من افراد المجتمع يعيشون تحت خط الفقر وأن (٨٣%) منهم من سكان الريف، ولا تغطي الخدمات الصحية في

^{٢٨} (أهداف التنمية الألفية، تقرير اليمن، ٢٠٠٣، ص. ١٨، ٢٢، ٥، وكذلك د. إبراهيم قويدر؛ نحو إقامة مجتمع المعرفة، حقوق الإنسان العربي؛-الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب. دار الكتب الوطنية بنغازي-ليبيا ٢٠٠٥، ص. ٢٠٢).

الريف سوى (٢٥%) من السكان وهذا يشير إلى تحيز واضح ضد الفقراء وسكان المناطق الريفية حيث تكون الأمراض المشار إليها أشد استفحالاً.

لا شك أن الاستمرار في تدهور الوضعية الكمية والنوعية للمياه والبيئة يؤثر بشكل مباشر على الوضع الصحي، فاليمن من أكثر البلدان فقراً على مستوى الإقليم والعالم حيث يتراوح نصيب الفرد السنوي فيه ما بين (١١) إلى (٣٠) متراً مكعباً وما يربو عن (٦٤.١%) من السكان لا يحصلون على مياه نقية ، ولا تتزود بمياه الأنابيب من الشبكة الحكومية سوى (٢٦%) من المساكن، أما وسائل الصرف الصحي فهي متوفرة فقط لـ (٦%) من السكان وهذا كله يشكل بيئة خطيرة مولدة للأمراض ومساعدة على انتشارها.

إن المثير للقلق في الوضعية الصحية البالغة الضعف هو استمرارها في التدهور نتيجة فساد وعجز النظام الصحي القائم ، وإهدار الكم الكبير من المساعدات الإقليمية والدولية المخصصة للصحة ، وإذا لم يتم إعداد وصياغة سياسة صحية وطنية على أسس علمية ووفقاً لاستراتيجيات وبرامج واقعية تشترك فيها كل الجهات الرسمية والشعبية المعنية في ظل إجراءات صارمة للحد من الفساد والعبث فإن الوضع الصحي مرشح للمزيد من التدهور.



الوصول إلى الخدمات الصحية:

تشير البيانات الرسمية إلى أن حوالي (٤٥%) من السكان فقط يستفيدون من الرعاية الصحية،^{٢٩} غير أن الواقع يؤكد أن الخدمات الصحية الحكومية قد تراجعت بشكل كبير من حيث الكم والنوع، وما يقدم من خدمات طبية بواسطة المرافق الصحية الحكومية، لا يتعدى التشخيص الأولي، وحتى هذا النوع من الخدمة لا يقدم مجاناً، حيث يدفع مقابله ما يسمى بالدعم الشعبي للمستشفيات الحكومية، أما العمليات الجراحية والأسرّة والعلاج، فإن المريض يتحمل تكاليفها كاملة وهي باهظة الثمن بالنسبة للقاعدة العريضة من الفقراء.

أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٦م التفاوت الكبير في الحصول على الرعاية الصحية بين الفقراء والأغنياء، فحوالي (٥٦.٦%) في الخمس الأشد فقراً حاولوا الحصول على الرعاية الصحية أثناء المعاناة من المرض، في مقابل (٧٩.٤%) من الخمس الأغنياء، ويُرجع تقرير تقييم الفقر في اليمن الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والبنك الدولي، عدم إقبال الفقراء للحصول على الرعاية الصحية حتى عند المرض إلى ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية وعدم قدرة الفقراء على تحملها، بالإضافة إلى عدم توفر الخدمات الصحية ذاتها وصعوبة الوصول إليها ثانياً وثالثاً.^{٣٠} كما أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة أن الأسر ضمن الخمس الأشد فقراً قد أنفقت على الرعاية الصحية نسبة من ميزانيتها تساوي نصف النسبة التي أنفقتها الأسر ضمن الخمس الأغنياء. وهذه النتيجة جعلت كلاً من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي، يستنتجان أن (هذا النمط المميز يشير إلى أن الفقراء في اليمن قد لا يكونون متحمسين لاستخدام خدمات الرعاية الصحية بسبب عدم إمكانهم الإنفاق عليها، فعدم قدرة الفقراء على تحمل التكاليف يؤدي إلى تراجع الطلب على الخدمات الصحية).^{٣١}

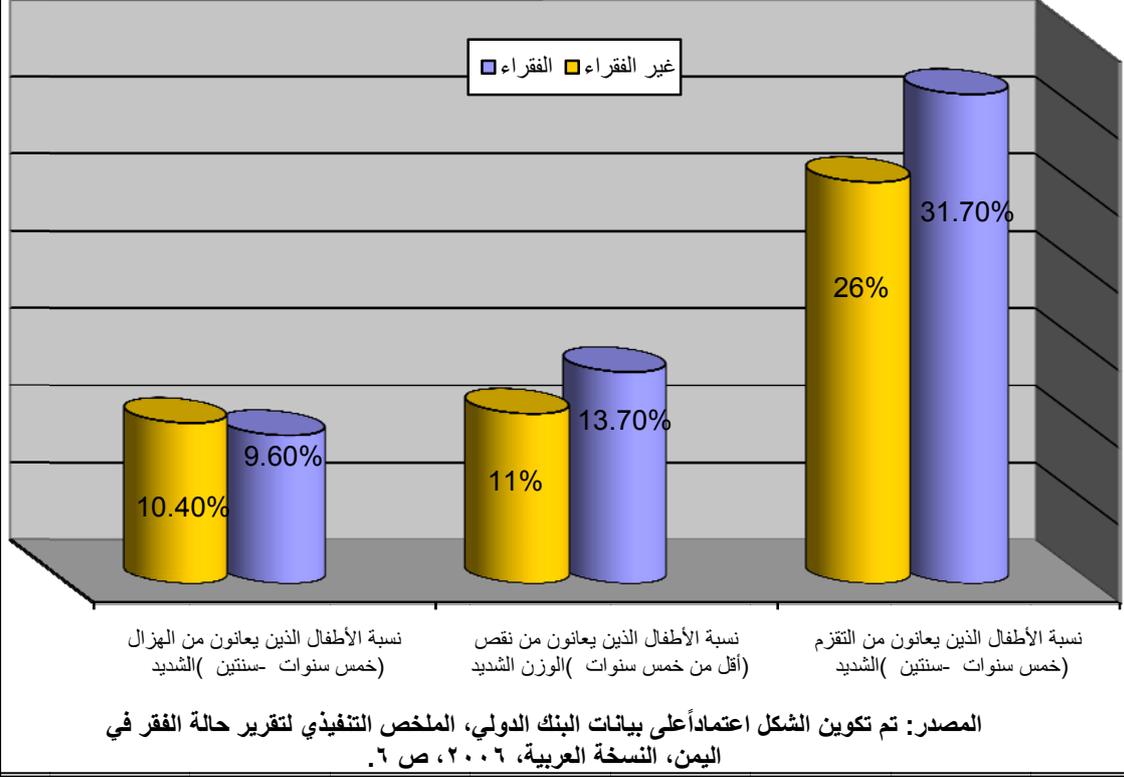
هناك عدد من البرامج الصحية التي يدعمها الشركاء وتنفذها الحكومة، مثل برنامج الصحة الإنجابية الذي يستهدف من ناحية، الحد من النمو السكاني من خلال تنظيم الأسرة ومساعدتها على تنظيم النسل والاهتمام بالصحة الإنجابية ورعاية الأمومة والسعي الحثيث لتخفيض وفيات الأطفال دون خمس سنوات ورعايتهم صحياً بالعمل على معالجة سوء التغذية وضالة الوزن والتقرم وحماية الأسرة من الأمراض الجنسية المعدية.

^{٢٩} - أحمد سعيد الدهي، مرجع سابق، ص ٨٧

^{٣٠} - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، البنك الدولي، تقييم الفقر في اليمن، ص ١٣، ١٤

^{٣١} - المرجع السابق، ص ١١، ١٢

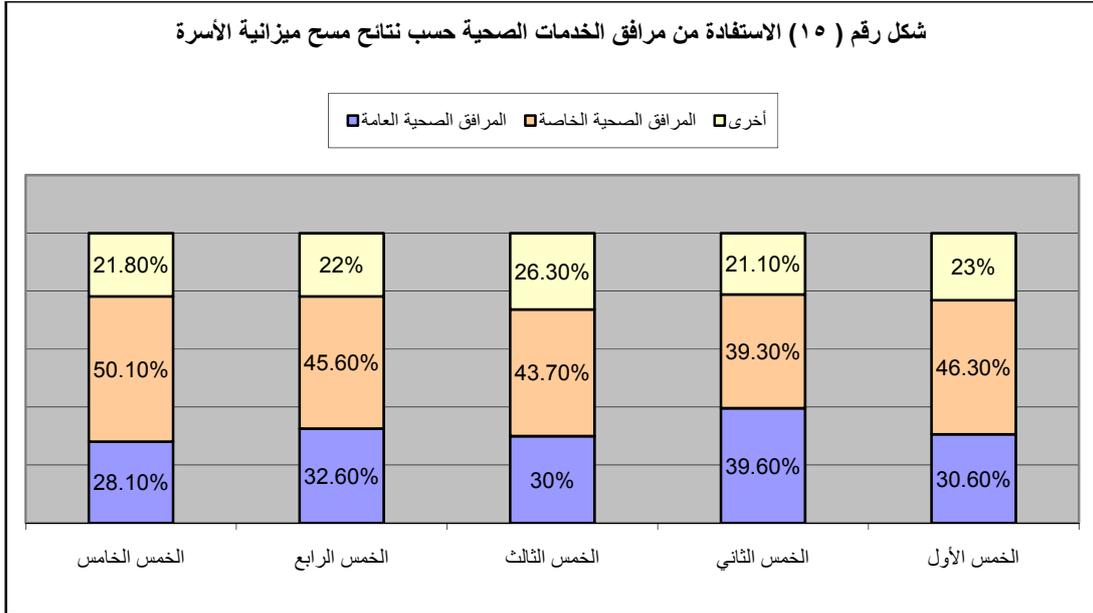
شكل رقم (١٤) مقارنة بين نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم الشديد، نقص الوزن الشديد و الهزال الشديد والذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة



تساعد البرامج الموجهة لتنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة عموماً ليس فقط على تحسين نوعية الحياة الاجتماعية لهذه الشرائح من السكان، بل تعد من المفاتيح الأساسية للسيطرة على النمو السكاني المتسارع والذي يتضاعف كل ١٧ عاماً، وتتضح نسبة التصاعد إذا ما نظرنا إلى عدد السكان عند الوحدة ١١ مليون نسمة، وفي ١٩٩٢م ١٥ مليون نسمة وفي ٢٠٠٤م ٢١ مليون نسمة.^{٣٢} لذلك استهدفت الإستراتيجية الوطنية للسكان تخفيض النمو السكاني، بنسبة تصل إلى ما يقارب ٥٥% (٢٠٠١-٢٠٢٥) وهو الحد المطلوب لتحقيق أهداف التوازن بين النمو والتنمية. الجدير بالإشارة أن تراجع معدل النمو السكاني لا يرجع فقط إلى نجاح برنامج تنظيم الأسرة، بل أيضاً إلى برنامج تعليم الفتاة، وارتفاع معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وما يترتب عليه من تراجع للخصوبة وانخفاض عدد المواليد، الذي يرجع إلى ارتفاع متوسط سن الزواج من ٢١.٩ سنة في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٢.٣ سنة في عام ٢٠٠٣.

^{٣٢} (محمد علي قحطان ٢٠٠٣. كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦).

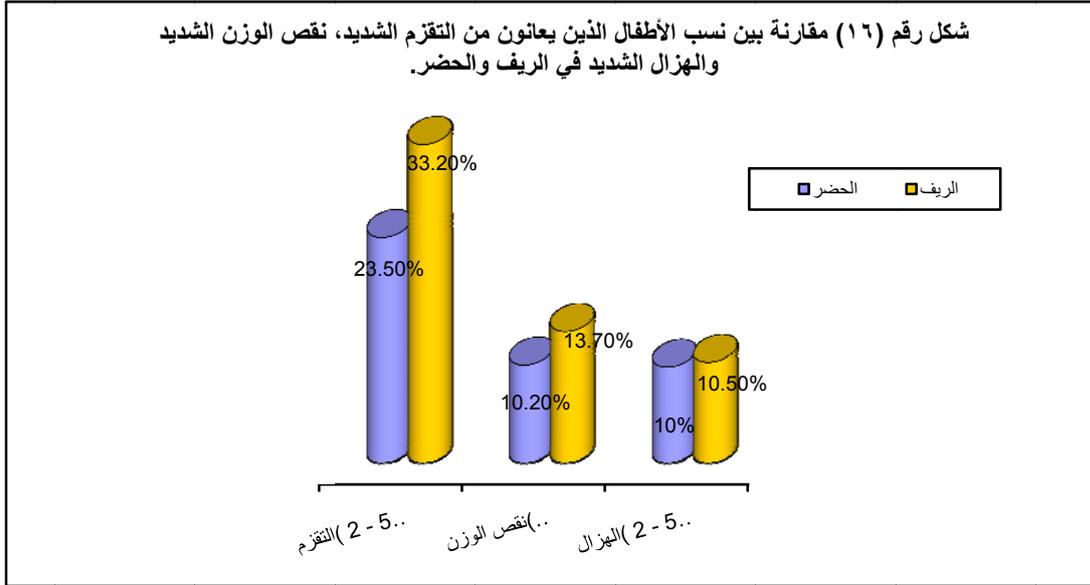
شكل رقم (١٥) الاستفادة من مرافق الخدمات الصحية حسب نتائج مسح ميزانية الأسرة



ويعزز هذا التوجه ما أشارت إليه بعض المسوحات التي أجريت في عام ٢٠٠٣م، التي قيّمت تأثير الجهود المبذولة لتنظيم الأسرة في الفئة العمرية (١٥-٤٥) سنة إلى أن نسبة (٤٩.٩%) قد قمن باستخدام وسيلة من وسائل تنظيم النسل، حيث تبين أن مُستخدِمت الوسائل الحديثة بلغن نسبة (٢٧.٩%) منها (٦٤.٧%) في أوساط الإناث الحضرية و (٣٣.٤%) في أوساط نظيرتهن الريفية .

إلا إن ما كشف عنه المؤتمر الرابع للسياسات السكانية المنعقد في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٧ كان مخيباً للأمل، رغم الانجازات التي أشارت إليها مسوحات الأسرة خلال الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣، حيث لا ينم ذلك السلوك الوقائي إلا عن كونه (مؤقتاً وتجريبياً) في أحسن أحواله، فقد أشارت مداوات المؤتمر المذكور إلى ضعف التحكم بالسلوك الإيجابي لدى غالبية المجتمع وتجاهل أهمية دور الأفراد في السيطرة على المسألة السكانية حيث ثبت أن أهداف السياسة السكانية للحد من نمو السكان إلى مستوى (٢.٥%) (وإلى أقل من نسبة النمو الاقتصادي المستهدف عند مستوى ٧%) لم تكن ممكنة التحقيق وقد تعثرت السياسات السكانية إلى حد كبير. وتفيد توقعات النمو السكاني بأن تصل الزيادة إلى (٦٥) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٥م، وهذه المؤشرات المخيفة تنذر بعواقب كارثية ما لم يتم السيطرة على هذا النمو.

ساهمت جهات دولية متعددة في تقديم الدعم المالي والفني لبرامج الصحة في البلاد ومن هذه البرامج برنامج تنظيم الأسرة للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أسهمت منظمة UNFPA بمبلغ (١٣ مليون دولار)، وقدم الاتحاد الأوروبي ١٣.٧ مليون جنيه إسترليني، إضافة إلى مساعدات أخرى بلغت ٨٩.١١٢.٠٠٠ ريال يمني من عدد آخر من المؤسسات، منها، المنظمة اليابانية للتنمية والتعاون



الدولي ، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالة التنمية الأمريكية، ومؤسسة المساعدات الألمانية وغيرها. ويتضح من خلال تقرير الإنجاز لوزارة الصحة والسكان، بأن إجمالي الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الصحية بلغ (١.٨) من إجمالي ميزانية عام ٢٠٠٣م المخصصة للصحة، وقُدر بما يساوي (٣٢%) مما يُنفق على الصحة في البلاد. (الحسابات القومية للصحة لعام ٢٠٠٣م). ومن البرامج الصحية المهمة التي ساهمت فيها الدول المانحة والمنظمات الدولية، برنامج التطعيم لحماية الأطفال من الأمراض الستة المعروفة، كشلل الأطفال والكزاز والحصبة إلخ. حيث سجلت حملات التحصين من أمراض الطفولة نجاحاً كبيراً. وبلغت الميزانية المخصصة لمكافحة الملاريا (٣١.٩٨٦٠٤٣) ريالاً يمينياً، والمنظمة العالمية لمكافحة الملاريا ساهمت بـ (٤٨٤.١٥١) دولاراً أمريكياً، والمملكة السعودية (٣.٢٠٠.٠٠٠ ريال سعودي). وقد استهدف البرنامج بصورة أساسية الأطفال دون الخمس سنوات والنساء الحوامل في المناطق الساحلية والجبالية التي تستوطنها الملاريا ومن المحافظات الساحلية لحج، الحديدة شبوة، حضرموت، المهرة وجزيرة سقطرى، ومن المناطق الجبلية: ذمار، حجة، صعدة وريمة.

الحق في الغذاء

في ظل استمرار نمو معدل التضخم في أداء الاقتصاد اليمني وانخفاض القيمة الشرائية للريال اليمني، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، واعتماد الاقتصاد اليمني على المنتجات المستوردة، التي ارتفعت أسعارها هي الأخرى، والتقلبات المناخية العالمية، تأثرت عملية إنتاج المحاصيل الزراعية اليمنية وفي مقدمتها زراعة القمح بشكل كبير ، ومن المتوقع إذا ما طال أمد معالجة الأزمة المالية العالمية القائمة اليوم أن تظل أسعار المحاصيل الزراعية مرتفعة في عام ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م وبالتالي نكون على أعتاب مرحلة جديدة أهم ملامحها نهاية عصر الغذاء الرخيص وبداية رحلة من المعاناة الشديدة أبرز ضحاياها هم الفقراء.

أدى التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى إلحاق إضرار بالغة بالفقراء سيما وأن نصيبهم من الإنفاق على الغذاء يعد أعلى من نصيب السكان الأكثر ثراء فالإنفاق على الغذاء يمثل نحو (١٠% - ٢٠%) من حجم الإنفاق بالنسبة للمستهلك في البلدان الصناعية وأكثر من (٦٠%-٨٠%) في البلدان النامية التي يعد العديد منها بلداناً مستوردة بدرجة رئيسة للمواد الغذائية. غير أن الفجوة الحقيقية تكمن في الارتفاع الهائل وغير المعقول في سعر القمح وهو المادة الغذائية الأساسية للفقراء وتلخص الأرقام التي توردها مذكرة البنك الدولي حول المأساة الحاصلة حيث ارتفعت الأسعار العالمية للقمح بواقع (١٨١%) على مدى الـ (٣٦ شهراً) الأخيرة التي سبقت شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

الفجوة بين إنتاج واستهلاك المواد الغذائية

تعد إنتاجية مساحة الأرض الزراعية في اليمن من أدنى المعدلات الإنتاجية إطلاقاً وخاصة الحبوب بمختلف أنواعها حيث أن إنتاجية الهكتار (١.٣٠٠)كجم / هكتار للقمح، والذرة الشامية(١.٤٠٠) كجم / هكتار، والدخن (٠.٩٥٠)كجم / هكتار، والشعير (١.١٤٠)كجم /هكتار في المتوسط للفترة من ١٩٩٥/٢٠٠٦، وهي معدلات تقل كثيراً عن نظيراتها في البلدان المتطورة . إن زراعة الحبوب التقليدية الذرة والدخن تمثل نسبة (٩٥%) من الاستهلاك، ويحتل الشعير نسبة (٤٤%) والخضروات بنسبة (١٠٠%) والفاكهة نسبة (٩٨%)، وكذلك اللحوم نسبة (٦٥%) والسلمك (٩٨%). إلا أن قدرات الزراعة المحلية على إنتاج القمح لا تزال متدنية حيث تتراوح بين (٦%) و (٥%) من حاجة الاستهلاك للمواطنين كافة ، وكما نلاحظ فإن الإنتاج المحلي من القمح لا يتجاوز نسبة (٥%) من حاجة الاستهلاك، حيث وصل المستورد من القمح إلى حوالي (٢٠٨) مليون طن متري عام ٢٠٠٧م وتمثل الفجوة الواسعة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من الحبوب، أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومات المتعاقبة، مما يستدعي تقليص هذه الفجوة وآثارها الغذائية والاقتصادية على المواطنين عن طريق تطوير وزيادة الإنتاج المحلي من الحبوب "القمح"، عبر تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة عموماً وفي مجال الحبوب على وجه أخص، وتتركز معالم الفجوة الغذائية في أن الإنتاج المحلي من أنواع الحبوب المختلفة لا يغطي في

المتوسط سوى ١٦.٥% من حجم الاستهلاك والباقي وهو (٨٣.٥%) يتم استيراده من الخارج، في حين يتم تغطية حاجة السوق بنسبة تقارب (٩٥%) من القمح المستورد.

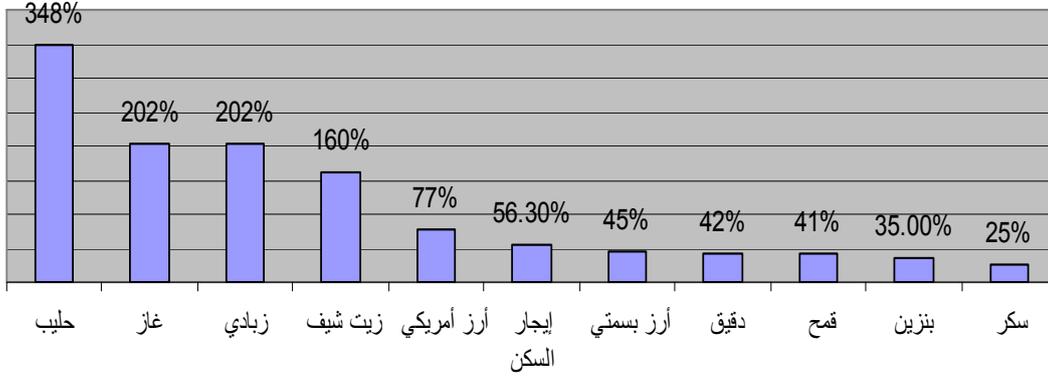
تصاعدت أسعار القمح خلال العام ٢٠٠٧ فقط أكثر من ثلاثة أضعاف، حيث كان سعر الطن في يناير ٢٠٠٧ حوالي (١٨٧) دولاراً، ووصل في ديسمبر من نفس العام إلى (٥٠٠) دولار للطن. وبشكل عام فقد ارتفع سعر كيس القمح في الأسواق المحلية من ٢٥٠٠ ريال عام ٢٠٠٥م إلى ٦٧٠٠ ريال بين عامي ٢٠٠٦م - ٢٠٠٧م. وارتفع سعر الطن للقمح (الأمريكي) بأنواعه المختلفة بين العام السابق والحالي حسب التكلفة في السعر دولار ب (٥٥٠) دولار للطن الواحد وتكلفة النقل البحري حوالي "١٠٨" دولارات في ديسمبر ٢٠٠٧م. وارتفعت أسعار الأرز أيضاً مستويات عالية جداً، وحدث ارتفاع في أسعار الزيوت النباتية وغيرها من السلع والمواد الضرورية المستوردة إلى نفس المستويات.

تشهد الأسواق المحلية ارتفاعاً كبيراً وغير مبرر في أسعار مادة القمح وغيرها من المواد الغذائية بنسبة أكبر من ارتفاعها في الأسواق العالمية، وذلك بسبب الاحتكار، وغياب تدخل الدولة وما ترتب عن ذلك من سوء الأداء للمواصفات والجودة ونقص الوزن المحدد والبيع بأسعار مرتفعة وإجبار المواطن على القبول بالأمر الواقع أمام تزايد الاحتياجات لهذه المواد الضرورية، الأمر الذي أثر على عدم قدرة السكان الفقراء على الحصول على الغذاء، فاحتلت اليمن مرتبة متأخرة جداً من حيث نصيب الفرد من الأسعار الحرارية اليومية ونصيبه من الحبوب يومياً وكذلك اللحوم مقارنة بدول الإقليم، حيث يبلغ متوسط ما يحصل عليه الفرد من الأسعار الحرارية في اليمن حوالي ١٥٦٨ سعرة حرارية يومياً، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي ٣٣٢٩ سعرة حرارية يومياً، ومصر حوالي ٣٣١٥ سعرة حرارية، وسوريا ٣٢٩٥ سعرة حرارية للفرد يومياً، وتونس ٣١٧٣ سعرة حرارية تليها المغرب ٣١٤٠ سعرة حرارية يومياً للفرد، ويلاحظ أن متوسط ما يحصل عليه الفرد في اليمن من الأسعار الحرارية أقل من مقياس التغذية العالمي الذي يحدد حوالي ٢٨٠٠ سعرة حرارية يومياً للفرد عالمياً^(٣٣).

باتت كثير من الأسر عاجزة عن تلبية احتياجاتها من المواد الغذائية الضرورية والسلع الاستهلاكية الأخرى، لاسيما في ظل الارتفاع المتنامي لأسعار المواد الغذائية، فخلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٧) بلغ أدنى معدل للزيادة في أسعار المواد الغذائية حوالي ٢٥%، وهو المعدل الذي سجل في سعر مادة السكر، وبلغ الحد الأعلى لمعدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية حوالي ٣٤٨%، وهو المعدل الذي سجل في سعر مادة الحليب، يقابله انخفاض في متوسط معدل الزيادة السنوية لدخل الموظف (مدير إدارة نموذجاً) الذي سجل انخفاضاً ملحوظاً من (٧٥٠) دولاراً عام ١٩٩١م إلى (٢٢٥) دولاراً عام ٢٠٠٧م بنسبة انخفاض وصلت إلى (٧٠%) وتزامن ذلك مع ارتفاع إيجارات السكن من (٢٥٠٠) ريال إلى (٢٥٠٠٠) ريال لنفس الفترة.

^{٣٣} انظر، عبد الله جيزل، أوراق يمانية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية عدد (٤٩)، يوليو ٢٠٠٨م، ص ٢٩.

شكل رقم (17) متوسط معدل الزيادة السنوي في اسعار بعض السلع والخدمات خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٧.



المصدر: تم الاعتماد على بيانات ميدانية لحركة البيع والشراء تم جمعها لهذا التقرير

يستنزف الإنفاق على الغذاء النصيب الأكبر من إجمالي متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على المجموعة السلعية والخدمية الرئيسة، حيث ارتفعت من (٨٣٥٢) ريالاً عام ١٩٩٢م إلى (٤٢٠٨٨) ريالاً عام ١٩٩٨م بأسعار ١٩٩٨م، حيث كان سعر الدولار عام ١٩٩١ حوالي ١٢ ريالاً، وفي عام ١٩٩٨ بات سعر الدولار حوالي ١٣٥.٨٨ ريال، وبمعدل نمو متوسط سنوي في عجز الإنفاق الغذائي بلغ (٥٨%) لنفس الفترة، ما يعني أن كل أسرة مصنفة حسب هذين المسحين لميزانية الأسرة بالفقيرة غذائياً أصبحت عاجزة عن تلبية ما يزيد عن نصف احتياجاتها من المواد الغذائية الضرورية اليومية، فقد بلغ متوسط العجز في الإنفاق الغذائي للأسرة (٢٢٠٦٢) ريالاً ونسبة وصلت بالسالب إلى (٥٢%) في عام ١٩٩٨.

خلاصة وتوصيات الفصل الثالث:

يخلص هذا الفصل إلى أن حوالي نصف السكان لا يحصلون على الخدمات الصحية وإن بنوعيتها المتدنية والنسبة الأكبر للمحرومين من الخدمات الصحية هم من سكان الريف بسبب التحيز الواضح ضد الفقراء وسكان المناطق الريفية، وإن استمرار تدهور الوضعية الكمية والنوعية للمياه يؤثر بشكل مباشر على الوضع الصحي، فاليمن من أكثر البلدان فقراً على مستوى الإقليم والعالم ، وهذا كله يشكل بيئة خطيرة مولدة للأمراض ومساعدة على انتشارها، وإن الفقراء وحدهم في اليمن هم ضحايا فقدان الأمن الغذائي ويفتقد اليمن إلى تدابير إخراجهم من هذه المحنة، وإن الأقلية جداً من السكان تصل إليهم خدمة الصرف الصحي.

إن تقليص الدور الاقتصادي للدولة، لا يعني انسحابها تماماً من الميدان الاقتصادي، وتخليها عن دورها في تنظيم الاقتصاد، فعندما يصل الأمر إلى درجة تهديد رفيف الخبر ولقمة العيش فإن وقفة جادة للمعالجة العاجلة والعمل على كبح الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية الأساسية تكون ضرورية للغاية وغير قابلة للتسويق أو التأجيل، وفي هذا الإطار يبدو حتماً على الحكومة اليمنية ورجال الأعمال والمسؤولين والنافذين في السلطة وغيرهم من المشمولين في هذه الدائرة أن يعيدوا النظر في مجمل السياسات الاقتصادية وبشكل خاص السياسات المتعلقة برفع الدعم عن السلع الأساسية والعمل بصورة دؤوبة على تطوير الأنظمة الاقتصادية والتجارية لتواكب حجم الطلب المتزايد وإلغاء الاحتكار في استيراد السلع وتشجيع المنافسة وتحقيق الاكتفاء الذاتي بتعزيز الإنتاج المحلي، وهي أمور متى تحققت ستساهم بلا أدنى شك، في التخفيف من فقر الغذاء الذي يعصف بالجميع في كل مكان.

الفصل الخامس

الحق في السكن والخدمات الاجتماعية

الحق في السكن والخدمات الاجتماعية

مقدمة

يعتبر السكن حاضناً مهماً للإنسان الفرد والأسرة، تلازماً لحاجته إلى الأمان والدفء والاستقرار والحماية من الفواعل الاجتماعية السلبية ومن التقلبات المناخية الطبيعية المؤثرة والمضرة بصحة الإنسان، وللأهمية ذاتها فقد اكتسب الحق في السكن في عالم اليوم طابعاً حقوقياً عالمياً تؤكد عليه المواثيق والعهود الدولية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان المشتملة بالحماية. والأهم من ذلك هو أن التأكيد على الحق الإنساني في السكن للشخص ولأسرته يضمن أيضاً توفير الخدمات الإرتباطية الحقوقية الأخرى كالمياه النقية والإنارة والصرف الصحي.. إلخ. باعتبار الحصول عليها حقاً لكل إنسان وهو مكفول بحقوق المواطنة الكاملة.

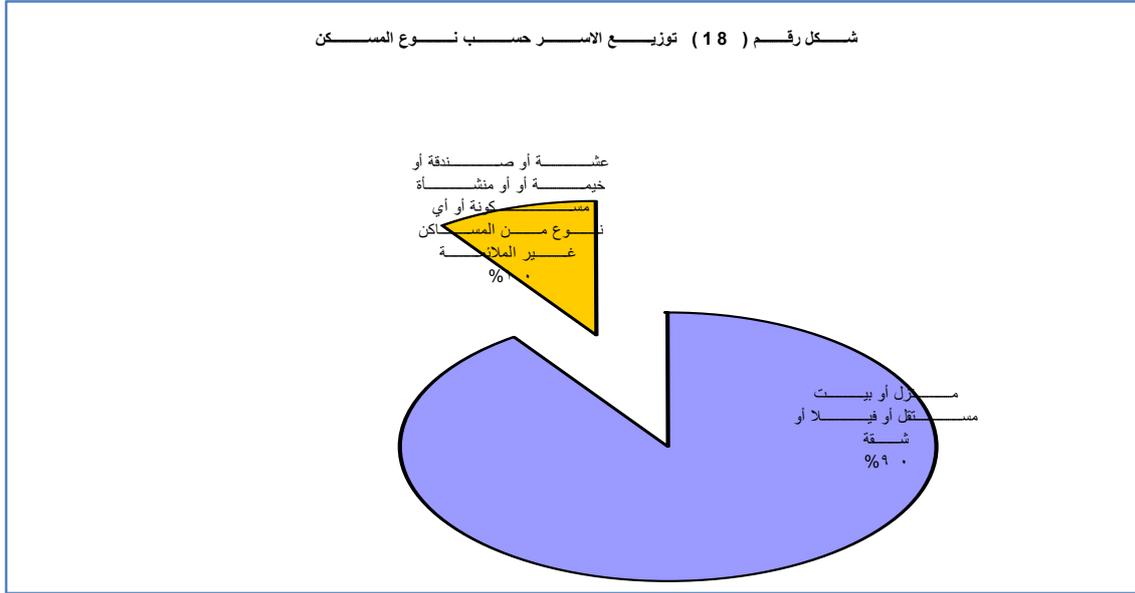
ورغم ذلك، فإن الحق في السكن مازال وفي كثير من جوانبه يقع خارج دائرة اهتمامات الحكومة اليمنية، فالبيئة السكنية في الجمهورية اليمنية تعاني من الصعوبات والتدهور ما يكفي لوصف حقيقة التعامل مع هذا الحق الذي يعاني كثيراً من الانتقاص والمشقات المستفحلة في ما يتعلق بالخدمات الأساسية المتصلة بالبنية التحتية... إلخ. وتعكس المؤشرات الرقمية للعلائق المتصلة بخصائص المسكن في اليمن حقيقة هذا الوضع وتوضح الموقف الراهن لهذه العلاقة.

وإذا كان السكن باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يكتسب أهمية خاصة، فإن الحق في السكن يرتبط بحقوق أخرى ذات طابع اجتماعي، كالإنارة والصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، والمواصلات والاتصالات، وهو ما نسعى إلى عرضه وتحليله في هذا الفصل من التقرير.

السكن

أظهرت نتائج التعداد العام للسكن والسكان لعام ٢٠٠٤م أن حوالي ١٠% من إجمالي الأسر البالغ عددها (٢٧٥٥٨٣٣ أسرة) لا يملكون مساكن لائقة بالحياة الإنسانية، فهي في مجملها إما خياماً أو عششاً أو صناديق (من الزنك أو الصفيح) ومساكن أخرى لم تستطع البيانات الرسمية تحديد نوعيتها وأغلب الظن أنها إما كهوفاً في الجبال أو حفراً على شكل قبور في باطن الأرض، ولا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة الإنسانية الكريمة، وحوالي ٢٠% من الأسر تسكن في غرفة واحدة، و٢٧% من الأسر أيضاً تسكن في غرفتين، أي أن حوالي ٤٧% من الأسر اليمنية لأتملك السكن اللائق بالحياة، يضاف إليها ١٧.٢٩% لأتملك المنازل التي تسكنها فهي إما إيجاراً أو غير مبين نوعها، وهذا يعني أن حوالي ٦٥%، من الأسر تعيش في وضع سكني غير لائق ولا مستقر، حيث أن امتلاك السكن اللائق والنظيف والحياة المستقرة، يعد شرطاً من الشروط المادية الواضحة التي يجب الوفاء بها لاجتناب الاستبعاد الاجتماعي، (فهؤلاء الذين لا مسكن لهم – سواء أكانوا ينامون في ظروف قاسية أو ينتقلون بين أماكن الإيواء والنزل – يستبعدون من معظم أشكال

المشاركة، بما فيها تلك العمليات الاجتماعية الأساسية التي تتطلب وجود عنوان بريدي).^{٣٤} ولذلك فإن الاستقرار مسألة مهمة للمشاركة.



إن توفر المسكن الملائم شرط مادي حاسم للانخراط في الشأن العام وتجنب الاستبعاد، ولم يعد الأمر مجرد مكان إيواء، وإنما هو عنوان محدد تسهل المراسلة عليه، وهاتف هو الأداة الأساسية للتواصل، والتفاعل.^{٣٥} إن انعدام التخطيط المتوازن للمشروعات التنموية وغياب الحكم الجيد والمركزية الشديدة عوامل تساعد على زيادة حدة الفقر في المناطق الريفية وعلى نزوح الأفراد والأسر الفقيرة إلى الحضر ونشوء المستوطنات العشوائية على مشارف المدن وبناء المساكن العشوائية من البردين والعشش والأكواخ والصفوح وغيرها من مواد البناء المستخدمة مع انعدام وجود شبكات توفير مياه الشرب والصرف الصحي ومع وجود مساحات كثيرة تُلقى فيها المخلفات الصلبة وتنتشر فيها مياه المجاري وتشكل مأوى للبعوض والكلاب الضالة والقوارض وتصبح مثل تلك المستوطنات أماكن مناسبة لإنتاج العنف وإعادة إنتاجه وللدعارة والاتجار بالمخدرات والأطفال

الوصول إلى مياه الشرب النقية

بحسب التعداد العام للمساكن والسكان لعام ٢٠٠٤م ومسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م بلغ عدد المساكن في الجمهورية اليمنية حوالي مليونين وستمائة وسبعين ألف مسكن (٢,٦٧٠,٠٠٠)، منها (٧٦٨١٥٠) مسكناً للحضر وحوالي (١.٩٠٠.٠٠٠) للريف. وبنسبة (٢٩%، ٧١%) على التوالي. تقدر نسبة المساكن المزودة بخدمة المياه عن طريق الشبكة الحكومية العامة والشبكة التعاونية وشبكة القطاع الخاص بنحو (٤٠%) فقط من إجمالي المساكن في الجمهورية، حيث

^{٣٤} - عالم المعرفة، المرجع السابق، ٦٥، ٦٦
^{٣٥} - المرجع السابق، ص ١١

تحصل (٢٦%) من المساكن على مياه الشرب من الشبكة الحكومية، وحوالي (١٤%) من المساكن تحصل على مياه الشرب من شبكات تعاونية وشبكات مملوكة للقطاع الخاص.

جدول (٦) التوزيع العددي والنسبي للمساكن والأفراد بحسب مصادر المياه باستثناء طريقة تقديم خدمة الشبكات في حضر وريف الجمهورية												
الجمهورية		الريف				الحضر				مصدر المياه		
الأفراد		المساكن		الأفراد		المساكن		الأفراد			المساكن	
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		%	العدد
31	3,667,868	31	487,444	25	2,647,567	25	344,563	81	1,020,301	80	142,880	بئر ارتوازي
39	4,610,637	39	621,170	43	4,467,783	43	601,306	11	142,854	11	19,864	بئر عادي
19	2,253,095	19	298,174	21	2,234,252	21	295,079	1	18,842	2	3,096	غيل / عين
4	499,049	5	72,710	5	490,170	5	70,975	1	8,879	1	1,735	بركة مغطاة
4	416,100	3	49,575	4	402,228	3	48,012	1	13,872	1	1,563	بركة مكشوفة
1	104,077	1	15,436	1	103,585	1	15,377	0	492	0	58	سد
1	70,321	1	9,504	1	60,255	1	8,292	1	10,066	1	1,212	وسيلة تقليدية لجمع مياه الأمطار
1	145,369	2	24,905	1	99,156	1	16,404	4	46,213	5	8,501	أخرى
0	4,363	0	364	0	4,363	0	364	0	0	0	0	غير مبين
100	11,770,879	100	1,579,281	100	10,509,361	100	1,400,371	100	1,261,519	100	178,909	الإجمالي

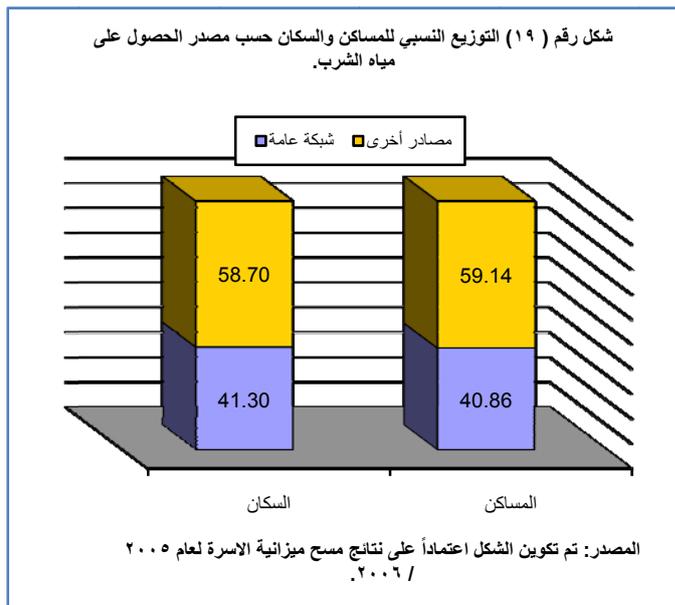
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦.

تضم المساكن التي تحصل على مياه الشرب من الشبكات العامة والتعاونية والخاصة حوالي (٤١%) فقط من السكان في الجمهورية. وبالتالي فإن حوالي (٦٠%) من المساكن ونحو (٥٩%) من السكان محرومون من الوصول إلى مياه الشرب النقية، ويعتمدون على التزود بالمياه من مصادر تقليدية مختلفة كالأبار والغيول السطحية والعيون الطبيعية والبرك والسدود المكشوفة.. إلخ. ومعظم هذه المياه معرضة للتلوث وغير صالحة للشرب الآدمي وخاصة الغيول السطحية، ومياه البرك والسدود المكشوفة وبعض الآبار اليدوية التي تستوعب كثيراً من المياه المتسربة غير النقية.

جدول (٧) التوزيع العددي والنسبي للمساكن (الغير مزوده بشبكة مياه) بحسب طريقة تقديم خدمة المياه ومصادر تلك المياه في إجمالي الجمهورية																											
بنز ارتوازي	بنر عادي	غيل أو عين	بركة مغطاة	بركة مكشوفة	سد	وسيلة تقليدية لجمع المياه		أخرى	غير ميبين	الإجمالي	بنز ارتوازي		بنر عادي		غيل أو عين		بركة مغطاة		بركة مكشوفة		سد		وسيلة تقليدية لجمع المياه		أخرى	غير ميبين	الإجمالي
						%	عدد				%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد			
8,489	2,467	8,824	2,595	0	0	0	197	6,325	0	28,897	29.4	8.5	30.5	9.0	0.0	0.0	0.7	21.9	0	100	حنفية مشتركة						
106,707	218,400	164,106	61,943	37,590	9,017	6.1	8,472	6,617	0	612,852	17.4	35.6	26.8	10.1	6.1	1.5	1.4	1.1	0	100	مشياً على الأقدام						
145,706	350,177	119,484	8,008	9,624	3,646	1.5	594	5,247	0	642,487	22.7	54.5	18.6	1.3	1.5	0.6	0.1	0.8	0	100	حمير أو دواب						
11,746	4,176	446	0	0	44	0.0	0	18	0	16,430	71.5	25.4	2.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0	100	سيارة خاصة						
211,349	39,126	2,279	164	2,360	2,728	0.9	0	2,132	0	260,138	81.2	15.0	0.9	0.1	0.9	1.1	0.0	0.8	0	100	سيارة بالإيجار						
3,447	6,824	3,034	0	0	0	0.0	242	4,567	364	18,477	18.7	36.9	16.4	0.0	0.0	0.0	1.3	24.7	2	100	أخرى						
487,444	621,170	298,174	72,710	49,575	15,436	3.1	9,504	24,905	364	1,579,281	30.9	39.3	18.9	4.6	3.1	1.0	0.6	1.6	0	100	الإجمالي						

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦.

إن معظم السكان الذين يتمكنون من الوصول إلى مياه الشرب النقية هم سكان المدن والبلدات الحضرية، حيث تقدر عدد المساكن والسكان المستفيدين من الخدمة بنحو (٧٥%) من سكان الحضر وهناك مازالت توجد نسبة عالية من سكان الحضر يعتمدون على مصادر مياه الآبار فتقدر بنحو (٢٥%) ومازال يعتمد بعض السكان في المدن على وسائل نقل حيوانية للتزود بالمياه بسبب وعورة



الطرق أو غير ذلك من الأسباب. أما السكان الريفيون فإن (٢١%)^{٣٦} منهم فقط يحصلون على مياه الشرب النقية من الشبكات العامة والتعاونية والخاصة، مقارنة بنسبة (٧٥%) من سكان الحضر. فإنها تعاني من شحة في الموارد المائية " فاليمن تقع تحت خط الفقر المائي والذي يقدر بـ(١٠٠٠)م^٣ حيث أن نصيب الفرد اليمني يقدر بحوالي (١٣٧) متراً مكعباً في السنة" وهو معدل متدن للغاية "مقارنة بمتوسط نصيب الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي يقدر بنحو (١.٢٥٠) متر مكعباً في السنة ويبلغ على المستوى العالمي (٧٥٠٠) متر مكعب^{٣٧}.. وهكذا فإن نصيب الفرد في اليمن لا يصل إلى نسبة ١١% من معدل نصيب الفرد في الشرق الأوسط ولم يصل إلى معدل ٢% من معدل نصيب الفرد في العالم، فضلاً عن ذلك فإن هناك تراجعاً كبيراً لتخزين الموارد المائية الطبيعية وبحسب التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٦م الصادر عن وزارة التخطيط فقد شهدت اليمن تراجعاً يقدر بحوالي (٤.٧%) خلال الفترة الأخيرة. وهناك مدن سكانية بكاملها تعاني من شحة كبيرة في المياه ولا يحصل سكانها حتى على الحد الأدنى الضروري، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مدينة تعز "التي تعاني من انقطاع المياه لفترة طويلة"^{٣٨}.

الوصول إلى خدمات الصرف الصحي

تشير البيانات الإحصائية لمؤشرات الصرف الصحي إلى أن عدد المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي تقدر بحوالي (٤٠٩٦٧٩) مسكناً فقط من أصل (٢.٦٧٠.٤٥٧) مسكناً أي أن نسبة المساكن المرتبطة بالصرف الصحي تقدر بحوالي (١٥%) فقط من إجمالي المساكن في الجمهورية. هذه المساكن المتصلة بالخدمة بعددها ونسبتها الضئيلة وعند إدماجها بخدمة السكان فإن عد المستفيدين من هذه الخدمة يقل عن (٣) ملايين فرد بالعدد المطلق وبنسبة (١٤%) من إجمالي السكان في الجمهورية. ويحتل الحضر النصيب الأكبر من خدمة الربط الشبكي العام. حيث تصل نسبة المساكن في الحضر المتصلة بخدمة الصرف الصحي إلى حوالي (٥٠%) من إجمالي المساكن في الحضر.. وبنسبة (١.٣%) فقط للريف. أما بقية المساكن فتستخدم وسائل تقليدية للصرف الصحي، كالحفر المغطاة أو المكشوفة، وتشكل حوالي (٤٠%) من إجمالي المساكن في الجمهورية. وهذه المساكن منتشرة على الغالب في المناطق الريفية وعلى ضواحي المدن الرئيسية والصغيرة. وتنتمي معظمها إلى التجمعات السكانية الفقيرة.

ولا شك أن هذه المؤشرات تعكس وبطبيعة الحال القصور الكبير الذي يعاني منه السكان في خدمة الصرف الصحي الحديث. كما أن غياب هذه الخدمة في كثير من المناطق وبالذات في مناطق التجمعات السكانية والمزدحمة ينطوي عليه كثير من الأضرار والأوبئة المرضية على السكان. وهذا ما يتطلب إسراع الجهود لتطوير خدمة الصرف الصحي الحديث على مستوى الحضر والريف قبل أن تتضاعف آثارها السلبية البيئية والإنسانية منها .

^{٣٦} وزارة التخطيط - التقرير الاقتصادي - ٢٠٠٦م.

^{٣٧} التقرير الاقتصادي ٢٠٠٤م.

^{٣٨} التقرير الاقتصادي ٢٠٠٦م، مصدر سابق ص ١٠٣.

خدمة الطاقة الكهربائية:

لما الوصول إلى خدمة الطاقة الكهربائية بعيداً عن متناول معظم السكان، إذ أن المتاح من قدرة التوليد الكهربائي المقدر بحوالي (١١١٦-ميجاوات/ والمنتجة للطاقة بحجم ٤٧٦٧ (ج.و.س). " وأن استهلاك الفرد من هذه الخدمة لم يزال متدنياً ومحدوداً بحيث لا يتجاوز المتوسط الشهري عن ٢٣٣ (ك.و.س) شهرياً^{٣٩}، وبحسب التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٦ إذ يشكل هذا ما نسبته ٩% فقط من المتوسط العالمي لنصيب الفرد من استهلاك الكهرباء والذي يقدر بحوالي (٢٤٨٢ ك.و.س)/ للفرد. وبحسب بعض المصادر الخارجية فإنه عندما كان "يبلغ استهلاك الفرد العماني من الكهرباء في عام ٢٠٠٠م نحو ٢٩٥٢ ك.و.س. فإن نصيب الفرد من الاستهلاك في اليمن يقدر بنحو (١٠٧ ك.و.س) أي ما يعادل ٣.٦% فقط من استهلاك الفرد العماني.

وبحسب مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٦م فإن المساكن المزودة بالإضاءة من الشبكة العامة لا تتجاوز نسبتها عن (٤٤%) من إجمالي المساكن في الجمهورية. وهناك بعض المصادر تعطي نسبة أقل من ذلك بكثير.. إذ تقدر النسبة ما بين (٣٨-٤٢%) فقط. وتغطي الشبكة التعاونية والخاصة ما نسبته (٤%) من المساكن. واعتماداً على المصادر الرسمية فإن المنازل المزودة بخدمة الإضاءة- ومن مختلف المصادر الرسمية (الشبكة العامة - التعاوني والخدمة الخاصة) ترتفع من (٤٤%) إلى حوالي (٤٥%) من إجمالي المساكن في الجمهورية.

وبالمقابل فإن أكثر من نصف المساكن والسكان في الجمهورية والذي يتركز معظمهم في الريف يعتمدون على مصادر للإضاءة في معظمها تقليدية.. أبرزها:-

مصابيح الكيروسين (جاز) ونسبة تربو على (٦٠%) كمصدر للإضاءة-والمصدر الثاني مصابيح الغاز ونسبة تقدر بحوالي (١٢%). وهكذا فإن المساكن التي ما زالت تعتمد على هذين المصدرين وبعض المصادر التقليدية الأخرى تتجاوز نسبتها (٥٠%) من إجمالي المساكن في الجمهورية.. وهي غالباً المساكن الريفية وفي ضواحي المدن الرئيسية.

خدمات الطرق والنقل:

تفتقر كثير من المناطق اليمنية إلى طرق الربط، ليس فقط بين أجزائها الداخلية وإنما بينها وبين بعض المناطق الرئيسية المجاورة إذ أن هذه المشكلة ما برحت تسحب نفسها حتى على بعض المدن الصغيرة. فالطرق البرية المتاحة لحركة النقل البري لم تزل محدودة للغاية. صحيح أنها استطاعت أن تزيل كثيراً من الصعوبات وتقصّر المسافات بين محافظات اليمن وربطها ببعضها إلا أنها لم تستطع حتى الآن أن تحقق الربط الكامل لأجزاء اليمن بالطرق الرئيسية ناهيك عن الفرعية، ولم تستطع أن تخرج السكان من مشقة السفر الطويل والمضني على الأقدام وربطهم بالخدمات الأساسية.. وهذه المعاناة لا يقتصر وجودها على سكان المناطق الريفية وحدهم وإنما هناك كثير من

^{٣٩} وزارة التخطيط- التقرير الاقتصادي- مصدر سابق ص ١٠٣.

سكان المدن الرئيسية وبالأخص على الضواحي بما فيها العاصمة إذ أنهم مازالوا يعانون من عدم وجود الطرق السالكة للنقل.. وارتباطاً بها الخدمات الأخرى.. (شبكة الطرق البرية ضعيفة ومحدودة وغير قادرة على تلبية الطلب الراهن حالياً ومستقبلاً وخاصة الطرق الإسفلتية^{٤٠}." وبحسب البيانات الإحصائية المتوفرة فإن أطوال الطرق الإسفلتية والحصوية تبلغ حوالي (٢٥٣٦٣) كيلو متراً، منها (١١٣٩٥) كيلو متراً طرق مسفلتة^{٤١}، تشكل حوالي (٤٤%) فقط من إجمالي الطرق، ويشكل معدل الطرق الإسفلتية حوالي ١١ كيلو متر لكل ألف كيلو متر مربع من مساحة اليمن، وهو معدل متدنٍ مقارنة بالمعايير الدولية^{٤٢}. " فضلاً عن أن كثيراً من هذه الطرق الإسفلتية تعرضت للتدهور بسبب تقادم بعضها وضعف الصيانة الدورية، وحسب بعض المصادر فإن معدل التدهور الذي لحق بالطرق المرصوفة يقدر بنسبة (٤٠%). فضلاً عن اندثار كثير من الطرق الحصوية في المناطق الريفية بسبب السيول وعجز المواطنين عن إعادة تأهيلها في ظل إهمال الجهات الحكومية المسؤولة وعدم التعامل بمسؤولية مع حاجات السكان للخدمات الأساسية.

خدمة الاتصالات:

على الرغم من أن شبكة الهاتف الثابت تقدر بحوالي مليون ومائتين وثمانية وسبعين ألف (١٢٧٨) خط في عام ٢٠٠٦م فإن خطوط الهواتف العاملة تقدر بحوالي ٩٠١٤ خطاً فقط وتقدر الكثافة بـ ٤.٤% فقط، (أي ٤.٤ لكل مائة فرد). أما على مستوى الريف فإن الخطوط العاملة بحوالي ١٢٤٠٩٥ خط وبنسبة ٩.٧% من إجمالي الخطوط العاملة^{٤٣}. أما خطوط الهاتف المحمول فتصل مجموع المشتركين لدى الشركات الخاصة والعامّة، يمن موبايل، سبأفون، و MTN، إلى ما مجموعه (٢٩٧٧٧٨١) خطاً أما بالنسبة لمستخدمي شبكة الأنترنت من الأفراد والأسر داخل منازلهم فإنهم يصلون إلى (٣١٩٧٠) مستخدماً وخارج المنازل يصلون إلى (٥٧١٧٧) أما عدد الذين يستخدمون الحاسوب داخل منازلهم فيصل إلى (١٠٠٦٢٥) وخارج المنزل يصل إلى (٧٢٥١٠) ويصل عدد مقاهي الأنترنت إلى (٨٣٦) مقهى إنترنت تقدم خدماتها للمواطنين في الجمهورية اليمنية (١٨) الجهاز المركزي لإحصاء كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦م ص ١٨٨ – ١٩٨.

لقد غدا من المعروف أن مستخدمي شبكة الأنترنت معظمهم من الشركات والمؤسسات الحكومية والتجارية كما أن من يستخدمون الحاسبات الألكترونية هم من الموسرين والذين حصلوا على قدر ونصيب لا بأس به من التعليم، مع ملاحظة أن استخدامات الحاسوب هي استخدامات أولية على شكل طباعة وسكرتارية ولا يستغل بكامل طاقته وقدراته التي وجد من أجلها.

^{٤٠} التقرير الاقتصادي - مصدر سابق - ٢٠٠٦م ص ١٠٦.

^{٤١} كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦م.

^{٤٢} التقرير الاقتصادي ٢٠٠٤م - مصدر سابق - ص ٨٠.

^{٤٣} التقرير الاقتصادي - مصدر سابق ص ١٠٩.

خلاصة وتوصيات الفصل الرابع:

يخلص التقرير في هذا الفصل إلى أن الأغلبية الساحقة من اليمنيين لا يمتلكون السكن اللائق والنظيف والمستقر، وان انعدام التخطيط المتوازن للمشروعات التنموية وغياب الحكم الرشيد والمركزية الشديدة عوامل تساعد على زيادة حدة الفقر في المناطق الريفية خصوصاً، وعلى نزوح الأفراد والأسر الفقيرة إلى الحضر ونشوء المستوطنات العشوائية على مشارف المدن وبناء المساكن العشوائية مع انعدام وجود شبكات توفير مياه الشرب والصرف الصحي، وان السكان ما يزالون يعانون من مشقة السفر أو الانتقال ، بما في ذلك سكان المدن الرئيسية، ويشمل ذلك العاصمة، وخاصة ضواحي المدن التي تعاني من عدم وجود طرق سالكة للنقل، وخدمة الاتصالات الحكومية لا تقدم إلا لنسبة ضئيلة من السكان الموسرين، ويترتب عن أن معظم الأسر اليمنية تعيش في وضع سكني غير لائق وغير نظيف وغير مستقر فهناك الاستبعاد الاجتماعي لأغلبية سكان اليمن.

من هنا يكون امتلاك السكن اللائق والنظيف والحياة المستقرة شرطاً من الشروط المادية التي يجب الوفاء بها لاجتناب الاستبعاد الاجتماعي، ومن التدابير الخاصة بذلك:

- إصدار وتطبيق قانون ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وبما يضمن حماية المستأجر من تقلبات مزاج المؤجر، ويتلاءم مع مستويات الدخل الشخصية لغالبية الموظفين والعاملين.
- تحسين مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للسكان، وتوزيعها توزيعاً عادلاً، وتسهيل وصول الفئات السكانية الأكثر فقراً إليها، وتحديد كلفة الخدمات بما يتناسب مع الأوضاع المعيشية للسكان.

الفصل السادس

الحق في التعليم والثقافة والمعرفة

الحق في التعليم والثقافة والمعرفة

مقدمة:

يعتبر الحق في التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان الذي يتطلب الوفاء به من قبل الدولة، و عبر

إطار رقم (٦) بعض النصوص التي وردت في التشريعات اليمنية بشأن الحق في التعليم
<p>المادة (٥٤) من دستور الجمهورية توجب ضمان حق التعليم لجميع المواطنين والزامية التعليم الأساسي ومجانيته دونما تمييز بسبب الجنس أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي أو ما شابه ذلك، كما تلزم الدولة بتوفير شروط التمكين منه من خلال بناء المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية الكافية لاستيعاب من هم في سن التعليم حتى الثانوي، وتوفير المناهج والإدارة الفاعلة للنظام التعليمي والعمل على تحقيق غاياته الإنسانية، ووقاية التلاميذ من الانحرافات والعمل على تنميتهم روحياً وعقلياً وبدنياً. إذ تنص على أن: (التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، وإلزامية التعليم في المرحلة الأساسية، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات).</p> <p>القانون العام رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م الخاص بالقانون العام للتربية والتعليم هو الآخر ضمن حق التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان وفصل طبيعته وغاياته وتدابير تحقيقه، حيث نصت المادة (٦) من القانون: (أ- اعتبار التعليم إلى جانب كونه استثماراً بشرياً تنموياً بعيد المدى فهو حق إنساني مشروع تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب) ٤٤. كما أوجبت المادة (٨) مجانية التعليم بكل مراحلها، ولزمت المادة (٩) الدولة بإزالة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تحول بين الفقراء أو الإناث من الاستفادة من حق التعليم، وعلى الدولة أن تتخذ كل التدابير التي تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص في التعليم. وتكفل المادة (١٠) توفير الرعاية الصحية المدرسية لجميع الدارسين في جميع المراحل. كما أوجبت المادة (٤٢) من القانون توفير الدعم المادي المباشر للفقراء. كما ألزمت المادة (٤٥) من القانون الدولة على تجهيز المدارس بكل مستلزماتها التربوية والتعليمية والإدارية دون تمييز بين مدارس أو مناطق.</p>

المساعدة و التعاون الدوليين، و بما يضمن القيام بجميع إجراءات الاحترام و الحماية و التعزيز لضمان تمتع كل السكان به تدريجياً. و الحق في التعليم يشكل الحلقة المركزية في تنمية الشخصية الإنسانية بكل جوانبها، و هو أيضاً مفتاح مهم لتفعيل جميع الحقوق الأخرى المدنية و السياسية و الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية، و ذلك من اجل التوصل إلى المثل الأعلى للإنسان الحر، و التعليم يدعم من قدرات الإنسان، و بالتالي يزيد من فرص العمل المطروحة أمامه، و من الإنصاف القول: إن حق التعليم هو نفسه الحق في الحياة ٤٥. إذ أعلنت في الجلسة الخاصة للاجتماع العام للأمم المتحدة المنعقدة في يونيو عام (٢٠٠٠) الأهداف الألفية لتطوير

التعليم ووجوب المساواة في التعليم الأساسي (التعليم للجميع)، و المساواة بين الذكور و الإناث (gender) في دول العالم قاطبة. وقد حدد في ذلك الإعلان عدة أهداف منها: التأكيد على أن جميع الأطفال، مع نهاية ٢٠١٥، في جميع أنحاء العالم، ذكوراً و إناثاً، سيصبحون قادرين على إكمال مرحلة التعليم الأساسي بصورة كاملة؛ و تقليص تباين الفروق في الجنس أو النوع في التعليم الأساسي و الثانوي مع حلول عام (٢٠٠٥) و كل مستويات التعليم مع نهاية (٢٠١٥) ٤٦. كما أعلنت

^{٤٤} مرجع سابق، ص. ١٠

التعليم العالي في فلسطين الواقع و سبل تطويره سلسلة الدراسات، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥ ص ١٧. 45

46 John Roberts, Poverty Reduction Outcomes in Education and Health: Public Expenditure and Aid, Centre for Aid and Public Expenditure, Overseas Development Institute, London, March 2003, p4

منظمة اليونسكو في اجتماع دكاكر عام (٢٠٠٠) تحت شعار ((التعليم للجميع))، عدداً من الأهداف التربوية ينبغي أن تتحقق مع نهاية عام (٢٠١٥)، والتي شملت تعليم الطفولة المبكرة، التعليم الأساسي الكوني (العالمي)، جودة التعليم، تعليم الكبار للقراءة والكتابة، والمساواة بين الجنسين ٤٧. وقد التزمت الدول النامية بإعداد خطط مالية محددة ومناسبة لتحقيق تلك الأهداف ٤٨. وعليه يمكن القول: إن التشريعات الدولية قد كفلت حقوق الإنسان الاجتماعية وممارسة حرياته الأساسية التي تتدرج ضمنها حقوق الإنسان في التعليم باعتباره وحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة، وتمثل هذه الحقوق الأركان الأساسية لبناء مجتمع العدل والحرية والازدهار. ٤٩.

العلاقة بين الفقر والتعليم والتنمية البشرية

تؤكد الدراسات الاقتصادية بشكل مستمر الأثر الإيجابي للتعليم على أداء الاقتصاد الوطني ككل، كما أن التعليم يعطي الفائدة الاقتصادية العظمى حيث تتوافر سياسات نمو داعمة وطلب حقيقي لقوة عمل متعلمة (٥٠) كما أن هناك أدلة على تحقيق مكاسب من خلال تحليل التكلفة والعائد من التعليم حيث تشير نتائج الدراسات إلى أن الناس الأكثر تعليماً في معظم الدول، بما في ذلك الدول أقل دخلاً ونمواً، يتمتعون بدخول أعلى من الأفراد أقل تعليماً ٥١. فأثر المستويات المختلفة من التعليم (أو سنوات التعليم) على الدخل يعد شيئاً ثابتاً وحقيقياً وذا عوامل ارتباط موجب قوي ٥٢.

47 Ibid, p4

48 Ibid, p14

^{٤٩} محمد أحمد علي المخلافي، وعبد الكافي الرحبي مكانة حقوق الإنسان في مناهج التعليم الثانوي في اليمن، حقوق الإنسان في المؤسسة التعليمية العربية. إشكالياتها وأفاق تطويرها. المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس ٢٠٠٤م ص ٣٧٢.

50 John Roberts, Poverty Reduction Outcomes in Education and Health: Public Expenditure and Aid, Centre for Aid and Public Expenditure, Overseas Development Institute, London, March 2003, p14

51 John Roberts, Poverty Reduction Outcomes in Education and Health: Public Expenditure and Aid, Centre for Aid and Public Expenditure, Overseas Development Institute, London, March 2003, p14

52 John Roberts, Poverty Reduction Outcomes in Education and Health: Public Expenditure and Aid, Centre for Aid and Public Expenditure, Overseas Development Institute, London, March 2003, p14

جدول رقم (٨) عدد فصول محو الأمية والدارسين فيها خلال العام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦											
الدارسون في مرحلة المتابعة	الدارسون في مرحلة الأساس			المدرسين			الفصول		فصول الذكور	فصول الإناث	جملة
	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
اب	20	302	33	402	286	5525	5811	95	1474	1569	
ابيين	8	115	9	153	106	1217	1323	8	492	500	
امانة العاصمة	12	393	23	548	303	5860	6163	90	2126	2216	
البيضاء	4	77	28	124	67	1234	1301	25	256	281	
تعز	18	414	20	526	173	5545	5718	102	2193	2295	
الجوف	0	67	0	68	0	1201	1201	0	489	489	
حجة	80	540	213	610	1464	9910	11374	137	1647	1784	
الحديدة	192	493	251	544	2998	8676	11674	690	2077	2767	
حضرموت	32	189	81	201	420	2461	2881	56	439	495	
نمار	32	338	114	357	632	6104	6736	0	1056	1056	
شبهه	3	89	15	83	64	1334	1398	0	156	156	
صعدة	12	112	22	108	253	1714	1967	10	261	271	
صنعا	55	725	28	213	1051	11242	12293	112	2664	2776	
عدن	6	99	7	170	29	984	1013	13	225	238	
لحج	9	159	9	148	151	2250	2401	0	669	669	
مارب	8	110	8	99	75	1422	1497	40	480	520	
المحويت	9	396	13	368	134	5540	5674	41	2660	2701	
المهره	14	70	30	52	192	934	1126	10	286	296	
عمران	15	291	18	288	151	6601	6752	40	1248	1288	
الضالع	15	205	17	115	360	3778	4138	0	351	351	
ريمة	0	147	1	147	0	2661	2661	0	368	368	
الإجمالي	544	5331	940	5324	8909	86193	95102	1469	21617	23086	

إن التعليم يعد المتغير الرئيس في صياغة المانع الإستراتيجي الحديث لحدوث انهيار الدول، حيث لا توجد دولة واحدة في العالم المعاصر تستطيع أن تحقق تنمية، ورفاهية وأمناً حقيقياً دون استثمار مخطط وفاعل وسخي في التعليم^{٥٣}. الاستثمار في الموارد البشرية ليس فقط يعطى ثماره في تعاضد القدرات الفردية للحصول على وظيفة وخلق دخل للأسرة، وتقليص الفقر وتعظيم مصادر الدخل الإجمالي للبلد، ولكن أيضاً يحسن ويقوي القدرة الدفاعية للبلد بصورة فاعلة وبناءة^{٥٤}.

تتناسب نسبة الفقر عكسياً مع التعليم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض مستوى الفقر، بحيث نجد أن معدل الفقر بين الذين يقل مستوى تعليمهم عن الابتدائي أربعة أضعاف الذين أكملوا شهادة كلية (لسننتين)^{٥٥}. كما تشير النتائج إلى الدراسات أنه على الرغم من أن الفقر ينخفض مع ارتفاع مستوى التعليم، فإننا نجد أن نسبة الفقر بين خريجي الكليات تعتبر مرتفعة نسبياً من منظور عالمي، فنسبة الفقر بين من لم

يتموا التعليم الابتدائي (٣٢%)، و بين من أنهوا ذلك (٢٣%)، و (٢٠%) لمن أتم الإعدادية، فيما

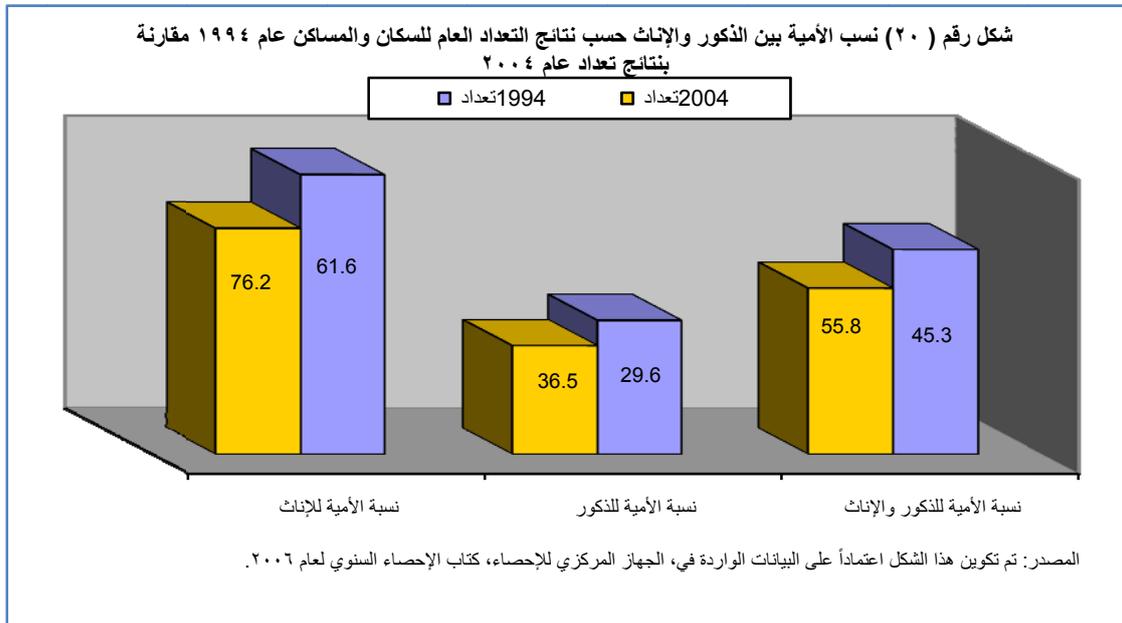
^{٥٣} Mohammed al-Maitami , Education as a strategic deterrent in a backward society (Yemen as a case, 2008). www.al-bab.com.htm

^{٥٤} Ibid,

^{٥٥} جميل هلال، التقرير الوطني لتقرير الفقر بالمشاركة تموز، ٢٠٠٢، صفحة ١٥

بلغت النسبة بين من أنهى الدبلوم (١٢%) و من بين حملة الدرجات الجامعية (٨%). فالتعليم للشباب يُعدُّ دافعاً للتخلص أو الحماية من الفقر، بجانب كونه عاملاً فاعلاً في تحسين المكانة الاجتماعية والمستوى القائم للمعيشة، لكنه و على الرغم من ذلك قد لا تنفي إمكانية البقاء تحت خط الفقر في ظل تدني الرواتب التي يتقاضاها الشباب في أعمالهم ٥٦.

أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨ في الجمهورية اليمنية أن هناك ارتباطاً قوياً بين مستوى التعليم والفقر ، ويمثل حوالي ٨٧% من الفقراء فئات تعاني من الأمية أو لم تكمل التعليم الأولي حيث ترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي يرأسها أمي (٤٧.٣%)، تليها الأسر التي يجيد فيها رب الأسرة القراءة والكتابة أو أكمل التعليم الأولي فقط وبنسبة ٣٨.٦%، ثم تنخفض إلى ٢٢% للأسر التي حاز عائلها على تعليم ما بعد الثانوية. وعلى المستوى الكلي، فإن نسبة الأسر التي يعيها أفراد حصلوا على أعلى مستوى من التعليم تبلغ ٢.٢% من الفقر المشاهد ، مقارنة بحوالي ٩٥% للأسر المرووسة بامرأة. كما يقطن في الريف أكثر من ٨٦% من الأسر الفقيرة التي يرأسها فرد أمي ٥٧ ، وأظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، إن الأميين يمثلون الأغلبية ضمن أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعليم نظامي. إن معدل حدوث الفقر لدى الأسر التي أربابها أميون قد تناقص من ٤٧.٣% في عام ١٩٩٨م إلى ٤٤% في ٢٠٠٥/٢٠٠٦م. لقد سجل أقل مستويات الفقر بين الأسر التي يحمل أربابها مؤهلات جامعية فما فوق، رغم أنه من الغرابة أن هناك تبايناً كبيراً في معدلات الفقر بين حملة الدرجات الجامعية في الريف والحضر (٥% في



الحضر مقابل ٢٩% في الريف). إن هذا التباين قد يكون ناتجاً عن عدم كفاءة سوق العمل المتمثلة في الكلفة المرتفعة للبحث عن عمل، أو عن أخطاء معيارية مرتفعة ناتجة عن صغر عينة خريجي الجامعات في المناطق الريفية، إذ يحصل العمال الفقراء على أجور أقل بنسبة ١٠% من غير

٥٦ عماد غياظة، الشباب و التعليم في فلسطين " الواقع و المستقبل" ٢٠٠٠م، صفحة ٢٧١-٢٧٢
WWW.Mpic.Yemen.org

الفقراء بنفس مستواهم التعليمي، ويرجع ذلك ربما إلى عدم قدرتهم على الحصول على أعمال ذات أجور أعلى بسبب افتقارهم للشبكة الاجتماعية اللازمة للحصول على تلك الأعمال.

التعليم أداة لتنمية القدرات من أجل الحد من الفقر

تمتلك الدول الشريكة للمؤسسة الأوروبية للتعليم والتدريب المهني نُظماً رسمية مطورة جيداً للتدريب المهني. وبعبس الكثير من الدول النامية حيث تؤكد على دور التعليم الأساسي في الحد من الفقر حيث وجد أن استراتيجيات الحد من الفقر التي تم إعدادها من قبل المنظمات المالية العالمية بالتعاون مع السلطات الوطنية في الدول ذات الدخل المنخفض تتضمن التركيز على تحسين فرص التعليم وجودته والتركيز على المعرفة الأساسية والتعليم الابتدائي والغياب الكامل للتركيز على مسائل التوظيف، ولكن الأهم من ذلك هو تنمية القدرات من خلال التعليم والتدريب المهني سواء كان رسمياً أم غير رسمي. ويتم الاعتراف بشكل متزايد بأهمية القدرات وتنمية القدرات في الحد من الفقر من قبل مجتمع المانحين الدوليين رغم عدم معاناة البعض من الدول الشريكة للمؤسسة الأوروبية للتعليم والتدريب المهني من مستويات فقر عالية وتطويرها لأوراق استراتيجيات الحد من الفقر، إلا أن الكثير منها يعاني من ذلك. حيث يحتاج صانعو السياسات في تلك الدول إلى تطوير الكفاءات من أجل تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الشاملة التي تحتوي على تنمية القدرات كأداة جوهرية للحد من الفقر ودعم الترابط الاجتماعي. لقد بادرت المؤسسة الأوروبية للتعليم والتدريب المهني بإطلاق عدة مشاريع في الدول الشريكة عبر الأعوام الماضية إذ كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمسائل الحد من الفقر والترابط الاجتماعي. وقد كانت هناك مشاريع مبكرة عن تجارب الصندوق الاجتماعي الأوروبي والمجموعات ذات الظروف الخاصة والاندماج الاجتماعي وتطوير المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة والتطوير المحلي والقدرات المتعلقة بالحد من الفقر والهجرة ٥٨.

الفقر وعدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى الفرص التعليمية

تظهر نتائج مسح الفقر لعام ١٩٩٩ أن معدل التحاق الأسر الفقيرة بالتعليم بلغ ٦٢.٩% مقارنة بنحو ٧٠.٢% للأسر غير الفقيرة. كما يظهر التحيز أكثر لصالح الذكور وبنسبة ٧٣.٤٥% للأسر الفقيرة و ٨٠% للأسر غير الفقيرة مقابل نسبة أقل للإناث تقدر بحوالي ٥١.٧% في الأسر الفقيرة و ٥٩.٨% لغير الفقيرة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك فارق ارتفاع التسرب من التعليم في أوساط الأسر الفقيرة وبين الإناث نتيجة عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة أو لمساعدة الأسرة على نفقات المعيشة أو غيرهما من الأسباب فإن الفجوة لا بد أن ترتفع عما هي عليه ٥٩. وتتفاوت معدلات الالتحاق الصافي بين المحافظات، حيث يلاحظ أن غالبية المحافظات سجلت معدلات التحاق صافي أقل من ٥٠% مقارنة بمعدل الالتحاق الصافي على مستوى الجمهورية، باستثناء محافظة عدن،

٥٨ الوكالة التابعة للاتحاد الأوروبي التي تدعم التعليم والتدريب في الدول المحيطة بالاتحاد الأوروبي WWW.ETF - European Training Foundation
WWW.MPIC-Yemen.org

حيث بلغ معدل الالتحاق الصافي فيها ٨٥.٧% عام ٢٠٠٠، بينما محافظة صعدة لم يبلغ المعدل فيها سوى (٢٠.٨%)، مما يتطلب جهوداً وموارد ضخمة لسد فجوة التفاوت بين المحافظات ٦٠.

التحاق الفتيات في المدارس في اليمن يعد الأقل من بين دول الشرق الأوسط ٦١، ويبدو جلياً التفاوت في الالتحاق حسب النوع (بين الذكور والإناث)، فهناك حوالي ٤٤.٧% من أطفال الفئة العمرية ٦-١٤ سنة من الإناث ملتحقات بالتعليم (التحاق صافي)، بينما ترتفع معدلات الالتحاق الذكور إلى ٧٢.٢%. وهناك تفاوت كبير بين الذكور والإناث، وهناك أيضاً ملحوظ تفاوتاً بين الحضر والريف ونجد ذلك نسبة التفاوت في معدلات الالتحاق، حيث بلغت في الحضر ٧٣.٢% للإناث و٨٩.٢% للذكور بينما لم تبلغ في الريف سوى ٢٩.٥% للإناث و٧٨.٩% للذكور ٦٢.. ويُعزى انخفاض مشاركة الفتيات في التعليم إلى عدد من العوامل الاجتماعية والثقافية. فهناك عادة الزواج المبكر في المناطق الريفية والذي يقود إلى تعويق الالتحاق بالتعليم والتسرب العالي. كما أن امتناع الآباء من إرسال بناتهم للمدارس المختلطة، وعدم توفر معلمات في المدارس هي من العوامل الأخرى لتدني معدلات التحاق الإناث في التعليم الأساسي في اليمن. كما أن محدودية المدارس، وفرص التوظيف، والازدحام الشديد في الفصول، وتدني جودة التعليم لا تشجع الأسر على إرسال بناتهن إلى المدارس ٦٣. كما أن الاتجاه المحافظ لدى عدد من المعلمين الذكور تجاه تعليم الفتيات، والمسافة بين المدرسة والسكن في المناطق الريفية، وعدم توفر الكتب ووسائل التدريس، والمعوقات المادية للآباء كل ذلك يقلص فرص الفتيات من التعليم.

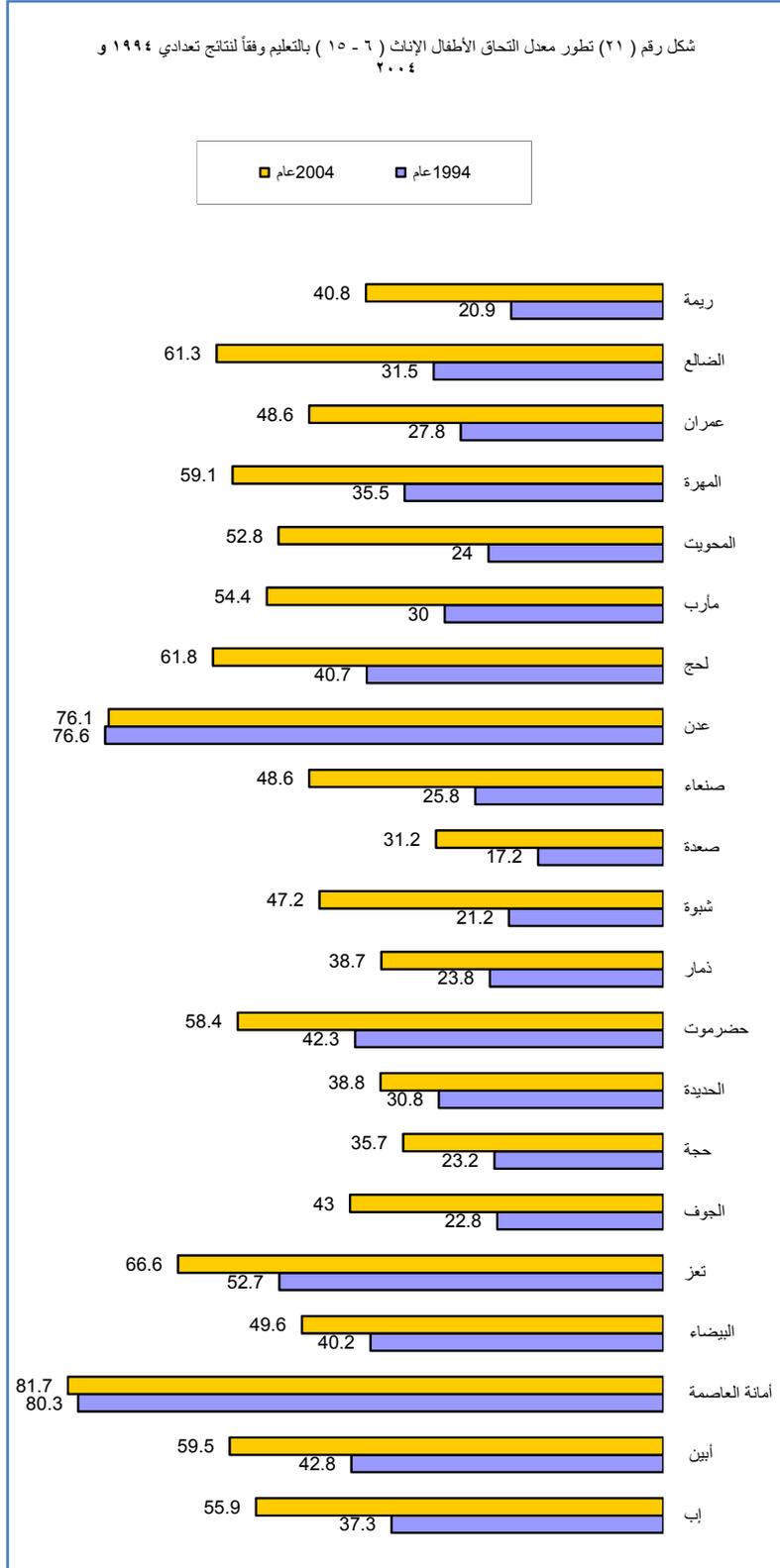
٦٠ WWW.MPIC-Yemen.org

٦١ Education in Yemen, Wikipedia, the free encyclopedia Yemen country profile. Library of Congress Federal Research Division (December 2006)..

٦٢ WWW.MPIC-Yemen.org

63 A. Al-Amri., D. Annuzaili., and A. Al-Deram. (2003). "Overview of the Situation of Children, Women and ECD in Yemen. Early Childhood Development Virtual University (ECDVU).".

أما من حيث أثر الفقر على التسرب، فإن هناك عدداً من الباحثين يؤكدون الآثار الجازمة بالفقر على التسرب. إن عددًا من الدراسات بحثت في انتشار التعليم مثل : تسجيل الطلاب، الجنس، التمويل أو إحرار الطلاب وعلاقة ذلك بالفقر. وتوصلت نتائج تلك الدراسات القاطعة إلى أن هناك عدم مساواة دائمة في التعليم، وعدم المساواة هذه مرتبطة ارتباطاً قوياً بعامل الفقر والجنس. فالأطفال الفقراء عالمياً أقل احتمالاً للالتحاق بحلقة التعليم الأساسي، عن غيرهم من الأطفال الأفضل حالاً. هذه النتيجة أكدت من قبل كل من Filmer and Pritchett اللذين توصلا إلى دليل قاطع من أن نسب تسرب الفقراء من التعليم أعلى من نسب تسرب أولاد الأغنياء بصورة ثابتة^{٦٤}. كما يدفع إلى الحرمان من التعليم



^{٦٤} John Roberts, Centre for Aid and Public Expenditure, Overseas Development Institute, London, March 2003, p. 11

وانخفاض دخل الأسر الفقيرة لتوجيه أطفالها إلى سوق العمل وهو ما يبرز ظاهرة عمالة الأطفال أو ممارستهم للتسول. ويعد ذلك انتقاصاً واضحاً لحقوق الفقراء والأطفال، سواءً في حقهم في العيش الكريم أو حقوقهم السياسية أو القانونية. وتقدر عمالة الأطفال بـ ١٥٨,٨٣٤ من الذكور و١٦٧,٧٧٤ من الإناث وبنسبة ٥.١% و ١٧.٢% على التوالي.

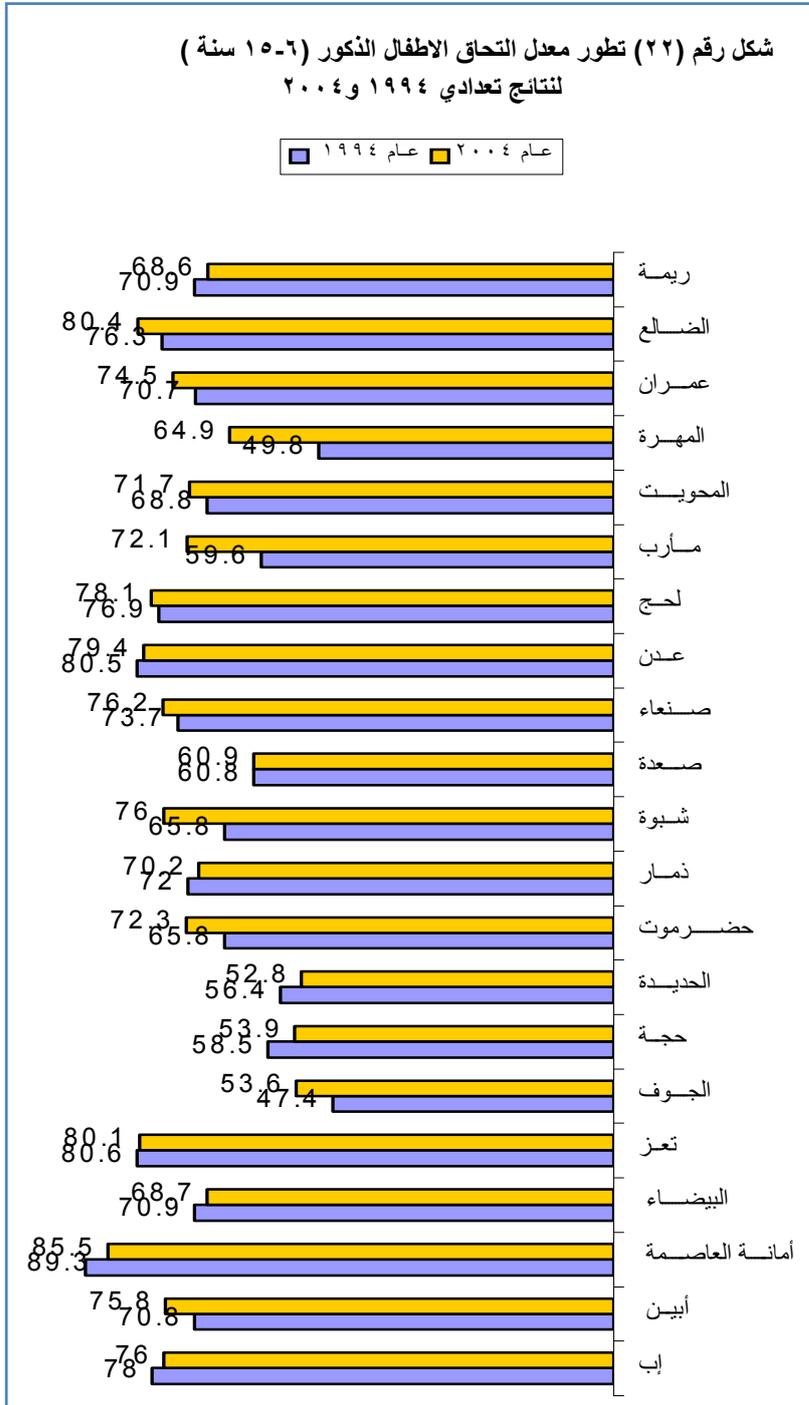
كشفت دراسة حكومية عن أن نحو ٧٠٠ ألف طفل يمضي ما بين ستة أعوام إلى ١٤ عاماً يعملون في شوارع المدن الرئيسية في محافظات البلاد بسبب الفقر ٦٥. كما كشفت دراسة صادرة حديثاً عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأن معدل عمالة الأطفال في اليمن ارتفع خلال العام الماضي إلى ٧٠٠ ألف طفل يمضي من ٤٠٠ ألف طفل عام ٢٠٠٠ يعملون في مهن لا تتناسب مع أعمارهم، وأن مليوني طفل لا يدرسون ٦٦. وأرجعت الدراسة أسباب ارتفاع عدد الأطفال العاملين في اليمن إلى جملة من العوامل أبرزها: العوامل الاقتصادية وتفشي الفقر والبطالة مما يؤدي إلى انخراط هؤلاء الأطفال في سوق العمل لكسب المال وزيادة دخل الأسرة، فالعوامل الاجتماعية تتمثل في انخفاض الوعي الثقافي للأسرة وعدم إدراكها الأضرار الناجمة عن عمالة الأطفال جسدياً ونفسياً وعلمياً، إضافة إلى الأسباب التعليمية وقلة المدارس أو بعدها عن أماكن الطلاب والطالبات مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة عمالة الأطفال وخاصة عند الفتيات، والتسرب من التعليم، فضلاً عن الأسباب القانونية ٦٧.

2008 www.Moheet.com شبكة الإعلام العربية

^{٦٦} Ibid.

^{٦٧} Ibid.

أثر الفقر على التمكين المؤسسي والبشري (الكفاءة الداخلية) في مجال التعليم



تشير البيانات المتاحة إلى أن أعلى نسبة للإعادة تحدث في الصف الرابع من التعليم الأساسي ١٤%، أما نسبة الواصلين إلى الصف الخامس من التعليم الأساسي فقد بلغت حوالي ٧٥.١% عام ٢٠٠٠. وهذا يعني أن معدل الرسوب والإعادة يبلغ في المتوسط ١١%، وبالتالي فإنه عوضاً عن قضاء ٩ سنوات لإكمال التعليم الأساسي، يقضي التلاميذ في المتوسط ١١ سنة مقابل فترة أطول للبنات، والذي يعكس هدراً مادياً وبشرياً. كما أن نسبة أعداد الناجحين من التعليم الأساسي والمنقولين إلى التعليم الثانوي قد ارتفع من ٧٣.٦% عام ١٩٩٠ إلى ٧٧.١% عام ٢٠٠٠، مما يعكس تطوراً ملحوظاً في كفاءة نظام التعليم ٦٨. مؤسسات التعليم في

اليمن، من رياض الأطفال حتى الجامعات، أصبحت مكتظة بالطلاب، ويصف أحد الباحثين المناهج، وطرائق التدريس، وفلسفة التربية في اليمن بأنها مزرية ومتخلفة، إلى درجة أن التعليم

^{٦٨} Ibid.

أصبح تقريباً مهزلة. فقد يجد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أثناء إلقاء دروسهم عدداً من الطلبة لا يقدرون على كتابة أسمائهم بطريقة صحيحة. عدد منهم تخرجوا من الجامعة دون امتلاك المهارات الأساسية، فهم غير قادرين على الالتحاق بسوق العمل، ولا قادرين على خلق وظائف خاصة بهم، ومن ثم قدرهم هو الانضمام لسوق العاطلين الضخم الذي تصل فيه نسبة البطالة ٣٥-٤٠% من قوة العمل ٦٩. تشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة بين خريجي الجامعات تصل إلى ٥٠%. كما أن خريجي الثانوية العامة يفضلون الالتحاق في التخصصات الإنسانية والاجتماعية بسبب تعليمهم الرديء الذي تلقوه من التعليم الأساسي حتى الثانوي (٩٠% من طلاب الجامعات ملتحقين في الكليات الأدبية والإنسانية والتي تقدم جودة تعليمية رديئة). ويشير الباحث إلى أن مساهمة التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص في التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في اليمن تقريباً غير متوفر ٧٠.

إطار رقم (٧) أهم جوانب القصور المؤسسي والبشري المؤثرة سلباً على معدلات الالتحاق بالتعليم ومخرجاته.
<ul style="list-style-type: none"> • تدني نوعية المناهج، حيث تركز على المعارف النظرية، وتهمل المهارات والجوانب التطبيقية، مما يؤدي إلى انخفاض في نوعية ومواءمة التعليم المقدم للتلاميذ. • ضعف القدرة المؤسسية لقطاع التعليم الأساسي، وعدم القدرة على مواجهة الاختناقات القائمة، والمتمثلة في تزايد كثافة الفصل من الطلاب في المناطق الحضرية، وعدم جاهزية المباني المدرسية (٤٠% من المدارس غير صالحة)، وسوء توزيع المدرسين، والعجز في عدد الفصول المطلوبة، ونقص في الموارد المالية اللازمة لإصلاح وصيانة الصفوف والمدارس القائمة. • تدني مستويات التدريب والتأهيل للمعلمين، وضعف القدرات المؤسسية بدءاً بالوزارة وانتهاء بالمدارس، ومشاركة مجتمعية ضعيفة. • ضعف حساسية تخصيصات التعليم من الإنفاق الحكومي لفجوة النوع الاجتماعي، وللجوة الريفية الحضرية. • عدم كفاية المباني المدرسية لاسيما مدارس البنات، وعدم صلاحية عدد منها حيث ما زال هناك عدد من المباني المدرسية غير مصممة أصلاً كمدارس. ناهيك عن بعدها عن التجمعات السكانية.

نتائج نفقات التعليم غير مشجعة، فنسبة الأمية ما زالت مرتفعة، والمخرجات التربوية غير مشجعة. وقد يكون هذا عائداً إلى أن أكثر من ٩٠% من نفقات التعليم تذهب كنفقات جارية، والبقية الباقية تخصص للاستثمار في التعليم كبناء المدارس وتجهيزاتها والتي لا تفي بأي حال من الأحوال لهذا الغرض^{٧١}.

يعاني قطاع التعليم في اليمن من اختلالات عديدة أولها ضعف الإنفاق الحكومي، والذي ظل يتأرجح ما بين ١٦%، ١٤%، ١٥% من إجمالي النفقات العامة للدولة، خلال

الأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦م على التوالي، و٥% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نفقات لا تلبى المتطلبات الضرورية لمواجهة التوسعات الجديدة أو لتحسين العملية التعليمية، والتي يقدرها خبراء التربية بنسبة قد تتراوح ما بين ١٨% إلى ٢٠% من إجمالي النفقات العامة للدولة، وما بين ٦% إلى ٨% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي^{٧٢} وثاني هذه الاختلالات يكمن في تدني نسبة الالتحاق بجميع مراحل التعليم والتي تقدرها البيانات الرسمية بـ ٧٢%، للتعليم الأساسي عام ٢٠٠٦م لكلا الجنسين،^{٧٣} فيما تشير بعض التقديرات غير الرسمية إلى أن نسبة الالتحاق بالتعليم

^{٧١} Mohammed al-Maitami, Education as a strategic deterrent in a backward society (Yemen as a case, 2008). www.al-bab.com.htm

^{٧٢} Ibid.

^{٧٣} Ibid.

^{٧٤} - وزارة التربية والتعليم، مؤشرات التعليم، ٢٠٠٥/٢٠٠٦م ص ٨٠٧.

^{٧٥} - المرجع السابق، ص ٢٦.

الأساسي لا تتجاوز ٦٣.٥%، من إجمالي السكان في الفئة العمرية (٦-١٤ سنة)، كما تراجعت نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م بنسبة ٩% عما كانت عليه في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢م^{٧٤}، وكذا في التعليم الجامعي (الحكومي) فقد تراجعت نسبة الملتحقين إلى ٩٥.٩% عام ٢٠٠٦م عما كانت عليه في سنة الأساس ٢٠٠٣م^{٧٥}، وزادت نسبة التسرب بين الفتيات بالتعليم الأساسي، إذ أنه من بين كل ١٠٠ فتاة تلتحق بالصف الأول إذ لاتصل إلى نهاية التعليم الأساسي سوى (٢٣ فتاة) فقط^{٧٦}، أي أن نسبة التسرب بين الفتيات قد وصلت إلى أعلى نسبة لها وهي ٧٧% من إجمالي الملتحقات بالتعليم الأساسي. وهذه المؤشرات تعكس حقيقة التسرب الكبير للطلاب في جميع مراحل التعليم العام والعالى، وهي حالة عامة ترجع إلى ارتفاع نسبة الفقر بين السكان، وتدفع بالكثير من الأسر إلى حرمان الفتيات من التعليم، كما تفضل أن يذهب أبناؤها الذكور للبحث عن فرصة عمل لعل ما توفره من دخل قد يغطي ولو جزءاً يسيراً من تكلفة النفقات الضرورية للحياة، فضلاً عن توفير مصاريف الدراسة، التي أصبح الكثير من الأسر غير قادرة على توفيرها لأبنائها في ظل الظروف المعيشية الصعبة، أما الاختلال الثالث في العملية التعليمية، فإنه يتمثل في تدني مستويات التحصيل العلمي، وتنامي ظاهرة الغش في الامتحانات، الأمر الذي ساهم في ظهور الأفكار المتطرفة وارتفاع نسبة الجريمة، والسبب يرجع إلى طبيعة السياسات التعليمية، التي تلزم الجامعات بعدم قبول خريجي الثانوية العامة التي تقل تقديراتهم عن ٧٠%، وتحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية، بما يجعله لا يستوعب حتى أصحاب المعدلات المطلوبة، مما يجعل الآلاف من خريجي الثانوية العامة خارج أسوار الجامعات بدون توفير الفرص التعليمية البديلة، والمتمثلة في التعليم المتوسط في كليات المجتمع ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني، إذ تؤكد البيانات الرسمية أن نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والمهني لم تتجاوز ٢.٢% من إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي عام ٢٠٠٦م^{٧٧}، وهذا مؤشر آخر يدل على الاختلال في توفير فرص الالتحاق، بين التعليم العام والعالى من جهة والتعليم الفني والمهني من جهة أخرى، ويتضح هذا الاختلال بصورة أكبر عند مقارنة نسب الإنفاق، لأنواع المختلفة من التعليم، فنسبة التعليم الفني والمهني هي ٦.٢% من إجمالي الإنفاق على التعليم عام ٢٠٠٦م وهي أعلى نسبة يحققها حتى الآن.^{٧٨}

وتشير هذه المعطيات إلى أنه وعلى الرغم من محدودية فرص التعليم في مراحلها كافة، فإن نسب التسرب الكبيرة تقلص هي الأخرى من هذه الفرص، حيث وصلت نسبة التسرب وفقاً لبعض التقديرات إلى حوالي ٥٠% من إجمالي الملتحقين بالتعليم الأساسي.^{٧٩}

كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى عزوف الكثير عن التعليم، الذي لم يعد يحقق (من وجهة نظرهم) أي درجة من المكانة الاقتصادية أو الاجتماعية للفرد، فيما الحصول عليه أصبح يكلف الكثير من النفقات، والتي تعجز الكثير من الأسر عن تحملها في ظل ارتفاع معدلات الفقر بين السكان، نظراً لتدني الدخل الشخصية وارتفاع نسبة التضخم المزدوج، يقابله تدني مستوى الخدمات المقدمة

^{٧٤} - وزارة التربية والتعليم، المرجع السابق، ص

^{٧٥} - المرجع السابق، ص ٦٣

^{٧٦} - المرجع السابق، ص ٢٦

^{٧٧} - نفسه

^{٧٨} - وزارة التربية والتعليم، مرجع سابق، ص ٢٨

^{٧٩} - أحمد سعيد الدهي، مرجع سابق، ص ٨٥

كالتعليم والصحة، والتي يفترض أن تقدمها الدولة مجاناً للفقراء والالتزام بالنص الدستوري بالمادة (٥٤)، حتى تخفف من خطورة التفاوت في الدخل الشخصية. ومن ذلك لأعجب إن وجدنا ظاهرة الأمية الأبجدية في اليمن ما تزال عالية جدا ٤٥.٣% من إجمالي السكان، (١٠ سنوات فأكثر) وبعد مرور ما يقرب من نصف قرن من الزمن على قيام الثورة التي كان من أهم أهدافها القضاء على الجهل والفقر والمرض! هذا الوضع يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك نسبة كبيرة من السكان في اليمن يقعون تحت مفهوم الاستبعاد الاجتماعي، الذي يتعارض مع مبدأ الفرص المتكافئة من ناحيتين أولاًهما، أنه يؤدي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، وثانيهما، أنه يشكل - واقعياً - إنكاراً للفرص على صعيد المشاركة السياسية.^{٨٠}

التعليم ذو النوعية الجيدة مفتاح نجاح التنمية

التعليم والمعرفة العلمية المتساقان مع عصرهما واكتساب المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وكذلك البحث العلمي الذي يفتح آفاق الإبداع والابتكار والمشاركة في صنع الحضارة العالمية، تستطيع تعويض نقص الموارد الطبيعية كأساس للنهضة والتنمية. لأن كثيراً من المجتمعات الفقيرة في مواردها الطبيعية وفي مصادر الثروة نجحت في تجاوز هذا النقص عن طريق الاستثمار في الإنسان ليصبح أثمن رأسمال، يُؤد الثروة وينتج الخيرات والمعارف. وهذا ما أصبح كثيرون في اليمن وفي المنطقة العربية يعرفونه ويرددونه، لكنهم لا يجيبون عن سؤال أساسي وهو: "أي تعليم يمكن أن يكون بديلاً عن نقص الموارد وأن يَشيد قاعدة راسخة للنهضة والتنمية ومكافحة الفقر؟". وبدون الإجابة الدقيقة على هذا السؤال يمكن أن نجد أنفسنا أمام تعليم ينتشر ولا نحقق النتائج المنتظرة، فيكون هذا النوع من التعليم طريقاً إلى الإحباط وازدياد التذمر والقلق، لأن توقعات المتعلمين لتحسين حياتهم كبيرة، في سوق عمل لا يجدون فيه فرص العمل والكسب للتمتع بالحد الأدنى من الحياة الكريمة التي يطمحون إلى تحقيقها.

وهكذا فإن التعليم الذي تحتاجه اليمن للتعويض عن نقص الموارد هو التعليم الحديث ذو النوعية المتطورة، الذي يُدرّس وعيّه على حاجة سوق العمل، ليس في اليمن فحسب، بل في السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي (باعتبارهم جيراننا المباشرين) وفي العالم كله (ولنتذكر أن البلدان المتقدمة حين تعد قواها العاملة تحرص على أن تكون مؤهلة لأية فرصة عمل في أي مكان في العالم مع أنها ليست مصدرة للقوى العاملة كما هو حالنا في اليمن). وما دامت موارد اليمن محدودة، ومعدل النمو السكاني مرتفعاً، وحتى يكون هذا النمو السكاني قوة إنتاج وليس عبئاً على التنمية، ينبغي بذل كل الجهود في مجال التعليم والتأهيل واكتساب المعارف والمهارات والخبرات ليسهم كل إنسان في تحسين شروط الحياة وفي زيادة إنتاج الخيرات والمعارف. فإلى جانب ما يمكن أن يؤدي إليه تطوير الموارد البشرية من قفزة في مجال التنمية على المستوى الوطني، أثبتت تجارب بلدان عديدة أن تأهيل القوى العاملة وتزويدها بمعارف ومهارات يحتاجها سوق العمل الدولي يمكن أن يكون بوابة لتطوير بلدانها عن طريق اكتساب تجارب وخبرات ونقلها إلى بلدها،

^{٨٠} -عالم المعرفة، الاستبعاد الاجتماعي، العدد (٣٤٤) تحرير جون هيلز و آخرون، ترجمة وتقديم: د/ محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: أكتوبر ٢٠٠٧م ص ٨٥

واستدرار رأس المال للاستثمار في ذلك البلد، وفتح أسواق لمنتجاته في بلدان المهجر، وهذا ما قد يسهم في تغيير مفهوم هجرة الأدمغة عبر التقليل من أثرها السلبي وتحويله إلى عامل إيجابي ينقل المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال ويحرك النمو في البلدان المصدرة للقوى العاملة.

إطار رقم (٨) التعليم في خطط واستراتيجيات التنمية اليمنية

حددت إستراتيجية التعليم الأساسي التزام الدولة بتأمين التعليم الأساسي لجميع الأطفال لمن هم في سن الإلزام (٦-١٤) مع توسيع ورفع كفاءة التعليم في مراحله اللاحقة. كما أكدت إستراتيجية التعليم الأساسي على هدف إصلاح وتطوير نظام التعليم الأساسي، وتستهدف الرؤية الإستراتيجية لليمن (٢٠٢٥) تعميم التعليم الأساسي، وإدخال التحول الهيكلي في نظام التعليم، ليصبح قادراً على مواكبة التطورات العلمية والتقنية وتلبية احتياجات اليمن مستقبلياً. أما الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥ فقد حددت بأن مساهمة الدولة لقطاع التعليم سوف تستمر، من حيث توفير الاعتماد لبناء المدارس، وزيادة مخصصات الصيانة والتشغيل. كما استهدفت رفع معدل القبول الصافي بالصف الأول من التعليم الأساسي بحوالي ١٢% خلال فترة الخطة، ورفع نسبة القيد الإجمالي إلى ٦٩.١%. وأكدت إستراتيجية التخفيف من الفقر على الأولوية لقطاع التعليم الأساسي وإتاحة المجال أمام الجميع للالتحاق بالمدرسة مع التركيز على رفع معدل الالتحاق للبنات إلى ٦٩.٠% في الفئة العمرية ٦-١٤ سنة عام ٢٠٠٥. كما دعت إلى زيادة نصيب التعليم الأساسي من الإنفاق بحوالي ١٠% كما أكدت على ضرورة استكمال إصلاح قطاع التعليم.

ينبغي أن يكون التعليم في اليمن من حيث نوعيته أعلى من نوعية التعليم في الدول المجاورة، والتي تشهد حالياً نهضة تعليمية غير عادية، حتى تحتاج هذه الدول إلى العمالة اليمنية، وتستطيع هذه العمالة أن تنافس الهنود والفلبينيين والتايلنديين والباكستانيين والصينيين في سوق عمل الدول المجاورة. ودون إصلاح نظامنا التعليمي ليكون قادراً على المنافسة، فإنه حتى لو وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على قبول اليمن في عضوية المجلس (وهو أمر قد يتحقق في النهاية، ربما بعد وقت طويل بحكم الجوار وحاجة السوق السعودي والخليجي للتوسع، ويعتمد تقصير المدة على قدرتنا على تحقيق معدلات تنمية ملموسة

وإتباع سياسات رشيدة)، فإن تأهيل عمالنا وخرّيجينا (ومن بينهم مهندسون) حالياً لا يجعلهم قادرين على الاستفادة من هذه الفرص. فهذا السوق يستخدم معارف وتقنيات ومهارات لا يوفرها نظامنا التعليمي، وبتحسين مستوى التعليم والتأهيل وإعطاء أولوية للبحث العلمي نستطيع أن نزيد الإنتاج في الداخل ونحسن مستوى معيشة السكان من جهة، وأن نجعل المنطقة المجاورة، بل والعالم، يستفيد من الكفاءات اليمنية، وسيكون هذا طريقاً لمكافحة الفقر، وباباً لاكتساب مهارات وخبرات جديدة ومتطورة، واستدرار رأس المال للاستثمار في اليمن، وفتح أسواق للمنتجات اليمنية في كل مكان يتواجد فيه اليمنيون في عالم يسهل الانتقال إليه والتواصل فيما بين مناطق المختلفة بسرعة.

إمكانات اليمن في تحقيق أهداف التنمية للألفية في مجال التعليم:

قامت الدولة بزيادة النفقات على التعليم الأساسي حيث خصصت حصة لذلك بلغت ١٧.٢% من النفقات العامة في عام (٢٠٠٣)، و (١٦.٩٧%) في عام (٢٠٠٤) والتي تعادل ٤.٥% من GDP. لقد لوحظ ازدياد عدد المدارس الأساسية من (٩٩٣٠) مدرسة في عام (٢٠٠٠) إلى (١٠٢٩٣) مدرسة في عام ٢٠٠٢ و (١٠٦٨٤) في عام (٢٠٠٤). كما أن عدد الفصول زادت هي الأخرى

<p>إطار رقم (٩) أهم التحديات التي تكبح قدرة اليمن على تحقيق أهداف الألفية في مجال التنمية البشرية والتخفيف من الفقر البشري.</p>	<p>من (٩٧٤٦٢) فصلاً في عام (٢٠٠٣) إلى (٩٨٣٢٩) في عام (٢٠٠٤). على وجه الخصوص، أكثر من ثلثي هذا العدد من الفصول والمدارس، بما في ذلك المدارس الخاصة، بنيت في المناطق الريفية^{٨١}.</p> <p>كما أن زيادة نسب الالتحاق الإجمالية ارتبطت بإعفاء الرسوم المدرسي^{٨٢}، وبسبب توفر برامج التغذية المدرسية للأطفال من الأسر الفقيرة حيث دعمت مثل تلك البرامج (١٠٦١٦٩) طالبة في (١٢٧٢) مدرسة. في عام (٢٠٠٤)، قدمت وجبات تغذية جافة واستفادت (٢٤٨٢٤٤) طالبة في التعليم الأساسي من تلك الخدمة^{٨٣}. على الرغم من ذلك، تواجه اليمن عدداً من التحديات للوصول إلى أهداف التنمية للألفية في مجال تعميم</p>
<ul style="list-style-type: none"> • محدودية القدرة على الاستمرار في توفير البيئة المواتية للنمو الاقتصادي المستقر (٥%)، والارتفاع بكفاءة استخدام الموارد المتاحة، وزيادة فرص العمل. • تدني مستوى تقديم الخدمات العامة، خاصة التعليم والصحة العامة، واللذين يمثلان عوامل مساعدة ودافعة لعملية النمو والتخفيف من الفقر. • عجز القدرات المتاحة في الحد من التدهور البيئي في المناطق الحدية، حيث يقطن غالبية فقراء الريف، ويعتمدون في معيشتهم على بيئات منخفضة الإنتاجية مما يؤثر سلباً على البيئة والتنوع البيولوجي. • ندرة الإمكانات المتاحة لتزويد الفقراء والأكثر فقراً بأسباب الحياة، ورفع مستويات دخولهم ومعيشتهم من خلال تنفيذ برامج التنمية والمشاريع الريفية وبرامج تمويل المشروعات الصغيرة للفقراء. • تدني مستوى قدرات الحكم المحلي والمجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ للمشروعات التنموية والبرامج التي تحد من توسع فجوة الفقر. • صعوبة الاستمرار في الحفاظ على معدل تضخم عند مستوى متدن يحافظ على القوة الشرائية لدخول الفقراء لتلبية احتياجاتهم الأساسية ويوفر بيئة مواتية لزيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حد سواء. • ضعف الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية. 	

التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن قوانين الجمهورية اليمنية توفر التعليم المجاني وتجعله إلزامياً لكل من هو في عمر ٦ إلى ١٥ عاماً، إلا أن التقارير تشير إلى أن الحضور الإلزامي للمدارس لم يفرض بعد، هذا العجز القائم أكدته الإحصائيات الصادرة من الأمم المتحدة. في عام (٢٠٠٢) فقط ٧٢% من سكان عمر المدرسة التحقوا في التعليم الأساسي؛ كما أن التحاق الإناث كان أقل - فقط ٥٩%. وفي نفس العام، ٣٥% من سكان عمر المدرسة التحقوا بالتعليم الثانوي، شاملاً فقط ٢١% من الإناث. هذه الأعداد المتدنية هي انعكاس للعجز المنتشر في البنية الأساسية. فالتسهيلات المدرسية والمواد التربوية تتصف بجودة رديئة، كما أن عدد الفصول الدراسية قليلة جداً، كما أن هناك عدم كفاية المعلمين. كما تشير التقارير الرسمية إلى أن نسبة كبيرة

^{٨١} Education in Yemen. Wikipedia, the free encyclopedia Yemen country profile. Library of Congress Federal Research Division, December, 2006

^{٨٢} Ministry of Education, Household & School Survey on the Impact of School Fees Abolition, 2007, p.4

^{٨٣} Education in Yemen. Wikipedia, the free encyclopedia Yemen country profile. Library of Congress Federal Research Division, December 2006

من السكان من الفئة العمرية المناظرة للتعليم الأساسي (٦-١٤ سنة) لا زالت غير ملتحة بالتعليم، وقد تنضم إلى صفوف الأميين في المستقبل

إن اليمن ما تزال بعيدة عن تحقيق هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، وردم الفجوة بين الذكور والإناث وبين الحضر والريف كحق من حقوق الإنسان الذي كفلته التشريعات الدولية والمحلية للإنسان في اليمن، ما لم تتخذ خطوات نوعية للنهوض بالتعليم الأساسي وهذا يتطلب إنشاء وتحسين المباني والفصول المدرسية، وتوظيف المدرسين وتحفيزهم، وتحسين نوعية التدريس والمناهج الدراسية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في التعليم ورصد الأموال بسخاء بما يحقق الاستثمار الفاعل في التعليم.

الثقافة والمعرفة

إن العلم قوة معرفية وثقافية في عالم اليوم وفي عصر العولمة والتنافس على إنتاج المعرفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسعي الحثيث على امتلاك وإنتاج المعرفة والحق في الحصول عليها، باعتباره رأسملاً رمزياً إنسانياً من المفترض إباحته وتداوله كمعرفة علمية وثقافية بين الجميع، غير أن الفقر والامية يمثلان أهم المعوقات التي تحول بين تنمية القدرات البشرية وتطور المجتمعات وازدهار الثقافة والمعرفة داخل شعوبها، فالفقر والامية يمثلان عار العصر في واقع اليوم، إذ أن الفجوة تزداد اتساعاً بين الدول الفقيرة والأكثر فقراً، وبين الدولة الغنية والأكثر غنىً والدول التي تنتج ثقافة ومعرفة علمية وثقافية مبتكرة، وبلدان لا تنتج معرفة وثقافة وتعيش على الهامش في مجال التطورات العلمية والثقافية، وبالذات الاتصالات والمعلومات والبيولوجيا، وما أفضت إليه من منجزات تكنولوجية باهرة، لا تتوقف عن التغيير أبداً وعن التطوير الخلاق للعديد من المعطيات الموضوعية والرؤى الثقافية السائدة.

ولهذا أصبحت العولمة ذات دلالة أيديولوجية تختلف باختلاف الرؤى والمواقف إزاء الأوضاع الثقافية والقومية الدولية، كما تختلف بمدى الاستيعاب المعرفي للتطورات العلمية.. ولطبيعة التعامل مع منجزات التكنولوجيا والتوظيف المجتمعي والإنساني لها.^{٨٤}

وعلى الرغم من كثرة الأدبيات التي تتناول ظاهرة الفقر والعولمة، ليس على الصعيد المحلي والعربي فحسب، بل على الصعيد الدولي وعلى الخصوص بما يتعلق بموضوع التسليح الثقافي والمعرفي، حسب التخصصات العلمية والمعرفية المتعلقة بحياة الإنسان والطبيعة بكل مكوناته ومكوناتها، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وما في داخل الطبيعة وعلى سطحها بما في ذلك الطبيعة الاصطناعية (التخليق) حيث أصبح الزمان والمكان يتلاشيان والحدود تنهار لصالح الشركات المتعدية القومية والتي يطلق عليها اليوم القرية الكونية أو العالمية، ولكن لصالح من تساءل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م، وبجملة واحدة؟ إنها لصالح ٢٠% من سكان الأرض الأغنياء الذين يمتلكون الثروة والمعرفة العلمية الحديثة، في حين يهشم بقية الـ ٨٠% من

^{٨٤} (محمود أمين العالم ص ١٩-٢٠، ١٩٩٩م).

سكان القرية العالمية بسليبياتها وإيجابياتها. تحت مبرر أن السوق ينظم نفسه بنفسه، الأمر الذي أدى إلى بروز الأزمة المالية العالمية حالياً، وهي أزمة اقتصادية عميقة، سوف تكون لها آثارها على البلدان النامية بشكل كبير، وتزداد رقعة الفقر فيها اتساعاً نتيجة تقليص حجم المساعدات والقروض التي تمنح لهذه البلدان ومن بينها اليمن التي خفضت في ميزانيتها العامة للدولة وبالذات ما يتعلق بالنفقات التشغيلية التي تخص المشاريع التنموية بـ ٥٠% ، وهذه من أولى النتائج للأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط الذي يعتمد عليه اليمن اعتماداً شبه كلي في دخلها القومي بالإضافة إلى العوامل الأخرى المتمثلة في الفساد وانعدام الأمن وظاهرة الإرهاب وهي عوامل تحد من استقبال ولعل ذلك سيفاقم رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار في اليمن، مما يؤدي إلى ازدياد رقعة الفقر واتساعها، الأمر الذي سوف يفاقم من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتسوء معيشة الغالبية العظمى من السكان، وتحول دون قدرتهم على الإنفاق وتلبية الحاجات الضرورية منها، والتركيز في الإنفاق على الغذاء الضروري منه للاستمرار في البقاء، كما أن نسبة فقر الغذاء سوف تتسع وتزداد عما هي عليه في أوساط السكان عما هي عليه حالياً ١٣%، مما سيحرم تلك الأوساط السكانية من تلبية الحاجات الضرورية الأخرى، ناهيك عن الثقافة والعلم والمعرفة في بلد يعد من البلدان الأكثر فقراً والأقل نمواً ودخلاً.

فإذا كان خمس سكان العالم يعيشون في أعلى البلدان دخلاً تبلغ حصتهم فيه ٨٦% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما يحصل خمس سكان العالم ممن يعيشون في أقل البلدان دخلاً ١% فقط في حين يستحوذ على أسواق صادرات العالم على ٨٣%، بينما النسبة لخمس سكان العالم في أقل البلدان دخلاً ١% فقط، كما يحصل الخمس من سكان العالم على ٦٨% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين أن النصيب من هذه الاستثمارات في أقل البلدان نمواً تصل نسبته إلى ١%، وفي مجال شبكة التليفونات، يستحوذ الخمس على ٧٤% من الشبكة، بينما تصل هذه النسبة في خمس سكان العالم الأقل نمواً ١.٥%، وفي العقد الماضي الذي شهد تزايد تركيز الدخل والموارد والثروة بين الناس، والشركات والبلدان، فبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي يعيش فيها ١٩% من سكان العالم تبلغ حصتها من التجارة العالمية في السلع والخدمات ٧١% كما تبلغ حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٥٨% ويوجد فيها ٩١% من مستخدمي شبكة الانترنت.^{٨٥}

فالتطور في مجال العلم والمعرفة والتكنولوجيا أضحت الأساس في عملية الإنتاج، وصارت المعرفة العلمية هي القوة الجبارة التي فتحت آفاقاً لا تحد في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال، دمج كل من العلم والإنتاج، وتغيير أسلوب العمل، الذي يميز العصر الراهن، بتفوق العمل الذهني – المعرفي – وتطبيقاته في مجالات علوم الكمبيوتر والاتصالات والهندسة الوراثية (البيولوجيا)، فقد أظهرت نتائج الأبحاث العلمية في هذه المجالات، أنها تؤدي بثمار اقتصادية لم تكن متوقعة من قبل، وأن عائداتها تقفز إلى أرقام فلكية لكل تلك المجتمعات التي تحتكر تلك العلوم ونتائجها التكنولوجية.

^{٨٥} تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ٣

فبتطور العلم والمعرفة والتكنولوجيا ونتائجها المعرفية، تحولت إلى معلومات سلعية، وصار العلم بأعمده الثلاثة الممثلة، في تحطيم نواة الذرة، وفك شفرة نواة الخلية، والكمبيوتر وما رافقته من فتوحات في مجال المعارف العلمية التي أنتجتها تلك العلوم، وما خلفته من فيض من المعارف ورؤوس الأموال والثروات الطائلة، بعد أن تحولت تلك المعارف وتطبيقاتها إلى صناعات تنتج سلعاً متنوعة من التكنولوجيات التي قادت إلى التشغيل الذاتي، والتسريع من العمليات الإنتاجية ودورها، وحتى لا تتقدم تلك المعارف العلمية، فإن المعرفة العلمية كثافة منجزة ومعلوماتية، تتطلب القدرة على المعالجة، من هنا " تم الاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الاتصالات، وتكنولوجيا الحاسبات فظهرت تكنولوجيا المعلومات، وقامت النظم الحديثة للمعلومات بمالها من طاقات هائلة على التخزين والمعالجة والنقل، وأتاحت بذلك وسيلة سريعة لعدد من الناس، والمؤسسات العامة في مجال البحث عن المعلومات، وهكذا أصبحت المعلومات مورداً اقتصادياً.. وهي سلعة لها سوقها الواسعة محلياً وعالمياً... إذ صناعة المعلومات بسمات فريدة، فهي صناعة كثيفة العلم، كثيفة رأس المال، وتتميز بقدر كبير من التركيز، وتنتج لعدد كبير من الأسواق وهي صناعة متعددة الجنسيات، وتمثل درجة عالية من تدويل رأس المال.^{٨٦}

أثر الفقر على الثقافة في اليمن:

تعتبر نسبة الفقر بين السكان في اليمن، من أعلى المعدلات في العالم، إذ أنها تصل إلى مستوى قياسي تقدر بحسب هذا التقرير بأكثر من ٥٠% وبنسبة البطالة بأكثر من ٣٥% من مجمل قوة العمل أما الأمية فتقدر بأنها في أوساط الذكور ٢٩.٦% وبين الإناث ٦١.٥% حيث تصل الأمية في اليمن بين السكان إلى حوالي ٤٥.٢% طبقاً لإحصاءات التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م،^{٨٧}

وهي نسبة مبالغ في تقديرها إذ أن الفقر والبطالة المتفشية في أوساط السكان تحولان دون الالتحاق بالتعليم في أوساط الأطفال الذين هم في سن الالتحاق في التعليم الأساسي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن نسبة الأمية في أوساط الإناث تزداد ارتفاعاً لعدة عوامل أهمها: الفقر والبطالة وإلى وجود ثقافة ذكورية متأصلة وتقليدية تفضل تعليم الذكور على الإناث، كما أن هناك ظاهرة جديدة تشير إلى أن نسبة الأمية في المحافظات الجنوبية والشرقية في أوساط الإناث من صغار السن تزداد اتساعاً، إذ أن الأم متعلمة بينما بناتها أميات.

وكل ذلك يعكس نفسه على الواقع الثقافي والمعرفي للمجتمع اليمني الذي لا تزال فيه الثقافة في أدنى مستوياتها وخطاب الحداثة والتحديث وثقافة التسامح والقبول بالآخر تظهر على استحياء في مقابل سيادة الخطاب الثقافي والفكري التقليدي وبالأخص الديني المتطرف أو السلفي المعوق والمضيق على مساحة الحرية والإبداع في التفكير الحر والمستنير، إذ أن التعددية السياسية وحالة

^{٨٦} تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ٢٨

^{٨٧} د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة الكويتية، مارس ١٩٩٠م ص ٢٨، ٣٩، ٤٠.

التوجه الديمقراطي المتعثر في المجتمع اليمني، لم تصل بالخطاب الثقافي والمعرفة العلمية إلى مستوى يعتدّان به، فما زالت الثقافة في المجتمع تراوح بين الثقافة التقليدية الموروثة من عهود سابقة، كالأعراف والتقاليد القبلية، تساندها الثقافة الدينية السلفية، والفلكلور الشعبي، ويأتي نصيب الحداثة والتحديث بمثابة النذر اليسير. وهو الأمر الذي يعكس الوضع الاقتصادي بما فيه من تدني مستوى المعيشة واستفحال ظاهرة الفقر والبطالة والأمية في أوساط السكان، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الثقافة التقليدية ومرجعياتها التي تعمل على تكريس قيم الجمود الثقافي بمفاهيمه وسطوته في عرقلة عملية التنمية والتحديث، فالتنمية قوة عندما تصبح ثقافة ومعرفة الغاية منها هي: إنتاج القيم والأفكار التي تستند على امتلاك الوعي بالحرية، وفك الارتباط مع تقاليد الطاعة والامتثال لما هو قائم ومعد سلفاً، والولوج إلى مملكة الحرية الشخصية وبناء المجتمع المدني، القائم على التعدد والاختلاف والديمقراطية والمواطنة المتساوية، وحرية الاعتقاد، فالثقافة والمعرفة في اليمن ما تزالان تكرسان نكرس الثقافة التقليدية، بقيمها وعاداتها الجمود الاجتماعي والثقافي "وتعرقلان عملية التنمية والتحديث والميل إلى التقليد، وتقبل كل ما هو قائم بكل سلبياته، من غير تجديد وعدم الاهتمام بتطوير السلوك وأساليب التعامل، وعدم القدرة على بلورة قيم مشتركة تعمل على قيام متحد اجتماعي وتزليل الوعي الزائف تجاه- النظرة الدونية للمرأة ولدور العلم والمعرفة والتقنية في التغيير والتنمية، كما أن الثقافة السائدة تقوم على التهميش لقيم العمل المحفزة للتجديد والنهوض والتغيير... ولا تؤثر في تفصيل دور مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والنخب الثقافية، وتحديد النظم الاجتماعية القائمة والانتقال بها إلى ثقافة المواطنة المتساوية، وسيادة القانون وصون الحقوق والحريات العامة والخاصة، وإنهاء استمرار دور البنية القبلية بأعرافها وقيمها مع دور الدولة، واعتبارها مراجع بديلة لمؤسسات الدولة الرسمية في الاتصال مع أفراد المجتمعات المحلية والتعامل مع الأعراف القبلية القائمة على التسويات الاجتماعية من خلال الاستعانة بالمشائخ والوجهات الاجتماعية وتكريس الولاء القبلي والنفوذ المشيخي وهيمنتته على المجتمع المحلي خاصة والمجتمع بشكل عام.

كما أن ضعف ومحدودية المؤسسات الثقافية في اليمن يجعلها لا تؤدي دورها الإيجابي والفاعل في التنمية الثقافية والمعرفة العلمية، إذ يقتصر نشاطها على المناسبات الموسمية للأعياد الوطنية، ومعظم تلك المؤسسات العامة والخاصة لا تسهم إلا بدور ضئيل في المجال الثقافي وذلك بسبب الغياب الكامل لرسم سياسة ثقافية واضحة المعالم في إدارة النشاط الثقافي وإيجاد بنية تحتية متكاملة وشاملة لجميع مناطق اليمن تعمل على تنمية القدرات والاستعدادات الكامنة في المجتمع، من خلال مؤسسات البحث العلمي والاهتمام بالتعليم ومناهجه القائم على فلسفة متكاملة، وتطبيق إلزامية التعليم الأساسي لكل السكان ممن هم في سن الالتحاق بالتعليم، ونشر الكتاب ودعمه، وكذا إقامة المكتبات العامة في جميع المراكز الحضرية في الجمهورية وتزويدها بكل الوسائل التي تتطلبها التنمية الثقافية مثل إنشاء قصور الثقافة والمسرح والسينما ومعاهد الفنون الموسيقية والتشكيلية، إذ أن اليمن تفنقر إلى ذلك بشكل كبير، فعدد المكتبات لا تزيد عن ١٩ مكتبة عامة و ٨ مكتبات للأطفال مركزه معظمها في أمانة العاصمة كما أن إسهام القطاع الخاص يكاد ينعدم في مجال الثقافة والإبداع الثقافي والعمل، فهناك مؤسسات ثقافية أهلية ومنتديات ثقافية تتركز في كل من صنعاء

وتعز و عدن والمكلا، مثل مؤسسة السعيد الثقافية، ومؤسسة العفيف ومؤسسة باكثر ومؤسسة الإبداع العربي، إلى جانب اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين المؤسسة الرائدة في اليمن في مجال الإبداع الثقافي والأدبي، وكذا المؤسسات الرسمية مثل وزارة الثقافة والهيئات التابعة لها كالهيئة العامة للكتاب والمتاحف والمخطوطات، والهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية، والهيئة العامة للكتاب، والهيئة العامة للسينما والمسرح ويقتصر دور الهيئة العامة للأثار والمتاحف والمخطوطات على الإشراف على بعثات التنقيب الأجنبية عن الآثار اليمنية التي تصل إلى اليمن وعددها ١٩ بعثة أثرية عام ٢٠٠٦م وهي فرنسية وأمريكية وكندية وإيطالية وبريطانية.

فالإسهام الثقافي عبر الإبداع الفكري هو منجز معرفي في اليمن وما تراكم منه منذ بداية القرن المنصرم، لا يشكل إلا منجزاً ثقافياً وفكرياً متواضعاً، مقارنة بالمنجز الثقافي والفكري والإبداعي المعرفي العربي على الرغم من تواضعه ومحدوديته الفاعلة على صعيد الثقافة والعلوم والمعرفة العالمية في العصر الراهن، فاليمن بها (٢١) مكتبة و (١٤) مركزاً ثقافياً عبارة عن قاعات للاحتفالات، أما السينما والمسرح فهما غائبان.

وبالعودة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها اليمن نجد أن اليمن (تمر بأوضاع اقتصادية واجتماعية غاية في الصعوبة والتعقيد: إذ تشير بيانات الاقتصاد الكلي إلى: تراجع معدلات النمو الاقتصادية للنتائج المحلي الإجمالي ٥.٦% خلال العام ٢٠٠٥م إلى ٣.٢% عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧م على التوالي، وهذه المعدلات يرجع الفضل فيها إلى تباطؤ القطاع النفطي بعائداته مكانة بارزة في الاقتصاد الوطني، إذ بلغ التضخم عام ٢٠٠٦م ما نسبته ٢٢% وهذا ما أثر يؤثر على القدرة الشرائية للعملة الوطنية).^{٨٨}

وتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة التضخم لأهم مجموعة من السلع الغذائية في سلة المستهلك خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م بلغت ٢٩% (١٠)، د. يحيى صالح محسن، الثوري ٢٠٠٨م، كما تشير العديد من الدراسات والتقارير المحلية والدولية إلى أن نسبة البطالة السافرة بلغت ١٨% من قوة العمل في حين بلغت نسبة البطالة بمفهومها الشامل عام ٢٠٠٥م أكثر من ٤٠% من إجمالي القوى العاملة وهي نسبة عالية كما أن نسبة الفقر تعد من المعدلات العالية في العالم إذ تشير التقديرات الإحصائية إلى أن الأسر (الفقيرة تحت خط الفقر عام ٢٠٠٦م حوالي ٤٠% من مجموع الأسر اليمنية، بالإضافة إلى أن ٤٥.٢% من السكان يعيشون تحت خط الفقرة ممن يحصلون على دولارين في اليوم الواحد)، في حين أن الحكومة في تقريرها المقدم إلى مجلس النواب أوائل العام ٢٠٠٨م تشير إلى تراجع حالة الفقر إلى ما نسبته ٣٥% وهي نسبة مئوية لا تأخذ في الحسبان الأرقام المطلقة للأعداد المتزايدة من الفقراء، مقارنة بالنمو السكاني المتزايد، بل أن الحكومة ذاتها وفي نفس العام، أقرت رسمياً إدراج ١٠ ملايين مواطن يمني ضمن شبكة الأمان الاجتماعي، أي نصف سكان الجمهورية اليمنية تقريباً وهو اعتراف رسمي بأن من يعيشون تحت خط الفقر تصل نسبتهم إلى ٥٠% من إجمالي السكان إن لم يكن أكثر والتفسير الوحيد لتباين واختلاف المؤشرات

^{٨٨} كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦م، صنعاء ٢٠٠٦م ص ٤٦٤.

الرسمية يندرج ضمن عمليات تسييس وتكييف قاعدة البيانات الرسمية، كذلك الأمر الناتج عنه تفاقم هذه البطالة بمفهومها الشامل، والتي تصل معدلاتها المعلنة إلى ٤٣% من إجمالي القوى العاملة).

ومما سبق ذكره نجد أن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اليمن تؤثر تأثيراً مباشراً على المستوى الثقافي والعلمي، وعلى الإبداع الفكري والمعرفي بشكل عام وإلى أن نسبة الفقر تصل إلى ٤١.٨% في أوساط السكان مما يؤثر تأثيراً كبيراً على مجمل العملية الثقافية والفكرية والإبداعية وهذا ما يبرزه التضارب في البيانات والمعلومات الإحصائية الرسمية بالإضافة إلى ذلك ارتفاع نسبة الأمية بين السكان لتصل إلى ٤٧% وأكثر وضعف العملية التربوية والمناهج التعليمية الذي يؤثر على التحصيل العلمي بالإضافة إلى الفقر وارتفاع نسبته بين السكان مما يؤدي إلى ازدياد عملية التسرب من المدارس بكل مستوياتها التعليمية ومراحلها.

وليس غريباً تزايد حدة البطالة في المجتمع بسبب عدم قدرة الدولة والقطاع الخاص على استيعاب سبل العمالة التي تقذف سنوياً إلى سوق العمل والتي يقدرها البنك الدولي بـ ٢٠٠ ألف وظيفة وفرصة عمل سنوياً، ولا نجد من يستوعبها نتيجة ضعف التدريب والتأهيل والتعليم بمناهجه وفلسفته، مما انعكس ذلك نفسه على تدني مخرجات التعليم وضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وأثر ويؤثر على الإنتاج الثقافي والمعرفي في المجتمع اليمني، حيث يظل الفرد يلهث وراء سد الحاجات الأساسية من الغذاء.

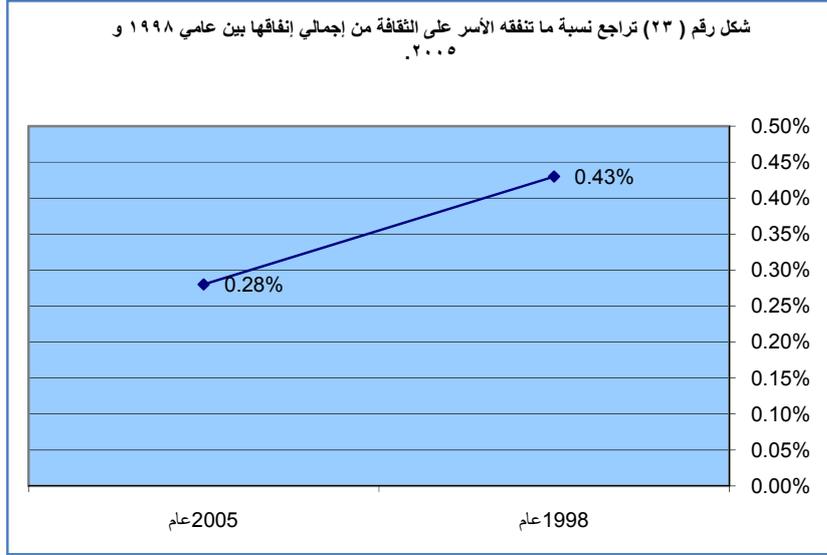
الإنفاق على الثقافة والتعليم

يقدر الإنفاق على الثقافة والترفيه بمبلغ ٤.١٦٢.٤٣٠ والاستهلاك بمبلغ ٤.٣٨٠.١١٦، مما يعني أن الاستهلاك أكبر من الإنفاق بمبلغ ٢٧.٦٨٦ مليون، وربما يأتي تغطية هذا عن طريق الاستدانة أو بيع بعض الموجودات من أثاث وغيره. والمبالغ المشار إليها أعلاه لا تنفق على شراء الكتب مثلاً، بل تدخل فيها الاشتراكات الرياضية، وقنوات فضائية واقتناء التلفزيون والراديو والمسجلات، وفيديو، وأتاري (ألعاب إلكترونية) وغيره، أما بالنسبة للإنفاق على التعليم فإن إجمالي ما تنفقه الأسرة على التعليم سنوياً مبلغ وقدره ٣٦ مليار، ٢٤٩ مليون و ٢١٩ ألف ريال فيما تستهلك الأسرة في التعليم ٣٧ ملياراً ١٦١ مليون و ٥٠٣ آلاف ريال، والفارق واضح بين الإنفاق والاستهلاك

أما بالنسبة لميزانية التربية والتعليم فإنها تمثل نسبة ٩.٩% من ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧م ومعظمها يذهب مرتبات وأجوراً وصيانة المباني والمنشآت التعليمية أي أن ما ينفق على الثقافة والتعليم لا يلبي الحد الأدنى من متطلبات ممارسة الحق في التعليم والثقافة، والحق في امتلاك المعرفة والعلم للأفراد والمجتمع، والعمل على إيجاد تنمية ثقافية وإشاعة العلم والمعرفة من خلال دعم الكتاب وطباعته وإنهاء حالة الفقر والبطالة والأمية في المجتمع اليمني والنهوض به من أجل إيجاد ثقافة عالمية ترفع من درجة الوعي الاجتماعي والحد من ثقافة التطرف وغلبة الثقافة التقليدية والمتعصبة، التي تعمق ثقافة الكراهية والعنف والتكفير والتخوين، والإعلاء من شأن القيم التقليدية.

نشر الكتاب وتوزيعه

تكاد موضوعات الكتب التي يتم نشرها وتوزيعها تقتصر على الأدب والتاريخ والعلوم الفقهية الدينية وبعض العلوم الإنسانية وهو الأمر الذي يعكسه طباعة الكتاب ونشره وتوزيعه، حيث تشير بعض الدراسات والأعمال البيلوغرافية إلى ما طبع وأنتج من الكتب والمؤلفات الفكرية والثقافية كمنجز معرفي وثقافي للكتاب اليمني خلال القرن المنصرم، يدعو للثناء والفاضة، فمنذ بداية القرن



الماضي أنتج في المعارف العامة (١٠٨) كتاباً، وفي الفلسفة وعلم النفس (٤١) كتاباً، والدين والتصوف (٨٣٧) كتاباً، والعلوم الاجتماعية والإنسانية (١٢٠٨) كتب، وفي اللغة وعلومها بشكل عام (٥٧) كتاباً، وفي العلوم البحتة بشكل عام (٥٦) كتاباً وفي

العلوم التطبيقية بشكل عام (١٥٨) كتاباً ومجموع ما تم فهرسته (٤٠٩٦) أما في الفنون بشكل عام فهو (٥٩) كتاباً وفي الأدب بشكل عام فإن ما ألف وطبع عبر مائة عام لا يتعدى البحوث والدراسات (١١٩) كتاباً، وعن الأطفال (٣٥) كتاباً، والشعر (٥٥٩) كتاباً، والمسرح (٨٧) كتاباً، والقصة (١١٧) كتاباً، والرواية (٤٧) رواية، ولكنها في عام ٢٠٠٨ وصلت الرواية إلى أكثر من (١٠٠) رواية.

لهذا فإن مجموع ما تم طبعه وتوزيعه من الكتب خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ م من واقع سجلات الإيداع بدار الكتب اليمنية هو (٦١٨٦) كتاباً نصيب جامعة عدن وحدها (١٠٠٤) كتب وهذه الأرقام التي تم الحصول عليها لا تمثل علامة فارقة في الثقافة والفكر والمعرفة في اليمن فيما إذ قسناها بعدد السكان، وكذلك نسبة نصيب الفرد الواحد من الكتاب المؤلف والمطبوع سنوياً، مع ملاحظة أنه ليس كل ما يطبع وينشر من كتب هي أعمال إبداعية. وأكبر مقتن للكتاب عبر الشراء هي المؤسسات الرسمية من وزارات ومصالح حكومية وليس الأفراد، وأكبر كم من النسخ التي يتم طباعتها هو ألف نسخة كحد أعلى، أما الحد الأدنى فهو ما بين (٣٠٠ - ٥٠٠) نسخة للكتاب الواحد، وهي نسبة ضئيلة جداً، أما بالنسبة للمسرح والسينما فيكاد هذان المجالان يغيبان عن

المسرح الثقافي حتى أن قاعات العرض قد أغلقت في معظم المدن اليمنية وبالذات العاصمة صنعاء فيما أغلقت معظم دور العرض السينمائية في معظم المدن اليمنية.

أما بالنسبة للصحف الصادرة في اليمن وبالذات منذ قيام الوحدة اليمنية وحتى ٢٠٠٨م وبسبب دخول اليمن مرحلة جديدة من التعددية الحزبية والديمقراطية وتأسيس منظمات المجتمع المدني فقد

جدول رقم (٩) يوضح إصدارات الكتب خلال السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٨	
السنة	عدد العناوين
٢٠٠١	٢٩٦
٢٠٠٢	٤٣٤
٢٠٠٣	٤٣٦
٢٠٠٤	٩٦٠
٢٠٠٥	٥٢٦
٢٠٠٦	٨٦١
٢٠٠٧	٧٢١
٢٠٠٨	٩٤٨
الإجمالي	٥١٨٢
جامعة عدن	١٠٠٤
الإجمالي	٦١٨٦
المصدر: سجلات الإبداع للكتب المطبوعة في الهيئة العامة للكتاب	

تزايد عدد الصحف والنشرات الصادرة بشكل يومي وأسبوعي ونصف شهري، إذ وصل عدد الصحف إلى (١٢٢) صحيفة طبقاً لكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧م منها (١٩) صحيفة رسمية، و (٣٢) صحيفة حزبية ومنظمات جماهيرية و (١٥) صحيفة تصدر عن المنظمات والنقابات والجمعيات والمراكز والهيئات و (٥٦) صحيفة أهلية وكل تلك الصحف فيها صفحات مخصصة للثقافة والأدب، هذا مع أن أكبر كم من النسخ الإصدار الصحفي يصل إلى ٣٥ ألف نسخة كحد أعلى لصحيفة "الثورة" الرسمية والأيام.

أما المجالات الجادة والرصينة، فهي الدوريات المتمثلة في

الحكمة والثقافة ومجلة دراسات يمنية وعدد من الدوريات التي تصدرها الجامعات اليمنية وبالذات جامعة عدن التي بها ٨ دوريات محكمة، وكل تلك المجالات والدوريات تهتم بنشر البحوث والدراسات التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي في اليمن في أدنى المستويات على صعيد الوطن العربي، على الرغم من وجود ٨ جامعات حكومية و ١٣ جامعة أهلية، وست كليات مجتمع بالإضافة إلى ٨ مراكز وهيئات بحوث علمية إلى جانب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتكاد قاعدة البحث العلمي في اليمن أن تكون منعدمة، نتيجة لضعف التمويل المقدم من الجانب الحكومي لهذا القطاع الكبير من المؤسسات العلمية والهيئات الأكاديمية، وإلى العملية التعليمية برمتها، ومستوى الأداء المتدني في

جدول رقم (١٠) ميزانية البحث العلمي للجامعات اليمنية وكليات المجتمع			
اسم المؤسسة	الميزانية بالريال	اسم المؤسسة	الميزانية بالريال
جامعة صنعاء	٢٠.٩٢٧.٠٠٠	كلية المجتمع صنعاء	٥٠٠.٠٠٠
جامعة عدن	٣.٠٠٠.٠٠٠	كلية المجتمع عدن	٤٠٠.٠٠٠
جامعة تعز	٣.٠٠٠.٠٠٠	كلية المجتمع سيئون	٣٠٠.٠٠٠
جامعة الحديدة	٣.٠٠٠.٠٠٠	كلية المجتمع سنحان	٥٠٠.٠٠٠
جامعة إب	٣.٠٠٠.٠٠٠	كلية المجتمع عيس	١٧٠.٠٠٠
جامعة ذمار	٣.٠٠٠.٠٠٠	كلية المجتمع يريم	٢٠٠.٠٠٠
جامعة حضرموت	٣.٠٠٠.٠٠٠	جامعة عمران	٥٨٠.٠٠٠

المصدر: وزارة المالية، الميزانية العامة للدولة والموازنات الملحقه للعام ٢٠٠٨.

مجال التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، أما بالنسبة للقطاع الخاص ودوره في هذا المجال، فهو

غائب من الحساب والاهتمام نهائياً، والمشكلة ككل تتعلق بغياب الأسس التي تهينئ المناخ والبيئة العلمية المناسبة، واعتماد سياسة عامة للدولة والقائمين على التخطيط فيها في وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى الإعداد والتأهيل، في تكوين المهارات العلمية، وتنمية التفكير العلمي والابتكار، ووفقاً لاحتياجات المجتمع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛ وهو الأمر الذي يحدده الدستور في الجمهورية اليمنية، والقانون العام لتربية والتعليم الصادر عام ١٩٩٢م وقانون الجامعات الصادر عام ١٩٩٥م والتي حددت الأهداف العامة

جدول رقم (١١) ميزانية البحث العلمي للمراكز البحثية الرسمية في اليمن للعام ٢٠٠٨	
اسم المؤسسة	الميزانية بالريال
الهيئة العامة لأبحاث البحار	٢.٠٠٠.٠٠٠
مركز البحوث والتطوير التربوي	١٣.٠٠٠.٠٠٠
الهيئة المركزية للبحث العلمي	٥٠٠.٠٠٠
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥٠.٠٠٠.٠٠٠
وزارة الثقافة	٣.٦٩٨.٠٠٠
مركز الدراسات والبحوث اليمني	٩.٤١٠.٠٠٠
المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل	٥٢.٠٠٠.٠٠٠
الإجمالي	١٣٠.٦٠٨.٠٠٠

المصدر: وزارة المالية، الميزانية العامة للدولة والموازنات الملحقه للعام ٢٠٠٨.

فيه لإرساء أساس الفلسفة العامة للتعليم وذلك بهدف تنمية الكوادر المؤهلة للاضطلاع بدور البحث العلمي والنهوض به، خصوصاً داخل أروقة الأقسام الأكاديمية في الجامعات، ورفد المراكز البحثية الوطنية والمتخصصة بالكوادر ذات المؤهلات العلمية العالية التي سوف تتحمل مسؤوليات النشاط البحثي العلمي وتطويره، وهذه الأهداف تتبخر يوماً بعد يوم بسبب العجز الذي يصيب الدولة ومؤسساتها التعليمية الجامعية ومراكز أبحاثها المختلفة، ونتيجة لغياب الإنفاق على البحث العلمي وتطويره إذ أن الميزانية التقديرية للبحث العلمي لعام ٢٠٠٨م للجامعات وكليات المجتمع والهيئات ومراكز البحوث في اليمن تقدر بـ (١٧٢.١٨٥.٠٠٠) ريال وهي نسبة لا تتجاوز (٨٦.٠٩٢٥) دولار أمريكي، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يتم صرف واستخدام الأموال المخصصة في الميزانية التقديرية العامة للدولة في مجال البحوث والدراسات العلمية على الرغم من تواضع ما ينفق على البحث العلمي في اليمن.^{٨٩} وزارة المالية، الموازنة التقديرية لعام ٢٠٠٨م. كما أن هناك غياباً كبيراً في إقامة صلات مباشرة وغير مباشرة مع المراكز العلمية في الخارج والجامعات للاستفادة من التطوير الذي يحدث ويحدث في مجال البحث العلمي، مما نتج عنه عجز في إيجاد قاعدة للمعلومات والبيانات التي يعتمد عليها الباحثون .

^{٨٩} وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة العام ٢٠٠٨م من ص (٣٤٧) – ص (٥٣٨)

خلاصة وتوصيات الفصل الخامس:

إن الأطفال الفقراء عموماً والفتيات الفقيرات بشكل خاص هم الأكثر عرضة للحرمان من التعليم أو للتسرب من المدارس، فبينما شهدت نسب التحاق أطفال الفقراء بالتعليم الأساسي انخفاضاً في الريف والحضر، إلا أن معدلات التحاق أطفال الميسورين ارتفعت إلى ٩%. وهذا يوضح وجود عامل آخر يكبح مستويات الالتحاق عند الفقراء، رغم تساوي فرص القبول والالتحاق بالمدارس أمام الجميع، ويلعب الفقر في حياة أسر الأطفال دوراً محدداً لإلحاق أولئك الأطفال بالتعليم الأساسي إما بسبب عدم قدرة الأسرة على الوفاء بالاحتياجات المدرسية، أو لبعدها المسافة بين المدرسة والمنزل، وإما لرغبة الأسرة في الانتفاع بالطفل لتحسين دخل الأسرة، بالري أو البذر والحصاد في الريف، أو بالبيع أو التسول أو بتشغيل الأطفال بأجور زهيدة وكما يصل ذلك إلى حد تهريبهم وتعريضهم لمخاطر الأعمال الشاقة والخطرة، وبُعد التحاق الفتيات بالتعليم في اليمن الأقل من بين دول الشرق الأوسط ويستنتج من هذا الوضع أن التعليم في اليمن صار متحيز ضد الفقراء والإناث

يعاني قطاع التعليم في اليمن من اختلالات عدة، تتمثل في الإنفاق الحكومي، وتدني نسبة الالتحاق بالتعليم، والتسرب الكبير، وتدني مستويات التحصيل العلمي، وتدني نوعية المناهج، ومحدودية فرص التعليم في مراحله كافة.

إن على اليمن، إذا أرادت تسريع تنميتها، أن تتجه نحو بناء اقتصاد ينتج المعرفة والمهارات، أو ما يطلق عليه "تنمية رأس المال الفكري". ولا تستطيع اليمن أن تشارك في حركة النمو الجارية في محيطها الإقليمي إلا عن طريق تنمية هذه المعارف والمهارات، لاستغلال طاقات أبنائها (تلك الطاقات التي لا تمتلك موارد تنمية غيرها) والاستفادة من جهود شبابها ومواهبهم وجدهم ومثابرتهم. فإما أن يكون أبنائها مصدر تنمية عن طريق تأهيلهم وتنمية معارفهم وقدراتهم، وإما أن تبقى اليمن هامشية وضعيفة ومصدراً لجيش العاطلين والفقراء إذ تقع المسؤولية الأولى على الدولة في توجيه جميع الجهود نحو رفع معدلات الالتحاق بالتعليم، وتحسين نوعية التعليم. فالتعليم ذو النوعية الجيدة، يشكل المدخل الرئيس لتحقيق التنمية البشرية. اعتماد معيار الكفاءة في تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية، والالتزام بالمعايير القانونية في الترقيات الأكاديمية، وفي اختيار رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية، عوضاً عن المعايير القائمة في اختيار الإدارة الجامعية واختيار هيئة التدريس مما أدى إلى تسطيح التعليم العالي وألحقه بضعف التعليم الأساسي والثانوي، وحول الجامعات إلى حاضنات لتفريخ البطالة وضعف التأهيل ورفع التخصصات المالية للبحث العلمي، وتشجيع الباحثين اليمنيين على تنفيذ البحوث النظرية والتطبيق، والاعتماد في تأهيل الكوادر الأكاديمية على التعامل مع الجامعات العريقة على المستوى الإقليمي والدولي، فالملاحظ أن كثيراً من الجامعات اليمنية تعتمد في تأهيل كوادرها الأكاديمية على جامعات السودان والعراق وأمثالهما في وقت كان فيه هذان البلدان يعيشان حالة حصار. إنه بدون إجراء إصلاح حقيقي للتعليم والتأهيل، بما يجعل التعليم بجميع مراحله يتماشى مع حاجة السوق المحلي والإقليمي والعالمي، فإن اليمن سيعجز عن مواجهة تحديات تنموية، يُكثّر القائمون عليها من الحديث

عن الإصلاح الاقتصادي ويقصرونه فقط على جباية المزيد من الموارد دون أي وفاء بوعود انطلاق التنمية.

ينبغي أن يكون التعليم في اليمن من حيث نوعيته أعلى من نوعية التعليم في الدول المجاورة التي تشهد حالياً نهضة تعليمية غير عادية حتى تحتاج هذه الدول إلى العمالة اليمنية وتستطيع هذه العمالة أن تنافس الآخرين .

لا يزال اليمن بعيداً عن تحقيق هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م، وردم الفجوة بين الذكور والإناث وبين الحضر والريف كحق من حقوق الإنسان يكفله التشريع الدولي والمحلي لليمن، ما لم تتخذ خطوات نوعية للنهوض بالتعليم الأساسي من منشآت تعليمية ومعلمين، وتحسين نوعية التعليم والمناهج الدراسية، وتحقيق مبدأي تكافؤ الفرص والعدالة في التعليم ورصد الأموال بما يحقق الاستثمار الفاعل في التعليم.

إن الإسهام الثقافي والإبداع الفكري في اليمن غاية في التواضع، ففي كل أرجاء اليمن يوجد (٢١) مكتبة عامة و (١٤) مركزاً ثقافياً – عبارة عن قاعات للاحتفالات - أما السينما والمسرح فهما غائبان، وما ينفق على الثقافة والتعليم لا يلبي الحد الأدنى من متطلبات ممارسة الحق في التعليم والثقافة، ويعتبر البحث العلمي في اليمن في أدنى المستويات على الصعيد العربي وما ينفق على البحث العلمي غاية في التواضع، وثمة عجز شبه كلي في إيجاد قاعدة للمعلومات يعتمد عليها في البحث العلمي والتطور التكنولوجي .

الفصل السابع

الحق في بيئة نظيفة وفي الوصول إلى الموارد

الحق في بيئة نظيفة وفي الوصول إلى الموارد

مقدمة:

مشكلتا الفقر والتدهور البيئي ظاهرتان متلازمتان، كل منهما تشكل سبباً ونتيجة للأخرى، فقد تلازم تنامي ظاهرة الفقر في اليمن بالتلازم مع تدهور الموارد الطبيعية، والتي إلى جانب تأثرها بالرعي والتخطيط الجائرين، تأثرت بسوء الإدارة وتنامي الفساد وضعف التشريعات المنظمة لاستخدام الموارد الطبيعية، والتي توازن بين حق الفقراء وحق المجتمع في الصحة والتنمية وحق الأجيال القادمة في هذه الموارد، فإذا كان الفقر يرجع في حالات كثيرة إلى سوء توزيع الموارد الطبيعية، وحرمان بعض الفئات الاجتماعية والسكانية من ملكيتها والمشاركة في إدارتها، لاسيما في المجتمع اليمني الذي مازال يتسم بأنه مجتمع تقليدي يعتمد على الاقتصاد الطبيعي، فإن الآثار السلبية لتدهور الموارد الطبيعية لا تقتصر على الجيل الحاضر، بل تمتد إلى الأجيال القادمة، وبرامج التنمية

إطار رقم (١٠) العناصر التي ينبغي الأخذ بها عند تصميم الاستراتيجيات البيئية المناصرة للفقراء
<ul style="list-style-type: none">• تمكين الفقراء من إيصال أصواتهم إلى أجهزة ومؤسسات صناعة القرارات المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية، وتحديد مشكلاتهم بأنفسهم و اقتراح الحلول لها، دون الافتراض المسبق بأنهم هم المشكلة.• إشراك الفقراء في عمليات تصميم الاستراتيجيات البيئية، وفي تخطيط وتنفيذ المشروعات والبرامج البيئية ومشروعات إدارة الموارد الطبيعية، عوضاً عن التعامل معهم كمنتهقين.• مراعاة حاجة السكان الفقراء الذين يعتمدون في معيشتهم على الموارد المشتركة العامة، مثل الرعي، التخطيط، صيد الأسماك البحرية.• الاستفادة من التنظيمات التقليدية التي طورها السكان المحليون لإدارة الموارد الطبيعية، وتطويرها.• خلق حوافز للفقراء و القطاع الخاص لتحريك الموارد المتوفرة و توجيهها نحو تخفيف الفقر.

البشرية المستقبلية، فالترربة، والمياه، والتنوع النباتي والحيوي والمناخ هي أهم الموارد الطبيعية الأرضية المرتبطة بحياة ووجود الإنسان والكائنات الحية الأخرى، لذلك فإن الحفاظ عليها يشكل أهم شروط التنمية المستدامة، وبالتالي فإن تدهورها واستنزافها أو تبيدها وإهدارها، سوف يؤدي إلى آثار سلبية وخيمة على الأجيال القادمة، وستترتب عليها استدامة الفقر في المجتمع اليمني، ولعل الموارد الطبيعية هي أكثر مكونات التنمية صعوبة في التعامل، فكثير منها تكونت عبر ملايين السنين بفعل تضافر عدد من العوامل الطبيعية، والجيولوجية والمناخية.

الفقر والبيئة

إذا كان الفقراء يعتمدون في معيشتهم بشكل أساسي على البيئة، فإن سوء إدارتها وسوء استخدامها يزيدهم فقراً على المدى المتوسط والبعيد، حيث تتراجع قدرة معظم الموارد الطبيعية على التجدد، والعكس صحيح، فإن تحسين إدارة الموارد البيئية، وتدبيرها بما يتواءم مع متطلبات التنمية المستدامة، يؤدي إلى منافع للفقراء من السكان و الأغنياء منهم، ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن العلاقة بين الفقر والبيئة معقدة جداً، فالفقر لا يؤدي بالضرورة إلى التدهور البيئي، وكذلك لا يؤدي النمو السكاني بالضرورة إلى التدهور البيئي، فيبينما يحدث التدهور في البداية مع ازدياد السكان إلا أن ما يحدث بعد ذلك محدد المضمون و يمكن أن تؤثر عليه السياسات المتخذة، و الخيارات التي يمكن أن تستهدف تخفيف الفقر و تحسين المساواة الاجتماعية.

لذلك ينبغي إعادة النظر في المفاهيم الخاطئة و طرق التعامل مع كل من البيئة و الفقر من قبل الأجهزة الحكومية و المنظمات غير الحكومية و الجمعيات الأهلية و القطاع الخاص و غير ذلك من تجمعات المجتمع المدني. و نحتاج لتحقيق النجاح المطلوب تهيئة الظروف الملائمة و التي تشمل الحكم الجيد Good governance، النظم الضريبية الملائمة، محو الأمية، و التدريب و تطوير التعليم و الثقافة، تطوير الخدمات الصحية و تحسين تسويق منتجات الفقراء ، و مد الطرقات التي تخدم تسويق منتجاتهم، و التوسع في المباني السكنية الرخيصة.

إن الفقراء في الريف يمكن أن يؤثروا إيجاباً على بعض المشكلات البيئية و يمنعوا تدهورها، فالخبرة التاريخية في المجتمع اليمني تشير إلى أن الفقراء كانوا يتعاملون مع الموارد الطبيعية بصورة حكيمة مثل بناء المدرجات للمحافظة على التربة و المياه و المراعي في المناطق الجبلية، و مصائد الأسماك في المناطق الساحلية، فقد طور السكان المحليون أنظمة كفاءة للمراعي و توزيع مياه الري، و التحطيب في المناطق الجبلية في الهضبة الوسطى، و تنظيم عمليات الاصطياد في حضرموت و المهرة و غيرها من المناطق الساحلية، و المعطيات الحالية تشير إلى أن تدهور الموارد الطبيعية في معظم الحالات، يرجع إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية، و ضعف التشريعات القانونية المنظمة لاستخدام القطاع الخاص و المؤسسات الاستثمارية الأجنبية للموارد الطبيعية، لاسيما الثروة السمكية، و ضعف الرقابة الحكومية، و لا يرجع إلى سوء استخدام السكان الفقراء لها، بل على العكس تماماً، فإن عدم إشراك الفقراء في إدارة و تنظيم استخدام الموارد زاد من تدهورها، وبالتالي أضر سلباً على مستويات معيشتهم و ازدادوا فقراً.

يضطر فقراء الريف لزيادة منافعهم الآنية تلبية للاحتياجات الضرورية من خلال الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية المتاحة لهم كاستخدام المياه غير النقية و الرعي و التحطيب الجائرين.

فوقاية البيئة من التلوث و التدهور لاشك بأنها اقل تكلفة و أيسر تنفيذاً و أجدى نفعاً من إزالة الأضرار بعد حصولها. فالمشكلات البيئية تعمل على تقويض أهداف التنمية، فالتحسين في مستويات الرفاهية التي تجلبها التنمية قد يضيع بسبب التكاليف التي يفرضها الترددي البيئي على الصحة و نوعية الحياة، وبالرغم من الأخطار و الكوارث البيئية الطبيعية و التي تشمل كل شرائح المجتمع ، لكن شريحة الميسورين من الأغنياء و الملاكين الكبار و المتوسطين لم يلمس التأثير المأساوي عليهم مقارنةً بشريحة الفقراء و المعدمين لما يتوفر لهم من بدائل و مدخرات مالية و مساكن إقامة في المدن الرئيسية و ممارسة أعمال جديدة نتيجة لإمكانيتهم لتنوع الأنشطة.

أما التدهور البيئي البشري فيتمثل في استنزاف المياه الجوفية و الاستخدام العشوائي و الجائر للمبيدات الزراعية و الأسمدة الكيماوية و انتشار المخلفات السائلة و الصلبة و الانبعاثات و المخلفات الصناعية البترولية و المعدنية و الأسمنت و محطات توليد الطاقة الكهربائية و احتراق وقود وسائل النقل و المركبات.. إلخ و ما يترتب على هذه المشاكل البيئية البشرية من انتشار للأمراض الخطيرة و الأوبئة و الترددي الصحي و الاجتماعي في أوساط شريحة الفقراء بشكل اكبر و تدني في أنشطتهم و إنتاجهم و يؤثر على استقرارهم و بقائهم فيهجرون قراهم و مزارعهم باتجاه المدن الرئيسية أو باتجاه

خارج الوطن والسعي من اجل العمل والاسترزاق وتحمل مسؤوليات جديدة لتضيف عملية الهجرة اعباءً جديدة عليه وعلى كل أفراد أسرته ، كونها أي الهجرة بحد ذاتها تعد كارثة بيئية خطيرة على موارد الأرض من تعرية للتربة الخصبة وتعرضها للتصحر وانهيار للمدرجات الزراعية وتحولها إلى أراضي بور نتيجة لهجرتها وتركها.

إن تأثر الفلاحون الفقراء بأزمة المياه يفوق تأثر السكان غير الفقراء، حيث تراجعت إمكانيات وصولهم إلى الموارد المائية للاستخدامات الزراعية، بسبب تحكم ملاك الأراضي الأغنياء بالمياه، وتجاهلهم الأعراف والقواعد التقليدية لتوزيع المياه وحقوق المياه في الأراضي البعلية فإن الجفاف يزيد إفقار الأسر المشتغلة بالزراعة كالفلاحين إضافة إلى الحصول غير القانوني /أو البسط بالقوة على الأرض من قبل المتنفذين القبليين /أو القيادات العسكرية والأمنية أحياناً تحت ذريعة الاستثمار. كما انه بعد حرب ١٩٩٤ اعتبر المنتصرون الأرض والممتلكات العقارية في المناطق الجنوبية والشرقية غنائم ومكاسب حرب وبرز هذا الأمر خاصة في محافظة عدن وضواحيها.

إطار رقم (١١) أبرز المشكلات التي ضاعفت من عدم القدرة على توفير المونل الثاني السليم
<ul style="list-style-type: none"> • كثير من الفقراء يفتقدون أراضيهم بالقوة مثلاً في قرية دار منصور في ضواحي عدن وفي وادي سهام في تهامة • انتزاع أراضي الوقف من الفلاحين الفقراء في زبيد وتسليمها للمتنفذين. • يفرض على سكان القرى البسطاء بيع أراضيهم بأسعار رمزية للذين يدعون ب"المستثمرين" مثلاً: أراضي مصعبين في دار سعد محافظة عدن • الأخدام لا يحق لهم حيازة الأرض وفي جبل اللوز تمتلك أسرتان أرضاً فقط من أصل ١٤ أسرة من أبناء الخمس (الجزارين، المزيين والعاملين في مهن مشابهة) • عدم توريث النساء في بعض المناطق. • استيلاء الدولة على أراضي الفقراء لإقامة مشروعات عامة دون تعويض عادل. • بعض المستثمرين قد يستولي على طريق أقيم في مشروع سابق تم تمويله عن طريق قروض ميسرة دولية أو ثنائية ويفرض على السيارت المرور من طريق آخر (مثلاً مشروع الفردوس قطع الطريق بين فقم وعمران في محافظة عدن والطريق تم تمويله في إطار مشروع سمكي ممول من البنك الدولي) • لا توجد وثائق عن حيازة الأراضي في زبيد ووادي سهام وفي المناطق الساحلية غرب عدن ومناطق يمنية أخرى الأمر الذي يتيح للمتنفذين وسامسة الأرض والفاستدين في الأجهزة المحلية والمركزية بسط أيديهم عليها والتصرف غير القانوني بشأنها • تحت ضغط الفقر وارتفاع كلفة الديزل والمُدخلات الأخرى للإنتاج الزراعي يضطر بعض المزارعين الفقراء إلى بيع أراضيهم والعمل كأجراء زراعيين لدى كبار الملاك بأجور زهيدة

أهم المشكلات البيئية في اليمن:

تتمثل ابرز المشكلات البيئية في اليمن في الانخفاض المتزايد لمنسوب المياه الجوفية في معظم الأحواض المائية والأودية الزراعية ، وتذبذب معدلات هطول الأمطار من عام إلى آخر، واستنزاف وتدهور الموارد الطبيعية المتوفرة ، وانجراف التربة الزراعية وانهيار المدرجات ، وتعرض الغطاء النباتي والتنوع الأحيائي والبيئة الساحلية والبحرية للتدهور ، وكذا المشكلة التي تواجه البيئة الحضرية بسبب التلوث بمصادره وأنواعه المختلفة ، وتزايد استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية في الزراعة بصورة مفرطة وعشوائية ، وضعف إدارة المخلفات الصلبة

والسائلة وتلوث الهواء ، حيث أن آثار تلك المشكلات تنعكس سلباً على البيئة وعلى الإنسان وعلى كل الكائنات الحية وبالتالي على جهود التنمية والموارد المتاحة.

تدهور الأرض الزراعية:

تعتبر الموارد الأرضية ثروة طبيعية والتربة من أهم عناصرها نظراً للطلب المتزايد على الغذاء وخاصة في الدول التي شاغلها الأول هو الأمن الغذائي ومكافحة الفقر كما هو حال بلادنا وخاصة عندما تمثل محدودية المتاح من الأراضي للزراعة ، وفقدانها لصالح المنشآت الصناعية والتوسع العمراني. حيث نسبة المساحة الزراعية تتراوح بين (٣% إلى ٣,٥ %) من المساحة الإجمالية في اليمن، ٣٩% غابات وأراضي حراجية ، و٥٨% أرض جبلية وصحراوية وحضرية لذا فإن حماية وتنمية التربة وحسن إدارتها من أهم الأولويات للقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي.

إطار رقم (١٢) العوامل البشرية التي تساهم في تدهور الأراضي الزراعية	تبلغ مساحة اليمن حوالي ٤٥٥ ألف كيلومتر مربع (٤٥.٥ مليون هكتار) منها ٢٦ مليون هكتار أراضي صخرية وصحراوية وحضرية (مهملية) وتشكل حوالي ٥٨% من المساحة الكلية ، ١٨ مليون هكتار تقريباً (٣٩%) أراضي غابات وأحراش ومراعٍ ، ١.٦ مليون هكتار (٣.٥%) أراضي قابلة للزراعة ، إلا أن المساحة المزروعة فعلاً تتباين من عام لآخر وفقاً للظروف المناخية والهطول المطري حيث بلغ أداها ٩٩٧ ألف هكتار عام ٢٠٠٠م وأقصاها ١٢٤٠ هكتار عام ٢٠٠٢ (١٠). فقد تتذبذب المناطق المزروعة من كل المحاصيل في كل عام باستثناء شجرة القات التي ابتليت بها بلادنا منذ قرون ولكن القرن الحادي والعشرين هو (قرن القات في اليمن) والذي يكاد بعد فترة من الزمن أن يهدد بقاءنا من خلال استنزاف ما تبقى من مخزون المياه وما تبقى من وجوه البشر التي تُفتك بها أمراض عديدة وأخطرها السرطان والذي أصبح يهدد آكلي القات
<ul style="list-style-type: none"> • تجريف الأراضي الزراعية ونقلها إلى مواقع أخرى قريبة للمياه وزراعتها بشجرة القات. • البناء على الأراضي الزراعية نتيجة للكثافة السكانية ، والتحصير العشوائي ، وغياب التخطيط السليم. • سوء استخدام مياه الري باتباع الأساليب التقليدية بالري بالغمر. • بدائية الزراعة التقليدية باتباع أساليب الحراثة والبذر والحصاد باستخدام الجهد البشري والحيوانات. • تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي بور نتيجة لهجرتها وتعرضها للتعرية والانجراف. • الاستخدام غير السليم للأراضي الزراعية. • تلوث التربة الزراعية بالأسمدة الكيميائية والمبيدات الكيميائية والتلوث بالمخلفات الصلبة والصرف الصحي. • التحطيب والرعي الجائر، وما يترتب عليهما من تناقص الغطاء النباتي والمساحات الخضراء. • زيادة دخان المصانع والمحارق ومحطات الطاقة الكهربائية والكسارات ومخلفات المركبات ووسائل النقل، وما يترتب عليه من تلوث للهواء وارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون. 	

نتيجة للاستخدام السيئ للمبيدات الزراعية الخطيرة في عملية زراعة وإنتاج القات والتي معظمها ممنوعة في عدة دول في العالم ، وقد أصبح القات يتزايد بصورة ثابتة وله الإسهام الأكبر مقارنة بمنتجات المحاصيل الأخرى مما يفرض ضغوطاً أكثر على موارد المياه الجوفية حيث كمية المياه الجوفية والتي تستخدم لري محصول القات، (٢٩) مقدرة بحوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب في السنة ، ينتج عنها ٢٥٠٠٠ طن من القات أي أن الطن الواحد يأتي من هدر ٣٢٠٠٠ متر مكعب من

^{٩٠} تقرير الوضع البيئي ٢٠٠٥ فصل موارد الأراضي الزراعية.

المياه كما ورد في التقرير السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٥م ويقدر الاستهلاك المائي للقات ٦٢٧٩ متراً مكعباً للهكتار أي أنه يفوق استهلاك الهكتار من القمح المقدر بـ ٤٢٥٢ متراً مكعباً.

شهدت زراعة القات خلال السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في الإنتاجية والاستهلاك وأصبح القات معوقاً كبيراً أمام رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية الغذائية اللازمة لتوفير الأمن الغذائي ويعتبر مشكلة اقتصادية واجتماعية وصحية، ففي عام ٢٠٠٦م ارتفعت المساحة لزراعة القات من (١٣٦١٣٨ هكتاراً) إلى عام ٢٠٠٧م بـ (١٤١١٦٣ هكتاراً)، وارتفعت الإنتاجية من (١٤٧٤٤٤ طنناً) إلى (١٥٦٢٩٠ طنناً) خلال

إطار رقم (١٣) متطلبات حماية الموارد الأرضية الزراعية وصيانتها
<ul style="list-style-type: none"> • إصدار التشريعات والتي من خلالها يتم حماية وصيانة الأراضي الصالحة والمنتجة. • التوعية والإرشاد للمزارعين وتعريفهم بالتشريعات والقوانين والعقوبات المحددة للمخالفين لها وتأثير تدهور الأراضي المستقبلي على استقرارهم. • السياسة الاقتصادية السليمة لمواجهة الزيادة السكانية والفقر والحفاظ على الموارد الأرضية وضمان حق الأجيال القادمة (التنمية المستدامة). • الحد من الهجرة والحد من الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية والتربة الخصبة والعمل على استصلاح الأراضي وصيانة المدرجات التي شيدت منذ الألف السنين. • تنمية الغابات وتطويرها وتحديد المراعي الطبيعية والحد من قطع الأشجار الحراجية. • نشر وممارسة الزراعة البديلة أو العضوية، والتسميد الطبيعي بدلاً عن استخدام الأسمدة الكيميائية. • استخدام مكافحة الأبيولوجية بدلاً عن استخدام المبيدات الكيميائية لمكافحة الآفات.

نفس الفترة، وتقدر كمية المياه المستخدمة في ري القات عام ١٩٩٧م بـ ٦٠ مليون متر مكعب في السنة مقارنة باستهلاك مدينة صنعاء من المياه في نفس العام بـ ٣٠ مليون متر مكعب، وبغض النظر عن عدم الوضوح في كمية المياه المطلوبة لزراعة القات إلا أنه من الواضح أن شجرة القات يسقى بمياه أكثر مما تحتاجه كثير من المحاصيل الأخرى ، لا توجد بيانات عن إدارة المياه على مستوى الحقل في النظم الإنتاجية المختلفة (المروية، والمطرية) كما أن البيانات عن ظروف شراكة المياه وحقوق وقوانين المياه لا تتوفر بسبب سوء إدارة المياه وعدم الكفاءة في نقل المياه وآلية الري المتبعة.

تعاني الأراضي للزراعة في اليمن من التدهور، سواءً كان نتيجة لعوامل بيئية طبيعية أم نتيجة لسوء الاستغلال البشري للموارد الأرضية، فالأرض الزراعية في اليمن تعاني من دورات

الجفاف المتوالية، تدني الخصوبة، تملح الأراضي في المناطق الساحلية بدرجة (من ٥ - ١٧مليمتراً) وارتفاع منسوب المياه المالحة في المياه الجوفية نتيجة لتداخل مياه البحر، هذه العوامل فضلاً عن العوامل البشرية تؤدي إلى تصحر جزء من الأرض الزراعية وتهديد أجزاء أخرى منها بالتصحر، (فحوالي ٩٧% من الأراضي اليمينية مهددة بالتصحر)، وهناك تناسب بين تزايد نسبة الأراضي المتصحرة أو المهدة بالتصحر من جانب، والزيادة السكانية من جانب آخر، مما سيترتب عليه التوسع في الاعتماد على الغذاء المستورد، فضلاً عن التصحر والذي يؤثر على الأراضي السهلية والساحلية، فإن الأراضي الزراعية في المناطق الجبلية، لاسيما المدرجات الزراعية التي تعاني من التدهور، فأراضي المدرجات تشكل حوالي(٤٧%) من الأراضي المزروعة البالغة (مليون هكتار)، وتؤمن سبل الحياة لأكثر من (٥٠%) من السكان وتقدر كمية الهطول المطري في

المناطق الجبلية بـ(١٧٠٠ إلى ٢٥٠٠ مليون متر مكعب) سنوياً وهي كافية لإحداث تنمية زراعية لا بأس بها، لكن الانحدار للمدرجات والميول الشديد أدت إلى تدهور وانجراف التربة الخصبة وانهيار المدرجات وهجرتها وتلاشي الخبرات والعمالة الماهرة في صيانتها ناهيك عن تدهور المراعي والغابات الطبيعية وتراجع مستمر لغلة الأرض الزراعية الإنتاجية.

ترتبت على تدهور الأراضي الزراعية عدد من الآثار الاقتصادية السلبية، والتي من المتوقع تعاطفها في المستقبل، وفي مقدمتها، تخلي المزارع عن الإنتاج الزراعي وتحويله إلى نشاطات أخرى غير زراعية، زيادة الهجرة الداخلية والخارجية و نحو المدن الرئيسة والعاصمة بحثاً عن أعمال التوسع العمراني العشوائي على حساب الموارد الأرضية الزراعية المنتجة، وزيادة الإنفاق الاقتصادي على مواجهة الفقر بالريف وعلى عمليات تحسين واستصلاح الأراضي الزراعية لمواجهة تدهور قيمتها الإنتاجية وإضافة أعباء على التنمية.

تلوث الهواء:

تتأثر نوعية الهواء بعوامل طبيعية مثل هبوب الرياح محملة بالأتربة، وتصاعد الغازات من البراكين و المستنقعات و حرائق الغابات، وعوامل بشرية، تنصدها، العمليات الصناعية المختلفة ، واحتراق الوقود ومخرجات وسائل النقل والمواصلات و إنتاج الطاقة بأنواعها المختلفة، وحرائق الغابات عمداً، وحرب الجراثيم والغازات والإشعاعات الذرية، وعلى الرغم من أن تلوث الهواء يؤثر بالدرجة الأولى على سكان المدن، يعتبر تلوث الهواء من أخطر أنواع التلوث البيئي وأكثرها شيوعاً في المدن الصناعية والرئيسة الكبرى، إلا أن آثار هذه المشكلة البيئية تمتد لتشمل كل سكان المعمورة، وفي مختلف مناطقها.

يتكون الغلاف الجوي من ٧٨% من غاز (النيتروجين) وهو غاز لا يحترق بسهولة، ٢١% من غاز (الأكسجين) وهو غاز فعال يساعد على الاشتعال ويتحد مع معظم العناصر الأخرى. فهذان العنصران يشكلان ٩٩% من مجموع الغلاف الغازي أما الباقي وهو ١% فهو عبارة عن عدد من الغازات التي تمتزج بنسبة ضئيلة جداً وهذه الغازات هي: الأرجون، والنيون، والهليوم، والأوزون، وثنائي أكسيد الكربون، بالإضافة إلى كميات ضئيلة من بخار الماء، فغالباً ما يتراوح بين ١:٢% من حجم الهواء. ويمكن اعتبار الهواء ملوثاً عند اختلاف هذا التركيب أو بدخول غازات أو جسيمات غريبة، يعتبر تلوث الهواء واحدة من المشكلات البيئية في اليمن، وتمثل تهديداً مستمراً لصحة الإنسان خاصة في المدن الرئيسة وأمانة العاصمة، وعلى الرغم من أن إنتاج وتكرير النفط، وصناعة الإسمنت هما الصناعتان الرئيستان، فضلاً عن محطات إنتاج الطاقة الكهربائية العامه والخاصة، إلا أن الأنشطة الصناعية والزراعية التي تستخدم وقود الديزل، تشكل أكثر مصادر تلويث الهواء، ويعتبر الديزل هو الأكثر استهلاكاً في مختلف القطاعات الاقتصادية وتحديدأ قطاعات النقل والطاقة والصناعة، ويزداد عدد وسائل النقل في الطرق وتعتبر المصادر الناقلة للإنبعاثات من بين المصادر الأساسية للتلوث الجوي.

أكدت دراسة قام بها مجموعة من الخبراء بأن حوالي ٦٠% من ملوثات الهواء بالعاصمة ناتج عن قطاع النقل إلى جانب محطات توليد الطاقة الكهربائية، والكسارات، ومناشير الأحجار، ومحارق الياجور المنتشرة حول العاصمة، هذا إلى جانب تعدد غير معلوم من المركبات والآليات غير المرخصة والتي تعمل أيضاً بالديزل و تقدير الإدارة العامة للمرور في عام ٢٠٠٣ بـ (٢٥٠ ألف مركبة إجمالي عدد السيارات المحلية منها) ٦٥٠٠ سيارة مسجلة تعمل بالديزل) وتشهد الطرق الداخلية للأمانة ازدحاماً شديداً بوسائل النقل على فترات شبه محدده خلال النهار مما يزيد تركيز الملوثات وكذلك يزيد زمن التعرض لها خلال تلك الفترة، وقد ساهمت العوامل الطبيعية في تعظيم التأثير السلبي للعوامل البشرية على هواء العاصمة صنعاء، فهي تقع في حوض طبيعي محاط بالجبال من كل الاتجاهات، الأمر الذي ساهم في الحد من قدرة الرياح على تشتيت العناصر الملوثة للهواء، فضلاً عن أن الجبال المحيطة بالعاصمة صنعاء، هي جبال جرداء صخرية خالية من الأشجار والاختضار.

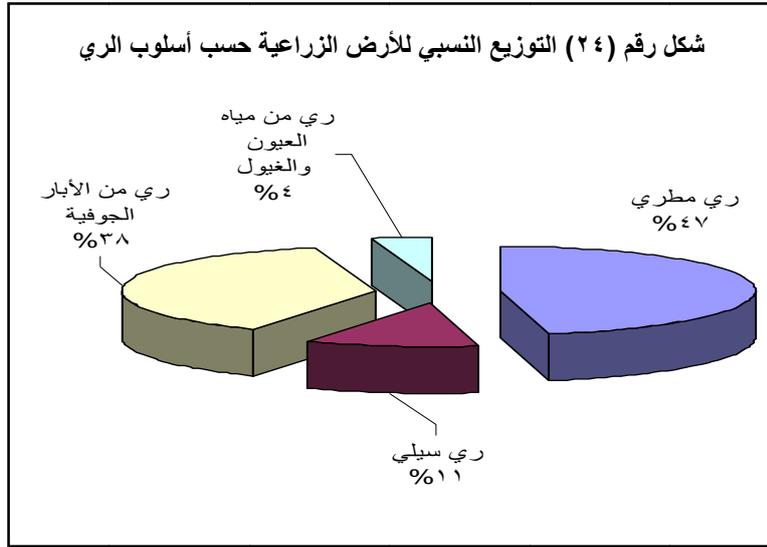
تساهم نوعية الهواء الداخلي في تحلل كل أعضاء الجسم بما فيها الكبد، والدم، والكليتان وغيرها تتأثر بالهواء الملوث. و أن أحماض النتريت والكبريت المعلقة بالهواء سوف تسبب ألماً شديداً في المعدة وتحت هذه الأوضاع تنخفض قدرة الدم على حمل الأكسجين إلى جميع أجزاء الجسم إذا لم يكن الأمر مستحيلاً مما يؤدي إلى الخمول والإعياء والكسل وقد قدرت الدراسة (كلفة الفاتورة الصحية الناجمة عن التلوث الهوائي بأمانة العاصمة بحوالي (١٠٠ مليون دولار سنوياً). ومعظم ضحايا التلوث الهوائي هم الفقراء والمعسرون لتعرضهم المباشر وقلة الحماية.

يترتب على مشكلة تلوث الهواء عدداً من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية وفي صدارتها، ارتفاع تكاليف مواجهة المرض ونقص الكفاءة الإنتاجية، انخفاض مدى الرؤية وما يصاحب ذلك من تكاليف وازدياد الحوادث المرورية، وزيادة في تكاليف الإضاءة الصناعية، وأخيراً تلف في المحاصيل الزراعية وإصابة الحيوانات، ويمكن التقليل من تفاقم هذه المشكلة البيئية من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات، لعل أهمها، استبدال أنواع الوقود الملوثة، واستعمال وسائل لمنع التلوث الناتج عن الصناعات، التحكم في عمليات التخلص من القمامة وعمليات الاحتراق في المنازل، والتحكم في الملوثات الناتجة عن السيارات، وإجراء القياسات البيئية والصحية، وإنشاء الأحزمة الخضراء وخاصة حول المصانع والمستشفيات والمدارس والإكثار من المساحات الخضراء في المدن وتعتبر أهم عامل من عوامل التنقية للهواء، والاهتمام بإقامة الأجهزة الخاصة بمراقبة تركيز الملوثات المختلفة وإجراء الفحص الدوري على السيارات ونشر الوعي البيئي بين المواطنين واستعمال الغاز الطبيعي والكهرباء والمداخن المرتفعة.

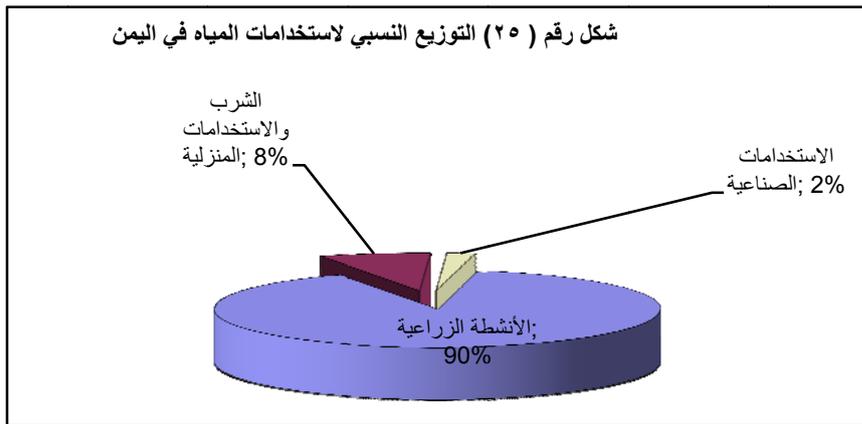
أزمة المياه:

تعتبر المياه من أهم الموارد الطبيعية فهي مورد الحياة الأساسي لكل المخلوقات على هذا الكوكب وأي تذبذب في كمياتها أو تغيير في محتواها يؤثر بشكل مباشر على الوجود وعلى كل أوجه الحياة أكانت نباتية أو حيوانية، فالتنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة، تتأثر بما هو متوفر من الموارد المائية من حيث الكمية والنوع، وذلك من منطلق أن التنمية الزراعية تؤثر على موارد المياه من حيث الاستخدام كمدخل، ومياه الصرف الزراعي كمخرج يؤثر في باقي مكونات المياه كالمياه الجوفية ومصادر المياه الأخرى التي تلتقي بها.

تعتمد الموارد المائية بصفة أساسية في اليمن على كمية الأمطار الهاطلة التي تتراوح كميتها بين ٦٥ إلى ٩٣ مليار متر مكعب سنوياً، وتعتبر الأمطار المصدر الرئيس للري الزراعي تليه المياه الجوفية، وتجدر بنا الإشارة إلى أن استهلاك المياه في اليمن يتم بمعدلات عالية قياساً بقلة تنوع مصادرها الشحيحة، فحصة استهلاك الفرد من



الموارد المائية لا تتعدى ١١٠ أمتار مكعبة في السنة، تمثل بـ ١,٨% من حصة استهلاك الفرد بالمتوسط العالمي و المقدر بـ ٧٥٠٠ متر مكعب في السنة، وتمثل أيضاً بـ ٩% من دول حصة شمال أفريقيا والشرق الأوسط والمقدر بـ ١٢٥٠ متراً مكعباً سنوياً.



حددت الأمم المتحدة الحدود الدنيا للمياه التي ينبغي أن يحصل عليها الفرد للاستخدام الزراعي في المناطق الجافة بحوالي ١٠٠٠ متر مكعب للفرد في السنة، حيث التكثيف الزراعي في المناطق الجافة يؤدي للزيادة المستمرة في الطلب على المياه،

واعتبرت الأمم المتحدة أن البلد الذي لا تتوفر فيه هذه الكمية من المياه للفرد، هو بلد يعاني من أزمة مائية، تعوق برامجه الإنمائية وتؤثر سلباً على صحة سكانه، وحددت منظمة الصحة العالمية الحد الأدنى من المياه التي ينبغي توافرها للاستهلاك الآدمي، بحوالي ١٨٠ لتراً للفرد في اليوم، وبالنظر إلى واقع استهلاك المياه في اليمن، فإن ما يستهلكه الفرد من مياه يتراوح بين ٢٠ - إلى ٣٠ لتراً في اليوم.

ففي عام ٢٠٠٠ م تم تقدير الاستهلاك السنوي من المياه بـ (٣,٤ مليار متر مكعب) متجاوزاً أكثر من ثلث الموارد السنوية من المياه العذبة المتجددة والمقدرة بـ (٢,١ - ٢,٤ مليار متر مكعب) أي أن هناك عجزاً مائياً سنوياً يقدر بحوالي (بليارد متر مكعب) ، ٢٠% منه في حوض صنعاء. و يتم توفير هذا العجز من المياه الجوفية، ووصل عدد الآبار في اليمن حوالي (٧٠ ألف بئر) والتي حُفر معظمها عشوائياً، وقُدِّر عدد الحفارات بحوالي (٩٥٠ حفاراً)، أما المياه السطحية المستخدمة في الزراعة فتقدر بحوالي مليار و ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، وتقدر كمية المياه الجوفية المستخدمة في الزراعة بحوالي مليار متر مكعب في السنة، وتستهلك الزراعة نسبة ٩٠% من المياه السطحية والجوفية ، ونسبة ٨% من المياه تستخدم للشرب والاستخدامات المنزلية ، ونسبة ٢% من المياه لاحتياجات الصناعة والبناء.

ضعف نظم مواجهة الكوارث الطبيعية:

يعاني اليمن من ضعف النظام المؤسسي لمواجهة وإدارة الكوارث الطبيعية، فقد بينت الكارثة الطبيعية التي تعرضت لها محافظتنا المهرة وحضرموت، غياب التخطيط الاستراتيجي المسبق لمواجهة الكوارث البيئية واتخاذ الإجراءات الوقائية ورفع وتيرة الاستعداد وزيادة إشراك المجتمع والتكامل والتنسيق المحلي والإقليمي وتطوير نظم للمعلومات والإنذار المبكر والربط الإقليمي عبر نظم الاستشعار عن بُعد عبر الأقمار الصناعية كما تمارسه معظم الدول المهتمة بالبيئة و الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الكوارث الطبيعية والوقاية منها أو الحد منها.

اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة فيضانات وسيول عارمة نتيجة العاصفة الاستوائية في الأسبوع الأخير من شهر إكتو بر ٢٠٠٨ م. وقد نتجت عنها تأثيرات كبيرة ومتوسطة الحجم خاصة موت عدد كبير من الماشية والحيوانات ، واختلاط المخلفات الصلبة ، ومخلفات الصرف الصحي والبيارات وخزانات التحليل بمصادر مياه الشرب ، كما تسببت في انجراف المخلفات الصلبة من أماكن تجمعاتها وفي تلويث المياه السطحية وانسداد مجاري الأمطار وتلويث الأراضي الزراعية التي قد تتسبب في تدمير التربة الزراعية وتغيير خصائصها.

إطار رقم (١٤) الأثار البيئية لكارثة السيول التي اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة في شهر أكتوبر ٢٠٠٨

تعرضت محافظتنا حضرموت والمهرة لكارثة طبيعية يومية ٢٣ و ٢٤ من أكتوبر عام ٢٠٠٨، إثر هطول الأمطار الغزيرة وتدفقات الفيضانات و السيول في محافظتي حضرموت والمهرة في ٢٣,٢٤ من شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٨ م نتيجة العاصفة الاستوائية والتي تحولت من كارثة طبيعية إلى كارثة إنسانية كون الإنسان ضحيتها الأول ناهيك عن الحيوانات ومن الماشية والدواجن وخلايا النحل وأشجار النخيل المثمرة وتدمير آلاف المزارع والأبار والبيوت السكنية وتدمير كلي لـ ٩٠ % من البنية التحتية للمحافظتين^(١). وضحية لغياب الإدارة الرسمية المختصة وأجهزة الإنذار المبكر والاستشعار عن بعد والاستعداد المسبق للحد من تأثير الكارثة أو التخفيف من المخاطر على الإنسان بالدرجة الأولى، على الرغم من الإعلان والتحذير المسبقين من الكارثة عبر وسائل الإعلام وبعض القنوات الفضائية و الصحف قبل الكارثة بأربعة أيام.

تدني مستوى الوعي البيئي:

أضحت تجليات تدني مستوى الوعي البيئي ظاهرة للعيان في المساكن والشوارع والحارات والساحات وأماكن العمل والمرافق الصحية العامة في الوزارات والمدارس والجامعات وغيرها، وفي فصول المدارس وحرم الجامعات وأماكن التجمعات، وذلك نتيجة غياب التوعية الرسمية عبر الوزارات والهيئات المعنية بحماية البيئة، وعدم تطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة، وغياب التوجيه والإرشاد من خطباء الجوامع بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والكف عن هدر المياه، وانعدام الوعي، فالمدخنون للسجائر والشيشة ينفثون سموم النيكوتين على كل من حولهم كباراً أو صغاراً، ويلقون بأعقاب السجائر في أراضيات المرافق العامة والشوارع، وفي أي مكان، أما القات فدوره في التدهور البيئي أكثر تأثيراً، ابتداءً من زراعته على حساب المحاصيل الزراعية الاقتصادية كشجرة البن، واستهلاكه الكبير والمستنزف الأول للمياه على حساب احتياجات الإنسان للشرب ومتطلبات حياته واحتياجات المحاصيل الاقتصادية ذات الأهمية بالأمن الغذائي، واستخدام المواد الكيماوية والمبيدات الحشرية والطابع العشوائي في زراعته، والتي وصلت إلى ١٠٠٢ نوع (اسم تجاري) و ٧٠ % منها يتم تهريبها بشكل منظم ويستخدم لشجرة القات، ١٣١ نوعاً من عدد المبيدات فقط وهي المسجلة والمسموح باستيرادها وبيعها في الأسواق واستخدامها في الزراعة. فتكلفة المبيدات التي تدخل البلاد كل عام تصل إلى ٢٠ مليون دولار.. وقذارة الأسواق التي يتم فيه بيع القات خير دليل على ذلك، وباختصار فإن القات يعتبر الملوث الأول في اليمن.

^{١١} تقرير اولي لرئيس الوزراء امام مجلس النواب.

ضعف مستوى الالتزام بمعايير الحكم الجيد في المؤسسات المعنية بالبيئة:

نصت المادة ٣٥ من الدستور اليمني على أن " حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وهي واجب ديني ووطني على كل مواطن"، وحددت التشريعات ذات العلاقة بحماية البيئة بأن لكل مواطن حقاً أساسياً في العيش في بيئة صحية ومتوازنة تتفق مع الكرامة الإنسانية وتسمح له بالنمو الصحي

إطار رقم (١٥) الإدارة البيئية في اليمن
في عام ١٩٩٠ أنشئ المجلس الأعلى لحماية البيئة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية بعض الوزارات المختصة وجامعة صنعاء بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤ لعام ١٩٩٠م والذي يتولى دمج مهام الإدارات العامه ونشاطاتها في كلا الشاطرين في هذا المجلس وتولي العمل البيئي خلال عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة. وسعيًا نحو ربط البيئة بالتنمية لتفادي المشكلات البيئية تم إصدار قانون حماية البيئة رقم ٢٦ لعام ١٩٩٥م.
تضمن التعديلات الدستورية الأخيرة في المادة ٣٥ حول حماية البيئة وبروز الاهتمام بسلامة البيئة والسعي الى إيجاد علاقة إيجابية بين البيئة والتنمية المستدامة.
ثم تم إنشاء وزارة معنية بالسياحة وضم الهيئة العامة لحماية البيئة إليها وتمت تسميتها بوزارة السياحة والبيئة في عام ٢٠٠١م.
ثم إنشاء وزارة للمياه في عام ٢٠٠٣م وسحب الهيئة العامة لحماية البيئة من وزارة السياحة وضمها إلى وزارة المياه وتمت تسميتها بوزارة المياه والبيئة ووضع الإطار العام للبناء المؤسسي للوزارة والهيئات والمؤسسات المعنية للمياه والبيئة وإصدار قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٤ لعام ٢٠٠٣م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة المياه والبيئة وأنشئت الهيئة العامة لحماية البيئة بالقرار الجمهوري ١٠١ لعام ٢٠٠٥م..(٢٣)

والجسماني والعقلي والفكري ويلزم القانون كل شخص طبيعي ومعنوي بالمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية ومنع الأضرار بالبيئة ومكافحة التلوث، وقد حدد القرار الجمهوري رقم ١٠١ لعام ٢٠٠٥ مهام الهيئة العامة لحماية البيئة عبر: الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها بما يكفل استدامتها، ومشاركة الهيئة مع الجهات المعنية في إعداد خطط طوارئ وطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية والتلوث بكل أنواعه وحددت خطط الإجراءات البيئية في اليمن لأعوام ١٩٩٥م و٢٠٠٥م والصادرة عن مجلس حماية البيئة في وزارة المياه

والبيئة، القضايا البيئية ذات الأولوية في قطاعات المياه، موارد الأراضي، الموائل الطبيعية، إدارة المخلفات والبيئة الساحلية البحرية، ومن المؤسف أن هذه القضايا ذات الأولوية ظلت كما هي بل إنها ازدادت حدة منذ خطة الإجراءات البيئية الأولى عام ١٩٩٥م وفي ظل غياب مؤشرات قاعدية للمؤشرات البيئية ورصد التغيرات فيها ليس من المتوقع معالجة المشكلات البيئية بصورة جدية في المستقبل المنظور خاصة وأن هنالك مقاومة شديدة من قبل بعض المنفذين تحول دون تطبيق القوانين والإجراءات التي تستهدف الحد من الآثار السلبية للمشكلات البيئية ذات الصلة المباشرة بالحق في العيش في موئل سليم يعتبر وجود الإرادة السياسية وتخصيص الأموال اللازمة لتوفير الموئل السليم للفقراء عاملين أساسيين لتنفيذ حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة غير أن هنالك عوامل تحول دون تحسين الموئل الثاني للفقراء في اليمن، يتصدرها: عدم الاستقرار المؤسسي والقانوني والفساد و ضعف المساءلة والرقابة والشفافية، المركزية ومحدودية صلاحية السلطة المحلية، غياب المشاركة الأهلية في جميع مراحل إعداد وتخطيط وتنفيذ القرارات بشأن مشروعات التنمية، ضعف قدرة الدولة على إنفاذ القانون في المناطق القبلية، وتهميش الرقابة البرلمانية.

خلاصة و توصيات الفصل السابع:-

من هذا الفصل يخلص التقرير إلى أن: حوالي ٩٧% من الأراضي اليمنية مهددة بالتصحّر الأمر الذي يترتب عليه فقدان شامل وكلي للأمن الغذائي ويعتبر تلوث الهواء واحدة من المشكلات البيئية في اليمن تمثل هذه المشكلة تهديداً مستمراً لصحة الإنسان ومصدره الرئيس في استخدام وقود الديزل في قطاعات الزراعة والنقل والطاقة والصناعة إلى جانب إنتاج وتكرير النفط ، وصناعة الاسمنت.

ويعاني اليمن من أزمة مائية تعوق برامجه الإنمائية وتؤثر سلباً على صحة سكانه، حيث تحتل قضايا البيئة أولية خاصة مثل :-

المياه والموارد الطبيعية وإدارة المخلفات والبيئة الساحلية ، غير أن معالجة مشكلات البيئة بصورة جديدة لا تتوفر شروطها حالياً ولا في المستقبل المنظور بسبب عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي والقانوني، وشيوع ظاهرة الفساد وضعف المساءلة والرقابة والشفافية، المركزية وغياب المشاركة الأهلية في اتخاذ القرارات التنموية وتنفيذها، وضعف قدرة الدولة في إنفاذ القوانين .

ويوصى التقرير في هذا الشأن بالتالي:

- ١- يرى التقرير من الناحية المؤسسية ضرورة ارتقاء المؤسسة والإدارة البيئية في اليمن بتحويلها إلى سلطة عليا مستقلة كوزارة على سبيل المثال معنية بحماية البيئة ومواردها الطبيعية وتطوير الإدارة البيئية لتمكينها القيام بدورها تجاه التنمية والمجتمع
- ٢- تزويد السلطة العليا المستقلة بالكفاءات الفنية والقانونية والتخصصية والعمل على تطوير معارفها ومهاراتها ودعمها بالإمكانيات المادية الكافية لتمكينها من مواجهة توفير احتياجاتها اللازمة من المختبرات ، وأجهزة القياس، والرصد ومحطات أرساد متكاملة وأجهزة التنبؤ بالزلازل والعواصف وغيرها من الكوارث الطبيعية ، وبالتعاون والتنسيق الدولي والإقليمي باعتبار أن المشاكل البيئية تتجاوز الحدود السياسية بين الدول.
- ٣- إنشاء مركز معلومات بيئية لغرض توفير قاعدة بيانات ومعلومات بيئية لتمكين المهتمين وأصحاب القرار والباحثين من معرفة واقع البيئة والموارد الطبيعية الوطنية والإقليمية.
- ٤- دعم هذه المؤسسة البيئية بالقوانين والنشريات المنظمة لعملها وتمكينها بتنفيذ كل الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية والإقليمية الموقع والمصادق عليها وبالتنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى المعنية.
- ٥- منح الصلاحيات القانونية والفنية لهذه المؤسسة باقتراح البرامج والاستراتيجيات وإعداد الدراسات المتعلقة بتقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية ومصانع القطاع الخاص قبل منح التراخيص لها في التنفيذ ، واقتراح المعالجات والبدائل ، ومنح الصلاحية بإيقاف المشاريع والصناعات المخالفة بيئياً والمعاقبة بالغرامات للمتسببين في تدهور أو تلوث البيئة.
- ٦- استمرارية العمل المستمر في التوعية البيئية بدون انقطاع باستخدام كل وسائل الإعلام الرسمية والخاصة لخلق وعي بيئي في المجتمع حتى تصبح قضية البيئة جزءاً من ثقافة العامة من الشعب.
- ٧- تضمين التعليم البيئي في صفوف الدراسة الأساسية وفتح معاهد عليا تخصصية بيئية في الدراسات العليا والجامعية

- ٨- التأكيد على أهمية دور خطباء الجوامع في الإرشاد البيئي إلى جانب الإرشاد الديني وأثره الكبير في إكساب أفراد المجتمع المسلم سلوكيات المحافظة على البيئة واعتبار النظافة من الإيمان.
- ٩- التأكيد على دور التوعية البيئية بين شرائح المجتمع من خلال المنظمات والجمعيات والأحزاب وغيرها وترسيخ مبدأ المواطنة البيئية.
- ١٠- يوصي الباحث الحكومة بإعداد الخطط السليمة للمدن وتحديد المناطق الصناعية الثقيلة والخفيفة بما يتلاءم والمواقع المناسبة وتوفير الموارد المطلوبة تجنباً للخسائر والأضرار البيئية على الإنسان وبقية الكائنات الحية.
- ١١- إتباع الحكومة للسياسة الاقتصادية السليمة لمواجهة النمو السكاني وزيادة الفقر بالحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة منها.
- ١٢- إيقاف أو الحد من الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية واستنزاف الموارد المائية المتوفرة والعمل على صيانة التربة الخصبة وحماية الأراضي من التصحر وصيانة المدرجات الزراعية والتي شيدت من قبل الأجداد منذ آلاف السنين.
- ١٣- الحد من هجرة عمال الريف إلى المدن الرئيسية وتوعية المزارعين بمخاطر الهجرة على تدهور الأراضي الزراعية والمياه وعلى حياتهم ومستقبلهم.
- ١٤- التأكيد على التزامات الحكومات تجاه شعوبها بالوفاء بالعهد باتخاذ التدابير المشتملة على برامج ملموسة للحد من الفقر، وحماية شريحة الفقراء ووقايتهم من الفساد والاستغلال، وتوفير الضمان الاجتماعي الذي يكفل لهم مواجهة متطلبات الحياة

القسم الثاني:

الحقوق المدنية والسياسية وبيانات الرصد

الفصل الأول

الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة:

"لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن على شخصه " فالحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً ، هذا ما جاء في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وخصوصاً المادة (٣) من الإعلان العالمي والمادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، وإذا ما استثنينا الحركات الدينية الجهادية والسياسية المتطرفة نجد أن جميع التشريعات سواء كانت وضعية أو سماوية قد أكدت على حرمة وقدسية الحياة الإنسانية وتجريم أي اعتداء على هذا الحق. إن إلقاء نظرة سريعة على واقع حقوق الإنسان في اليمن تظهر أن الحق في الحياة من أكثر الحقوق عرضة للانتهاك نظراً لعدد من الأسباب يأتي في مقدمتها اختلال الأمن وضعف حكم القانون والانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة والمتوسطة والتأثر والحروب القبلية المستمرة منذ سنوات طويلة.

إطار رقم (١٦) يوضح نماذج من انتهاك الحق في الحياة

- بلغ عدد وقائع القتل العمد في اليمن خلال الفترة من ٢٠٠١م - ٢٠٠٣م (٣٠٣٤) واقعة وفقاً لإحصائية صادرة عن مؤسسة صناعات الحياة حول الأثر في اليمن وبحسب الإحصائية فإن ما يزيد عن (٥٠٠) شخص يفقدون حياتهم سنوياً بسبب الأثر . الأيام / العدد (٥٤٦٦) تاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٨م
- بلغ عدد وقائع القتل العمد خلال شهر أغسطس ٢٠٠٨م (٥٨) واقعة في (١٧) محافظة، أودت بحياة (٦٧) شخصاً ، وبحسب الإحصائية فإن ٩٥% من الوقائع استخدمت فيها الأسلحة النارية . الوسط / العدد (٢٠٩) تاريخ ١٠ / ٩ / ٢٠٠٨م
- يوم السبت ١٣ / ١ / ٢٠٠٨م قوات الأمن بمحافظة عدن تطلق الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع لتفريق أحد المهرجانات السلمية، مما أدى إلى قتل كل من ١- صالح أبو بكر السيد (من أبناء يافع) ٢- محمد علي محمد (من أبناء تعز) ٣- صالح طالب سعيد (من أبناء جحاف / الضالع) .
- ٢ / ٤ / ٢٠٠٨م قوات الأمن في الحبيلين / محافظة لحج تطلق النار على المواطن عبد الفتاح سيف عبد الله أثناء محاولته الدخول إلى مدينة الحبيلين وترديه قتيلاً.
- ٥ / ٥ / ٢٠٠٨م أفراد أمن يطلقون النار على حافظ محسن حسن (من أبناء طور الباحة / لحج) وأحد الناشطين في الحراك المدني فقد على إثرها حياته .

كما أن ضعف القضاء وما يعانيه من فساد ونفوذ مراكز القوى يعد من الأسباب الرئيسية التي لا يمكن تجاهلها عند الحديث في هذا الموضوع ، حيث يفضل المواطنون اللجوء إلى انتماياتهم القبلية و المناطقية للحصول على الإنصاف وحل قضاياهم بدلاً من اللجوء إلى القضاء ، ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة واتساع دائرة الحروب القبلية والتأثرات ، وبسبب تلك العوامل كان الحق في الحياة معرضاً بشكل واسع للانتهاك وازدادت نسبته حيث بلغ عدد وقائع الاعتداء على الحق في الحياة خلال الفترة ٢٠٠٦م - ٢٠٠٨م المسجلة لدى المرصد (٦٠٢) واقعة منها (٢٥٣) واقعة خلال عام ٢٠٠٨م *^{٩٢} نتج عنها وفاة ما لا يقل عن (٣٧٨) شخصاً، منها (٦٩) واقعة

^{٩٢} * جاء في التقرير الإحصائي للجريمة والحوادث الصادرة عن وزارة الداخلية أن عدد وقائع القتل العمد خلال الفترة من ٢٠٠٧/١٢/١ إلى ٢٠٠٨/١١/٣٠ وصلت إلى (٥٦٩) واقعة والشروع في القتل إلى (٣٨٤١) واقعة والإصابات العمدية الجسيمة (٢٦٠٥) إصابة والخطف (١١١) واقعة والتفجير العمد (١٨٧) واقعة والحريق العمد (٢٩٨) واقعة.

في محافظة صعدة إذ كان أغلب ضحاياها من العسكريين فيما لازال عدد الضحايا من المواطنين في حروب صعدة والتي استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة غير معروف حتى الآن. ونظرا لما تعانيه اليمن من أزمات اقتصادية خانقة واتساع دائرة الفقر وارتفاع معدل البطالة ارتفعت

عدد حالات الانتحار في اليمن، ففي تقرير رسمي صادر عن وزارة الداخلية ذكر أن عدد حالات الانتحار خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦م وصل إلى (١٨٦٦) حالة انتحار منها (٧٦٥) حالة استخدمت فيها الأسلحة النارية، وبحسب التقرير المنشور في شهر فبراير ٢٠٠٨م سجلت الأجهزة الأمنية (٤٦٥) حالة انتحار خلال العام ٢٠٠٧م^{٩٣}. من ناحية أخرى يصل عدد ضحايا الحوادث المرورية في اليمن إلى أرقام مخيفة وكلها تعود إلى أسباب وعوامل فنية بالإمكان تلافيها، وبحسب التقارير الرسمية فقد بلغ عدد ضحايا الحوادث المرورية خلال العشر السنوات الأخيرة ١٩٩٨ - ٢٠٠٨م (٢٢٥٧٥) حالة وفاة منها (٢٢٨٣) امرأة وإصابة (١٥٨٢٠٦) آخرين منهم (٤٩٨١٣) إصاباتهم بليغة^{٩٤}.

وذكر التقرير الإحصائي للجريمة والحوادث الصادر عن وزارة الداخلية إن عدد الجرائم الجنائية المسجلة خلال عام ٢٠٠٨م وصلت إلى (٤٠١٥٤) جريمة جنائية ووصل عدد الحوادث المرورية إلى (١٦٤١٨) حادثاً مرورياً نتج عنها وفاة (٥٢٨٦) شخصاً وإصابة (٣٥٢٨٦) آخرين، منها (٢٨٩٧) حالة وفاة و(٢٠٢١١) حالة إصابة بسبب الحوادث المرورية^{٩٥}.

تعكس الأرقام الخاصة بعدد القتلى والمنتحرين وضحايا الحوادث المرورية مدى الاستهانة بحق الإنسان في الحياة وتقدم صورة قاتمة عن هذا الحق في اليمن .

^{٩٣} - الناس العدد ٣٨٣ تاريخ ٢٠٠٨/٢/١١

^{٩٤} - ملحق قضايا وناس صحيفة الثورة العدد (١٦١٣٢) تاريخ ٢٠٠٩/١/١١

^{٩٥} - ملحق قضايا وناس / صحيفة الثورة / العدد (١٦١٥٣) تاريخ ٢٠٠٩/٢/١م

الحق في الحرية والأمن الشخصي :

يعد الحق في الحرية والأمن الشخصي من الحقوق المدنية للإنسان التي لا يجوز الانتقاص منها تحت أي ظرف من الظروف ، فالبرغم من أن دستور الجمهورية اليمنية والتشريعات الوطنية الأخرى تتفق إلى حد كبير أو لا

تتعارض مع ما ذهبت إليه التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلا أن هذا الحق مازال من أكثر الحقوق عرضة للانتهاك على مستوى الواقع ومن صور ذلك وقائع الاعتقال التعسفي ووقائع الاختفاء القسري والاختطاف، حيث سجل المرصد اليمني لحقوق الإنسان ما يزيد عن (١١١٤) واقعة اعتقال تعسفي خلال عام ٢٠٠٨م و(٨٢) واقعة اختفاء واختطاف منها (٧٨) واقعة إخفاء قسري قامت بها الأجهزة الأمنية، كما حصل مساء يوم ٢٠٠٨/٣/٣١م عندما قامت الأجهزة الأمنية بمحاظفة عدن بحملة مدهمات ليلية لمنازل

إطار رقم(١٧) يتضمن عدد من وقائع الاختفاء والاعتقال

- ٢٠٠٨/٧/١٤م تم اختطاف محمد محمد حسين الفران " ٢٤ عاماً / وهو طالب جامعي " من داخل مسجد احمد ابن الحسين حيث يدرس المذهب الزيدي (سبب الاعتقال) ، وظل مختفياً قسرياً لأكثر من (٦٠) يوماً حيث تبين أنه في الأمن القومي ، ولم يسمح لأسرته بزيارته إلا بعد نقلة إلى الأمن السياسي ، وحتى كتابة هذا التقرير لازال معتقلاً في الأمن السياسي .
- ٢٠٠٨/٧/١٥م كان اختطاف احمد عبد الله الكحلاني "٢١ عاماً / طالب" من أمام منزله بصنعاء وظل مختفياً حتى ٢٠٠٨/١٠/٢٠م حيث تبين أنه في الأمن القومي ، ولم يسمح لأسرته بزيارته إلا بعد نقلة إلى الأمن السياسي ، وحتى كتابة هذا التقرير لازال معتقلاً في الأمن السياسي .
- احمد يحيى محمد السياني "٢٢ عاماً/طالب ينتمي إلى إحدى الأسر الهاشمية" تعرض يوم ٢٠٠٨/٥/١٣م للاختطاف من احد شوارع العاصمة ، وظل مختفياً لأكثر من ثلاثة أشهر حيث تبين لأسرته أنه معتقل لدى جهاز الأمن القومي ،نقل إلى الأمن السياسي وحتى كتابة هذا التقرير لازال رهن الاعتقال .
- ياسر عبد الوهاب الوزير "٢٥ عاماً" ناشط في المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات وأحد أساتذة مركز النهرين - مركز زبيدي لتعليم العلوم الشرعية - تعرض للاختطاف يوم ٢٠٠٨/٦/٥م أثناء خروجه لأداء صلاة الظهر وظل مختفياً حتى ٢٠٠٩/٩/٨م وحتى كتابة هذا التقرير لازال معتقلاً في الأمن السياسي .
- طه حسن علي السهيلي "٢٥ عاماً" اعتقل في ٢٠٠٧/٣/١٧م وهو في طريقه إلى صعدة أودع في سجن قحزة بصعدة ثم الأمن السياسي ثم السجن المركزي بتعز ثم الأمن السياسي بصنعاء ثم السجن المركزي بصنعاء ، تعرض للتعذيب ويعاني من حساسية في الجلد وفي تاريخ ٢٠٠٩/٢/٨م نقل إلى الأمن السياسي بصنعاء.
- خلال شهر ٢٠٠٨/١٢م أفرجت الأجهزة الأمنية بأمانة العاصمة عن (٢٣) معتقلاً على خلفية أحداث صعدة ، وحتى كتابة هذا التقرير لازال (٣٧) شخصاً معتقلين لدى جهاز الأمن السياسي بصنعاء و(١٩) معتقلاً في حجة معتقلين منذ فبراير /مارس ٢٠٠٧م^{٩٦}
- ٢٠٠٨/٧/٧م الأجهزة الأمنية بمحاظفة عدن تعتقل ما يزيد عن (٣٢٠) ناشطاً ومواطن من أحد الاعتصامات التي نظمتها هيئة الحراك السلمي بالمحافظات الجنوبية لمطالبية السلطة الاعتراف بالمطالب الشعبية بالمحافظات الجنوبية .

بعض الناشطين السياسيين من منظمي التجمعات السلمية في محاولة منها للحد من اتساع دائرة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإزالة آثار ونتائج حرب صيف ١٩٩٤م، واقتادتهم إلى أماكن مجهولة وظلوا في حالة اختفاء قسري لأكثر من أربعة عشر يوماً حيث تمكن الفريق القانوني للمرصد من

^{٩٦} المصدر : المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات

الالتقاء بهم بعد أن تبين له بأنهم محتجزون لدى جهاز الأمن السياسي في العاصمة صنعاء ، وترتب على ذلك اتساع دائرة الاحتجاجات الشعبية لتشمل معظم المحافظات اليمنية إن لم يكن كلها ، حيث استمر تنظيم الفعاليات التضامنية مع المعتقلين ومطالبة السلطة الاعتراف بالقضية الجنوبية حتى تم الإفراج عنهم بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٨م وخلال هذه الفترة قامت الأجهزة الأمنية باعتقال ما يزيد عن (٨٦٠) مواطناً من منظمي التجمعات السلمية والمشاركين فيها . ومع نهاية الأسبوع الأول من شهر مايو وتحديدًا في ٧/ مايو أدى تصادم جماعة من أنصار وأتباع الحوثي (متنّدى الشباب المؤمن) مع إحدى الآليات العسكرية في مديرية حرف سفیان إحدى مديريات محافظة عمران إلى تجدد المعارك بين الطرفين وهي الحرب الخامسة بينهما منذ عام ٢٠٠٤م . اتسمت الحرب الأخيرة باتساع دائرتها الجغرافية مقارنة بالحروب السابقة وقصر مدتها حيث توقفت في ١٧/ يوليو بعد مبادرة قام بها عدد من مشايخ اليمن - لازالت مضاميتها غير معروفة - ألقى على إثرها الرئيس علي عبد الله صالح خطاباً أكد فيه توقف المعارك بين الطرفين ، وخلال فترة الحرب (شهرَي مايو ويونيو) نفذت الأجهزة الأمنية حملة اعتقال واسعة طالت المنتمين إلى المذهب الزيدي المناهض للسياسات الرسمية للحكومة والهاشميين، وخصوصاً في العاصمة صنعاء حيث تعرض عدد كبير لمحاولات اختفاء قسري وطالت فترة اختفاء البعض منهم عن التسعين يوماً ، تبين لاحقاً أنهم محتجزون لدى جهاز الأمن السياسي والأمن القومي بصنعاء وما زال كل من يحيى محمد لقمان وبشير عبد الله الفقيه ورياض دحوة وعبد الحميد محمد المزيجي مختفيين قسراً بحسب معلومات المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات .

وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٨م اعتقلت الأجهزة الأمنية ما يزيد عن (١٤٠) ناشطاً سياسياً في محافظات تعز وعدن والعاصمة صنعاء ، إثر قيامهم بتنظيم عدد من التجمعات السلمية احتجاجاً على قيام اللجنة العليا للانتخابات بمباشرة عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين بعد قيام الحزب الحاكم بتشكيلها وقيامها بتشكيل لجان القيد والتسجيل عبر الحكومة وبعد فشل الحوار بشأن توفير شروط الانتخابات التعددية الحرة والنزاهة عبر تعديلات دستورية وقانونية ، وبحسب تقارير الرصد مارست الأجهزة الأمنية جملة من الانتهاكات بحق المعتقلين على خلفية أحداث صعدة والتجمعات السلمية ومن ذلك إيداعهم في زنازين وأقبية انفرادية تحت الأرض ومنع الزيارة عنهم ومعاملتهم معاملة قاسية وحاطة لكرامتهم الإنسانية.

الحق في المحاكمة العادلة :

مبدأ الفصل بين السلطات سمة أساسية من سمات الدولة المدنية الحديثة، وأهم معايير النظام الديمقراطي المعاصر، والسلطة القضائية هي أهم تلك السلطات جميعاً بالنسبة لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها الملجأ الذي يعود إليه الأفراد والجماعات لحماية وتنظيم حقوقهم وحررياتهم العامة والخاصة ، وباعتبارها السلطة المخولة برقابة أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية.

أخذ الدستور اليمني

بمعظم المبادئ الحاكمة

للتقاضي والحق في

المحاكمة العادلة الواردة

في القانون الدولي

والمواثيق الدولية الخاصة

بحقوق الإنسان إلا أن

التشريع الداخلي يعاني

خلال بنوياً عطل هذه

المبادئ حيث مازال

القضاء اليمني خاضعاً

لسيطرة السلطة التنفيذية

والتي استخدمته في كثير

من القضايا لتصفية

حساباتها مع خصومها

السياسيين ، فخلال العام

٢٠٠٨ م مثل عدد من

إطار رقم (١٨) يوضح بعض المحاكمات التي إفتقرت إلى أبسط شروط المحاكمة العادلة
<ul style="list-style-type: none">• بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١م قامت الأجهزة الأمنية بمحاكمة عدن باعقال كل من حسن باعوم ويحيى الشعبي وعلي هيثم الغريب دون ان يكون لديها أمر قضائي صادر بذلك وظلوا تحت طائلة الاختفاء القسري لمدة أربعة عشر يوماً وعند اطلاق هيئة الدفاع على ملف القضية الخاص بهم وجدت ان هناك أوامر صادرة من النيابة العامة في حق كل منهم بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢م بينما الوقائع التي تم التحقيق معهم بشأنها وأسندت النيابة إليهم تهمة ارتكابها لاحقة على صدور تلك الأوامر.• يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٤/٢م اعتقل الفنان الشعبي فهد القرني بتهمة إثارة النعرات الطائفية والتشهير برئيس الجمهورية والإساءة للحكومة ولحزب المؤتمر والمسؤولين والوزراء ، وتم إيداعه سجن الأمن السياسي بتعز لمدة سبعة أيام، ثم نقل إلى السجن المركزي . عقدت المحكمة أربع جلسات، وفي جلسة ٢٠٠٨/٥/٢١م تم الاعتداء على المحامين وطردهم من قاعة المحكمة ، وفي جلسة ٢٠٠٨/٧/٩م المخصصة للنطق بالحكم عقدت المحكمة جلستها في الساعة السادسة صباحاً وتم النطق بالحكم الساعة السابعة والنصف قبل حضور المحامين وكان منطوق الحكم ، الحبس لمدة سنة ونصف ودفع مبلغ (٥٠٠ ألف ريال يمني غرامة مالية ، وفي تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٦م أطلق سراحه بقرار عفو رئاسي والغريب في الأمر أنه خلال نفس الفترة كانت إحدى محاكم الأمانة تحاكم القرني غيابياً بحجة أنه فار من وجه العدالة .

المواطنين والصحفيين والنشطاء السياسيين لمحاكمات افتقرت إلى أبسط شروط المحاكمة العادلة ومن ذلك ما تعرض له (٩) من الناشطين السياسيين في قيادة التجمعات السلمية التي شهدتها المحافظات الجنوبية للمحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة (محكمة أمن دولة) وهي محكمة استثنائية غير دستورية أنشئت للنظر في قضايا الأمن و الإرهاب وبعد اطلاق الفريق القانوني للمرصد على ما تم السماح لهم بتصويره من ملف القضية اتضح أن التهم التي تم توجيهها للمعتقلين لا تمس الوقائع التي تم اعتقالهم والتحقيق معهم بشأنها .

وفي تاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٨م أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بحق الصحافي عبدالكريم الخيواني (٤٢ عاماً) إثر اتهامه بالانتماء إلى خلية صنعاء الثانية التابعة للشباب المؤمن (حسب ادعاء الجهات الرسمية) وكان منطوق الحكم السجن مدة ست سنوات وتم إضافة فقرة إلى الحكم بعد النطق به تقضي بالنفاذ العاجل بسجنه مع أن هذه الفقرة لم تكن ضمن منطوق الحكم عند

جدول رقم (١٢) يوضح الأحكام الصادرة بحق بعض معتقلي كرش

معتقلو كرش اعتقلوا في ٢٠٠٨/٤/٧م على خلفية المشاركة في الاعتصامات السلمية وأسندت إليهم تهمة المساس بالوحدة الوطنية ورفع شعارات ضد النظام وإطلاق السكينة العامة والمشاركة في تظاهرة غير مرخص لها، تعرض المعتقلون لبعض صور التعذيب أثناء فترة الاعتقال. عقدت المحكمة الابتدائية في كرش/لحج عدة جلسات لمحاكمة المعتقلين وفي ٢٠٠٨/٥/٢٢م صدرت بحقهم أحكام قضائية بالسجن سنوات متفاوتة وتغريمهم مبلغ ١٣٠ ألف ريال، وأطلق سراحهم بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٨م بقرار عفو رئاسي.

م	الاسم	تاريخ الاعتقال	تاريخ الإفراج	منطوق الحكم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢م
١	عبد سركال محمد (عميد متقاعد)	٢٠٠٨/٤/٧م	٢٠٠٨/١٠/١٨م	السجن لمدة سنتين مع النفاذ
٢	محمود سالم عبد الله ثابت	٢٠٠٨/٤/٧م	٢٠٠٨/١٠/١٨م	السجن لمدة عام ونصف مع النفاذ
٣	شكيب علي سالم	٢٠٠٨/٤/٧م	٢٠٠٨/١٠/١٨م	حكم عليه بالسجن لمدة سنتين مع النفاذ
٤	هشام محمد صالح	٢٠٠٨/٤/٧م	٢٠٠٨/١٠/١٨م	السجن لمدة سنتين مع النفاذ
٥	جميل هزاع عبد الله	٢٠٠٨/٤/٧م	٢٠٠٨/١٠/١٨م	السجن لمدة عام ونصف مع النفاذ
٦	عبد الله فارح يحيى	٢٠٠٨/٤/٧م	٢٠٠٨/١٠/١٨م	السجن لمدة سنة وشهرين مع النفاذ

النطق به في جلسة المحكمة، أخذ على أثرها إلى السجن مباشرة. ظل الخيواني في السجن مدة ثلاثة أشهر حيث أطلق سراحه بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٥م بقرار عفو رئاسي (الأمر نفسه تكرر حدوثه مع المعتقلين على خلفية ممارسة الحق في التجمع السلمي حيث تم إطلاق سراحهم بموجب قرار عفو رئاسي صدر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١١م) وبالرغم من ذلك جاء حكم الشعبة الجزائية بالمحكمة الجزائية المتخصصة والصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٦م مؤيداً لما ذهبت إليه المحكمة الابتدائية في حكمها الصادر بحق الصحافي الخيواني وثبت بالدليل العملي أن المحكمة كانت مجرد وسيلة للسلطة التنفيذية للانتقام من معارضيها.

إلى جانب ذلك وثق المرصد اليمني (١١٧) واقعة اعتداء على الحق في المحاكمة العادلة، ومن تلك الوقائع استمرار اعتقال عدد كبير من المعتقلين في الأمن السياسي بصنعاء والسجن المركزي في

حجة جرى اعتقالهم خلال العام ٢٠٠٧م أثناء الحرب الرابعة بين القوات الحكومية وأنصار الحوثيين ، وحتى نهاية العام ٢٠٠٨م لم يتم عرضهم على أي جهة قضائية ، وبحسب المعلومات التي حصل عليها المرصد فإن ما لا يقل عن ستين معتقلاً على خلفية قضايا إرهابية معتقلين لدى الأجهزة الأمنية بمحافظة حضرموت منذ مطلع العام ٢٠٠٨م لم يتم عرضهم على أي جهة قضائية أيضاً.

الحق في حرية الرأي والتعبير:

سعت الحكومة اليمنية خلال السنوات الأخيرة إلى فرض مزيداً من القيود على حريات الرأي والتعبير " الحريات الصحفية" ومع اتساع دائرة الحراك السلمي وخصوصاً في المحافظات الجنوبية تقدمت الحكومة اليمنية في منتصف العام ٢٠٠٧م إلى مجلس النواب بمشروع قانون حماية الوحدة الوطنية (لم يتم إقراره) وخلال عام ٢٠٠٨م تقدمت الحكومة بمشروع تعديل قانون الجرائم والعقوبات، تضمنت تلك التعديلات أغلب ما جاء في مشروع قانون حماية الوحدة الوطنية الذي حمل في طياته مواد القليلة الكثير من المفاهيم التي تتنافى مع ما جاء في المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ومبادئ حرية الرأي والتعبير، ومن ذلك مثلاً اعتبار أن إهانة رئيس الجمهورية جريمة جسيمة دون تحديد دقيق لمدلول كلمة إهانة، بل جعل تفسير هذه الكلمة تخضع لتأويلات متعددة وبحسب مسودة التعديلات يعد أي تعرض لرئيس الجمهورية في مجال إبداء الرأي جريمة جسيمة، كما أعطت التعديلات لجنة شؤون الأحزاب سلطة الوصاية على الأحزاب وصلاحيات قضائية، ومنحتها سلطة إصدار العقوبات ضد الأحزاب وهي سلطات لا يمكن تخويلها سوى للقضاء .

والجدير بالإشارة هنا أن هذه التعديلات لم يكن فيها ذكر ولو كان يسيراً لتعديلات تخص الجانب الجنائي ، وهو ما يشير إلى أنها كانت صياغة تهدف إلى تحويل الصحافة والإعلام من سلطة رابعة إلى مجرد تابع و مؤيد ، ويكفي هنا أن نشير إلى أن المادة (١٢٦) نصت على عقوبات من مسودة التعديلات تقرر الإعدام لصدور منشور لا يتوفر على الدقة اللازمة ، وتعطي المادة (١٠١) منها صلاحيات مطلقة للقاضي لتقرير عقوبة تكميلية في منع الصحفي من أن يكون محرراً أو ناشراً ، كما تضمنت هذه التعديلات أكثر من عشر مواد يتضمنها قانون العقوبات في فرع (جرائم العلنية والنشر) تقضي بأغلظ العقوبات وأشدّها على حرية الصحافة ، وتتراوح بين الإعدام والحبس والغرامة ، حتى وإن كان الخطأ مهيناً غير مقصود ، وذلك من خلال سحب مجموعة تلك العقوبات على كل من نشر علانية ما يسيء أو يهين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء والمسؤولين المحليين ، وهي عقوبات لا تنحصر فقط بمن نشر ، بل تشمل أيضاً من قدم تلك المعلومات .

يذكر أنه سبق لوزارة الإعلام اليمنية أن تقدمت بمشروع قانون جديد للصحافة يفرض مزيداً من القيود على حرية الصحافة مقارنة بما هو عليه القانون الحالي ، حيث وضع شروطاً تتصل بالعمر والمؤهل العلمي للصحفي وجنسيته مثل " أن يكون يمني الجنسية ، وأن لا يقل عمره عن ٢١ عاماً" كما منح القانون الجديد وزارة الإعلام الحق في منح بطاقة للصحفي المراسل أو إغائها أو سحبها أو عدم تجديدها أو إلغاء الترخيص دون إبداء الأسباب ، و منح وزير الإعلام حق إصدار لائحة يحدد

فيها شروط وعمل ونشاط الصحفيين العرب والأجانب لدى الصحافة اليمنية المقروءة والمسموعة والمرئية ووكالة الأنباء .

تواصلت الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الصحفية خلال العام ٢٠٠٨م ورصد مالا يقل عن (٧٠)^{٩٧} واقعة كان ضحاياها من الصحفيين ، وعلى الرغم من تعدد وتنوع الدوافع والتهم إلا أنها جميعا تعكس مدى ضيق السلطة من حرية الرأي والتعبير (الحريات الصحفية) خاصة عندما تحاول

وسائل الإعلام الصحفية

تقديم صورة مغايرة لتلك

التي تبثها وسائل الإعلام

الحكومية والمالية لها.

ففي يوم ٢٠٠٨/١/١٣م

عملت السلطات الأمنية

بمحافظة عدن على منع

طاقم قناة "الجزيرة" من

تغطية مهرجان التصالح

والتسامح الذي دعت إليه

الفعاليات المدنية

والسياسية في المحافظات

الجنوبية، و منع

الصحافي أحمد الشلبي

وبقية الطاقم من المشاركة

في تغطية المهرجان حيث

تعرضوا للحجز داخل

فندق الساحل بكريتر،

وفي نفس اليوم تعرض

مراسل قناة "الحرّة"

الصحافي مروان الخالد

والمصور الصحفي أكرم

الحياتي للاعتداء بالضرب ومصادرة كاميرات القناة.

ولا يزال رئيس تحرير صحيفة الشارع الصحافي نائف حسان ورئيس تحريرها التنفيذي السابق نبيل سبيع والمراسل محمود طه ينتظرون صدور الحكم في قضية نشر رفعتها وزارة الدفاع ضدّهم بسبب ملف عن حرب صعدة نشرتها الصحيفة في عددها الأول منتصف العام ٢٠٠٧م ولا تزال صحيفة "الصباح" المستقلة ممنوعة من الصدور منذ توجيه وكيل الصحافة والمطبوعات في وزارة الإعلام

إطار رقم (١٩) يوضح نماذج من انتهاكات تعرض لها صحفيون

• عناصر من الشرطة تعتدي على الصحفي حكيم المسمري رئيس تحرير صحيفة "يمن بوست" الناطقة بالانجليزية وتكسر كاميراته أثناء تغطيته لـ "بازار خيري" واعتصام طلابي في العاصمة صنعاء .

• الصحفية والناشطة الحقوقية توكل كرمان تتعرض لتهديد بالقتل والتصفية الجسدية عبر رسائل "SMS" وبالمثل قالت الصحفية نبيلة الحكيمي رئيسة تحرير موقع الحدث الإخباري المستقل: إنها تلقت رسائل مماثلة لتغطيتها الاحتجاجات السلمية في المحافظات الجنوبية .

• احتجاز العدد الأول من مجلة أبواب التي يرأس تحريرها الصحافي نبيل الصوفي في مطار صنعاء ومنعها من الدخول والتوزيع بسبب احتواء غلاف المجلة على صورة لرئيس الجمهورية رأّت وزارة الإعلام بأنها غير لائقة ، ولم يسمح بدخول المجلة وتوزيعها إلا بعد إعادة طباعتها.

• ٢٠٠٨/٨/٢٩م مجهولون يحرقون مقر صحيفة الرأي العام.

• نالت صحيفة الأيام قسطاً كبيراً من الانتهاكات التي تعرضت لها الحريات الصحفية خلال العام ٢٠٠٨م ففي تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢م تعرض منزل باشراحيل ومقر الصحيفة في صنعاء لمحاولة اقتحام مسلحة وفي منتصف شهر أكتوبر تعرض رئيس تحرير الصحيفة هشام باشراحيل للتهديد عبر رسائل (sms) تتهمه بالانفصالية والتحرير على أمن ووحدة الوطن ، فيما كان مراسلا الصحيفة في المحافظات عرضة للانتهاك ومن ذلك تهديد أنيس منصور بالتصفية الجسدية واعتقال محمد الحميدي في الضالع ومصادرة كاميرته من قبل الأمن وتعرض مراسل الصحيفة في ردفان غازي محسن العلوي للاعتقال.

^{٩٧} - ذكر تقرير صحفيات بلا قيود إن عدد وقائع الاعتداء على الصحفيين خلال العام ٢٠٠٨ بلغ (٢٤٨) واقعة

في ٢٠٠٨/٣/٤م بإيقاف طباعتها بتهمة الإساءة إلى رئيس الجمهورية وتغطية الاحتجاجات الشعبية في المحافظات الجنوبية .

تتعدد وتتنوع وسائل وأساليب الانتهاك التي تتعرض لها حرية الصحافة والصحفيين في اليمن ما بين الإيقاف والمحاكمة والاعتقال ومصادرة الممتلكات والتهديد بالقتل ، ففي تاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٨م اعتقل الصحفي محمد المقالح رئيس تحرير موقع الاشتراكي نت من قاعة المحكمة الجزائية المتخصصة (محكمة أمن الدولة) بتهمة إهانة القضاء والضحك في قاعة المحكمة وذلك أثناء حضوره جلسة محاكمة الصحفي عبد الكريم الخيواني، وهي مخالفة يعاقب عليها القانون بالسجن لمدة ٢٤ ساعة أو دفع غرامة مالية قدرها ٥٠٠ ريال يماني، إلا أن الصحفي المقالح ظل معتقلاً لمدة ٦٠ يوماً حيث حكم عليه بالسجن لمدة ٦ أشهر مع وقف التنفيذ والاكتفاء بالمدة التي أمضاها في السجن. فيما استمرت محاكمة الصحفي سامي غالب رئيس صحيفة النداء المستقلة بسبب شكوى تقدم بها وكيل وزارة الأوقاف على خلفية مقال تم نشره بصحيفة النداء في ٢٩/ نوفمبر ٢٠٠٧م تناول سوء أداء الوزارة في تنظيم رحلات الحج والعمرة، حيث طالب وكيل وزارة الأوقاف بمعاقبة غالب بناء على نص المادة (١٩٧) من قانون العقوبات، وهي المادة المتعلقة بالسب والإهانة - سبق لوزارة الأوقاف أن قامت بملاحقة صحيفة "الناس" وصحيفة "الوسط" قضائياً بسبب قيامهما بدورهما الرقابي على أداء الوزارة - وقد سبق للصحافي سامي غالب أن تعرض للتهديد بالقتل منتصف يونيو ٢٠٠٧م بسبب قيام الصحيفة بفتح ملفات عن ظاهرة الاختفاء القسري في اليمن ليضاف بالتالي إلى قائمة الصحفيين المهددين بالمخاطر بسبب كتاباتهم الصحفية، ويعد الصحفي عبد الكريم الخيواني أبرز الصحفيين اليمنيين الذين تعرضوا للتنكيل حيث تعرض لانتهاكات عدة منها: تعرضه

أطار رقم (٢٠) "شهادة من الصحفي عبد الكريم الخيواني عما تعرض له من انتهاكات "

"كان وجودي في السجن رغبة عليا وتعليمات فوقية أخرجت عن طريق القضاء بشكل مكشوف، كاستمرار لتصفية الحسابات ضدي بسبب ملفات الفساد والتورث التي فتحتها في صحيفة الشورى قبل أربعة أعوام، وكانت محاكمتي امتداداً للقضية التي اعتقلت بسببها في ٢٠٠٤م، وحرقت القضية عن مسارها لتصبح قضية أمن وإرهاب. تم التنكيل بي عبر المحكمة، واعتقلت برغم أن الحكم لم يكن مشمولاً بالإنفاذ المعجل، وتوج ذلك بتحويل منطوق الحكم بإضافة فقرة كاملة (للتنفيذ) المعجل وهو ما لم يورده القاضي وسجلته كاميرات وسائل الإعلام. كان يفترض أن أستلم جائزة منظمة العفو الدولية في ١٤ يونيو، بيد أن المحكمة حددت جلسة النطق بالحكم في ٩ يونيو، وبعد ذلك منع رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين من الحضور إلى اليمن لتسليمها لي، ومنعت في السجن من التعبير عن رأيي، وحوصرت تماماً إثر إجراء حوار معي من قبل صحيفة العرب القطرية".

للاعتقال خلال العام ٢٠٠٧م بعد مدهامة منزله وترويع أطفاله وبعد إطلاق سراحه تعرض للاختطاف في أحد شوارع العاصمة صنعاء وتم الاعتداء عليه بالضرب والسب والشتم وكسر إحدى أصابع يده وتهديده

بالقتل في حال عاود الكتابة قبل أن يلقي به معصوب العينين في منطقة خولان، وخلال العام ٢٠٠٨م تعرض الخيواني لمحاكمة تفتقد شروط ومبادئ المحاكمة العادلة وتم اعتقاله من قاعة المحكمة دون أن يكون الحكم الصادر بحقه مشمولاً بالإنفاذ المعجل .

بسبب كتاباتهما المؤيدة لحق التجمع السلمي، ومطالب الحراك الجنوبي اعتقل أحمد القمع وعباس العسل في ٢٣/٤/2008 في مركزي محافظة أبين، وخلال الأسابيع والأشهر اللاحقة تم محاكمتهم

والإساءة إليهما بأشكال مختلفة لم تُجدِهما تيرتتهما من قبل المحكمة من التهم المنسوبة إليهما، إذ استمر اعتقالهما وقدا للمحاكمة مرة أخرى بتهم لا تختلف عن التهم السابقة، ولم يتم الإفراج عنهما سوى في الـ ١٧ من أغسطس بعد اتفاق بين رئيس الجمهورية وقيادات أحزاب المشترك بالإفراج عن المعتقلين السياسيين كافة.

وتعرضت صحيفة المحرر وموقعها لعدة انتهاكات منها: اقتحام مقرها، وحجب الموقع واختراقه أكثر من مرة، وجميع تلك الانتهاكات جاءت بسبب تغطية الصحيفة وموقعها لقضايا الحراك الجنوبي.

عدا كل ذلك ينتهك الخطاب الرسمي حرية الإعلام والصحافة بشكل شبه يومي، ومن خلال وسائل الإعلام الرسمية يتم تهديد الصحفيين والناشطين يومياً بالويل والثبور، ومن ذلك توجيه وزير الإعلام عددٍ من التهم الجاهزة إلى الصحفيين بالعمل على "تمزيق البلد ونشر الفتن، واستهداف الوحدة الوطنية، والسلم الاجتماعي والإساءة إلى العادات والتقاليد، والعمالة والارتزاق"، وتهديده في

منتصف يناير

٢٠٠٨م بعدم

السكوت عن

أصحاب

الأجندة

الخاصة، وهي

التهديدات

الدائمة التي

تنتهجها السلطة

ومسؤولوها

ضد الإعلاميين

والناشطين عند

أي أزمات

سياسية

واجتماعية

تشهدها البلد.

إطار رقم (٢١) " شهادة من الصحفي أنيس منصور حميدة "

بناء على شكوى تقدم بها رئيس جمعية الدفاع عن الوحدة اليمنية بالصبيحة تضمنت اتهامات ضدي بتنظيم تظاهرات غير قانونية وإثارة الفتن والقتال وتاجيج الشارع والإضرار بالوحدة الوطنية والمصالح العامة، وبث الخطاب المناطقي مع شهادة أربعة شهود خضعت للتحقيق، وقلت في محضر التحقيق إن حضوري في الفعاليات السلمية في الحراك السلمي في مديريات ردفان ويافع والحوطة والصبيحة وكرش يكمن في إطار عملي المهني من تصوير ورصد ونشر صحفي في صحيفة الأيام، ومواقع إخبارية، وذلك مكفول بالقانون والدستور، وحق منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية. وكان من ضمن ما سألني عنه ترديد شعارات انفصالية، ونفيت جميع التهم وأعلنت استعدادي إحضار أدلة وشهود نفي لإثبات أن جميع شهود الإثبات شهادتهم مجروحة بوجود خصومة بيني وإياهم بسبب قضايا نشر صحفي وتحقيقات وتقارير إخبارية كشفت عن تورطهم في قضايا فساد، لكن وكيل النيابة حولهم إلى متهمين أيضاً بسؤالهم عن أسباب حضورهم في المظاهرات كما رفض وكيل النيابة إخلاء سبيلي إلا بإحضار ضمين حضوري «كفيل» ولا زالت التحقيقات جارية أسبوعياً منذ ذلك الحين. تعرضت لملاحقة واعتقال ومصادرة حقيقتي يوم ٢٣/٥/٢٠٠٨م بعد قيامي بإجراء حوارات صحفية مع قيادة الحراك الملاحقين في الجبال، وفي تاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٨م أطلق أفراد من معسكر الغند الرصاص علي أثناء تصوير جرافات الجيش وهي تقوم بالسيطرة على مزارع أبناء الصبيحة.

وكانت وزارة الإعلام أصدرت في إبريل ٢٠٠٨ قراراً بإلغاء ترخيص صحيفة "الوسط" الأسبوعية في سابقة خطيرة كجزء من التصعيد في قضايا الصحافة والصحافيين دون أن يكون لها أو غيرها - وفقاً للقانون- الحق في إلغاء تراخيص الصحف. وفي منتصف ديسمبر ٢٠٠٨م استدعت نيابة الصحافة والمطبوعات رئيس تحرير صحيفة "المصدر"، سمير جبران، والصحفي اليمني المقيم في واشنطن منير الماوري الذي يكتب زاوية ثابتة بالصحيفة، للاستماع إلى أقوالهما حول شكوى

مرفوعة ضد الصحيفة من الدائرة القانونية للمؤتمر الشعبي العام التي تتهم "المصدر" بالإساءة وإهانة رئيس الجمهورية، في أحد مقالات الماوري.

قمع الصحافة الإلكترونية :

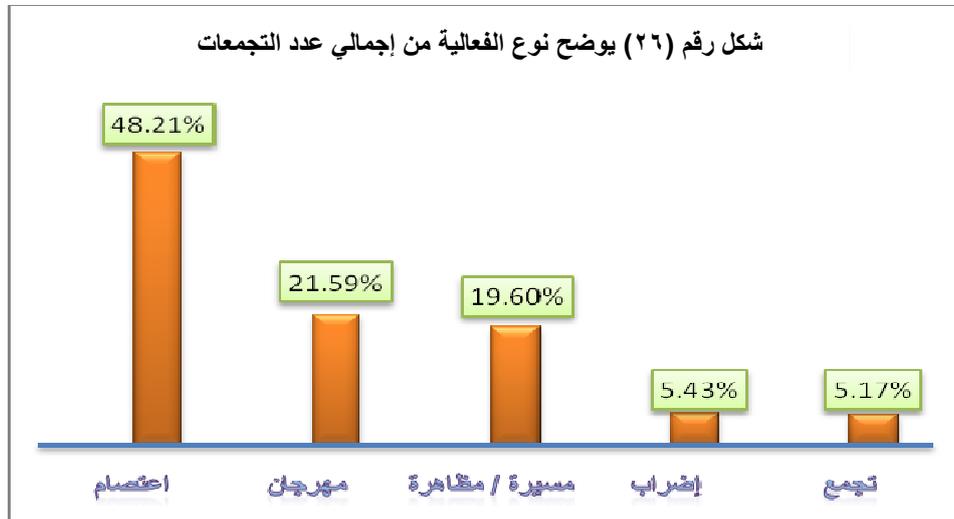
تعرضت الصحافة الإلكترونية لعدد من الانتهاكات خلال العام ٢٠٠٨م ولم يكن حالها أفضل من الصحافة المطبوعة فبينما ذكرت إحصائية رسمية أن عدد المشتركين في شبكة الانترنت في اليمن كانوا حتى نهاية عام ٢٠٠٦م (١٤٦) ألفاً و٦٩ مشتركاً، في حين بلغ عدد مقاهي الانترنت المنتشرة في المدن الرئيسية (٨٢٢) مقهى وبالرغم من ضآلة ذلك الرقم في دولة يزيد عدد سكانها عن عشرين مليون نسمة إلا أنه كان مقلقاً للحكومة اليمنية ، ومع نهاية أول منافسة يمنية جادة على منصب رئاسة الدولة في سبتمبر ٢٠٠٦م بدأ الحديث عن الإجراءات الحكومية لحجب مواقع الإنترنت الإلكترونية ومواقع الصحف المعارضة أو المستقلة ، وخلال عام ٢٠٠٨م وصل عدد المواقع الإلكترونية اليمنية المحجوبة عن المتصفحين داخل اليمن إلى أكثر من (١٠) مواقع منها يمنات، الشورى نت، الأمة، يمن نت، شمسان نيوز، التغيير، والحدث، البديل، والضالع برس، وموقع صحيفة البلاغ المستقلة، حيث عملت الحكومة اليمنية على حجب (منع تصفح) أي مواقع تبث أخباراً عن الحرب الدائرة بين القوات الحكومية ومنتدى الشباب المؤمن (أنصار الحوثيين)، الأمر نفسه تعرضت له مواقع ركزت على تغطية الاحتجاجات الشعبية في المحافظات الجنوبية بعضها يديرها معارضون من الخارج ومنها موقع تاج ، عدن برس ، وعدن نيوز ، وصوت الجنوب ، وشبوة برس ، ومازالت محجوبة عن المتصفحين داخل اليمن. وفي الوقت الذي ترفض فيه وزارة الإعلام منح تصاريح إطلاق قنوات إعلامية سواء كانت مرئية أو مسموعة تعرضت عدد من الصحف خلال العام ٢٠٠٨م للمحاكمة على خلفية قضايا النشر منها صحيفة "الثوري" والتي وصل عدد القضايا المنظورة ضدها أمام المحاكم إلى أكثر من (١٢) قضية وكذا صحيفة "الوحدوي" والتي تحاكم في (٦) قضايا .

الحق في التجمع السلمي :

الحق في التجمع السلمي هو أحد الحقوق السياسية التي كفلتها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي حقوق كفلها الدستور اليمني بموجب المادة (٦) منه حيث تلتزم اليمن بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، كما تلتزم بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بعد المصادقة عليه ، ووفقاً للمادتين (٥٨ ، ٥) من الدستور يقوم النظام السياسي في اليمن على التعددية السياسية ، والغاية الأساسية من التعددية هي تداول السلطة ومعارضة سياسة الحاكم بالطرق والأساليب السلمية ومن تلك الطرق والأساليب الحق في التجمع السلمي الذي يعد وسيلة ديمقراطية ملازمة للحق في التنظيم والحق في حرية الرأي والتعبير ، إلا أن التشريعات الوطنية وضعت قيوداً غير دستورية على ممارسة هذا الحق ومنها على سبيل المثال ما نص عليه القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٣م بشأن

المظاهرات والمسيرات في المادتين (٣،٥) منه حيث اشترط إبلاغ الجهات الحكومية بتاريخ ووقت استعمال هذه الحقوق ومكانها ومسارها وإرفاق الشعارات التي سيتم رفعها، وحق الجهات الأمنية في عدم السماح وتغيير مواعيدها أو مكان التجمع وخط السير.

جاء الحق في التجمع السلمي في مقدمة الحقوق الأكثر استعمالاً خلال عام ٢٠٠٨م حيث شهدت اليمن حركة احتجاجات واسعة ومستمرة خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية التي كان من أهم مطالبها إزالة نتائج وآثار حرب ١٩٩٤م الأهلية وإيقاف مسلسل الاعتداءات على أراضي وممتلكات الدولة ومؤسسات المجتمع والأفراد في المحافظات الجنوبية وتسوية أوضاع المبعدين من وظائفهم المدنية والعسكرية، ووفقاً لإحصائيات الرصد بلغ عدد التجمعات السلمية المنظمة خلال عام ٢٠٠٨م (٧٥٥) تجمعاً سلمياً منها (٣٦٤) اعتصاماً و(١٦٣) مهرجاناً و(١٤٨) تظاهرة ومسيرة.



وتمت مواجهة الحركة الاحتجاجية الشعبية بطرق تعكس مدى ضيق الحكومة وانزعاجها من لجوء المواطنين إلى طرق وآليات مدنية للتعبير عن مطالبهم، وخصوصاً في المحافظات الجنوبية على الرغم من اعتراف الحكومة بالقضايا الأساسية المولدة لتلك الاحتجاجات والوعد بإنهائها وتشكيل عدة لجان لحلها وبحسب إحصائيات الرصد فإن (١١٠) تجمعات سلمية تعرضت للقمع ومن ذلك إطلاق الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع ومطاردة واعتقال قادة ومنظمي التجمعات السلمية الأمر الذي نتج عنه قتل (٧) مواطنين وإصابة (١٢٤) آخرين بجروح فيما وصل عدد المعتقلين على خلفية

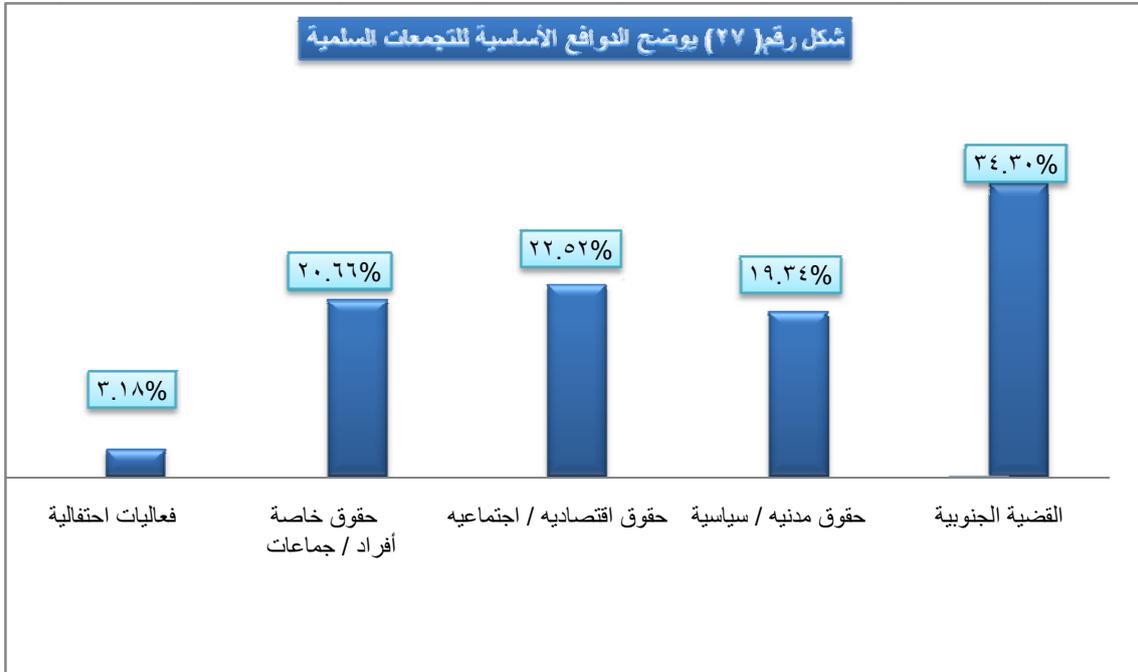
ممارسة الحق في التجمع السلمي إلى (٩٩٤) معتقلاً

جدول رقم (١٣) يوضح إجمالي عدد التجمعات السلمية والفعاليات المقموعة ونتاجها بحسب المحافظات

محافظات	معتقلين	تعرض للاختفاء القسري	جرحي	قتلى	تعرض للقمع	مراكز ريفية	مركز حضرية	عدد التجمعات	المحافظة
٩	٢٥		١٥		٩	-	٥٠	٥٠	أمانة العاصمة
	٤٤٦	٨	٢٢	٣	١٣	-	٥١	٥١	عدن
٥٧	٢٢٢	٨	٤٩	٣	٢٣	١٣٣	٦٥	١٩٨	لحج
٧	٣٧	٣			١٣	٩٦	٦٢	١٥٨	ابين
١	٩٩		١١		١٤	٢٢	٥٩	٨١	تعز
٢١	١٢٤	١	٢٣	١	١٢	٢٩	٣٣	٦٢	الضالع
	٣١	١			١	٣	١٧	٢٠	حزموت
					٢	١٥	١٨	٣٣	اب
					٤	٢٦	١٥	٤١	شبه
					١	-	١١	١١	الحديدة
					٣	٣	٦	٩	ذمار
					٣	٤	١٠	١٤	البيضاء
						٢	٣	٥	المهرة
						-	٢	٢	الجوف
					١	٢	-	٢	مأرب
			٤		١	٢	٣	٥	عمران
						-	٢	٢	حجة
						١	٣	٤	المحويت
						-	٢	٢	ريمة
						-	٤	٤	صعدة
						١	-	١	صنعاء
٩٥	٩٩٤	٢١	١٢٤	٧	١١٠	٣٣٩	٤١٦	٧٥٥	الإجمالي

سجلت المحافظات الجنوبية والشرقية (لحج ، عدن ، أبين ، شبوة ، حضرموت ، المهرة) أعلى نسبة في عدد التجمعات السلمية خلال العام ٢٠٠٨م حيث بلغ عدد التجمعات المنظمة في تلك المحافظات (٥٣٥) تجمعاً سلمياً مقابل (٢٢٠) تجمعاً سلمياً في المحافظات الشمالية ، وعند البحث في الأسباب والدوافع الأساسية وراء تنظيم تلك التجمعات جاءت المطالب الحقوقية لآبناء المحافظات الجنوبية في مقدمة الأسباب وهي مطالب حقوقية وسياسية تعود جذورها إلى حرب ١٩٩٤م الأهلية وما ترتبت عليها من آثار ونتائج طالت الأفراد ومؤسسات المجتمع في المحافظات الجنوبية التي كانت مسرحاً لتلك الحرب ، ويتمثل البعد السياسي للقضية الجنوبية في الآثار والنتائج التي ألحقتها الحرب بالنسيج الاجتماعي والوطني إثر إلغاء شراكة أبناء الجنوب في الثروة والسلطة ونهب ومصادرة أراضي وممتلكات الدولة لصالح قلة من المتنفذين ، بينما يتمثل بعدها الحقوقي في مطالب الأفراد المتضررين من نتائج تلك الحرب حيث أبعد ما يزيد عن أربعين ألف شخص من أبناء المحافظات الجنوبية من وظائفهم^{٩٨} خاصة المنتمين إلى السلك العسكري ودفع من تبقى منهم إلى التقاعد المبكر، وبحسب إحصائيات المرصد فإن ما يزيد عن (٧٠) جمعية تعاونية يصل عدد المستفيدين منها إلى أكثر من (١٦٧٥٠) شخصاً تم الاستيلاء عليها ومصادرة أراضيها، وما يقارب (٨٥) منشأة ومصنعاً وشركة تعرضت للسطو نتج عنه إلقاء عشرات الآلاف من العمال والفلاحين إلى رصيف البطالة، وإلحاق الضرر بهم وبأسرهم بعد حرمانهم من مصادر عيشهم الوحيدة .

مثلت قضايا المحافظات الجنوبية وكما سبق الإشارة دافعا أساسيا للحراك الاجتماعي السلمي الذي شهدته اليمن خلال عام ٢٠٠٨م حيث تشير إحصائيات الرصد إلى أن (٢٥٩) تجمعاً سلمياً وبنسبة



^{٩٨} - يحتفظ المرصد ببيانات تتعلق بعدد (٢٣٠٠٠) مبعد من مختلف أجهزة الدولة منهم (١٥٠٠٠) ضابط وصف ضابط في السلك العسكري (٣٠٠٠) من منتسبي وزارة الداخلية و(٤٠٠٠) من شاعلي الوظائف المدنية

(٣٤%) من إجمالي عدد التجمعات المنظمة كانت الأسباب الرئيسية وراء تنظيمها مطالبة السلطة الاعتراف بالقضية الجنوبية ، بينما توزعت بقية النسبة إلى (١٤٦) تجمعاً نظم على خلفية مطالب وحقوق مدنية وسياسية و(١٧٠) تجمعاً كانت دوافعها مطالب وحقوق اقتصادية واجتماعية .

فبالعودة إلى الدستور اليمني والمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان نجد ان الحكومة اليمنية ملزمة بتقديم كل التسهيلات التي تمكن المواطنين من ممارسة حقهم في التجمع السلمي إلا أنها لجأت إلى أساليب ووسائل تتنافى تماماً مع التزاماتها تجاه حقوق مواطنيها ، ومن ذلك فرض المزيد من القيود - إلى جانب القيد القانوني الذي سبق الإشارة إليه - التي تحول دون ممارسة المواطنين لحقهم في التجمع السلمي بحرية كاملة، لذا فإن الانتهاكات التي تعرض لها الحق في التجمع السلمي خلال العام ٢٠٠٨م تعد انتهاكات لمجموعة من الحقوق المصاحبة لهذا الحق حيث تترتب على ممارسة الحق في التجمع السلمي ، ممارسة طائفة من الحقوق المدنية والسياسية كالحق في الحرية والأمن الشخصي من خلال الاعتقالات التعسفية وحالات الإختفاء القسري والمحاكمات غير العادلة والحق في حرية الرأي والتعبير من خلال الخطب والشعارات والحق في حرية الفكر من خلال الأفكار التي تطرح في الاجتماع والحق في حرية الانتقال للوصول إلى مكان التجمع ومرور المظاهرات والمسيرات وهي حقوق يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد (١٣،١٨،١٩) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المواد (١٢،١٨،١٩) كما يكفلها الدستور اليمني في المادتين (٤٢،٥٨) منه.

ملحق رقم (١) يوضح الجهات المنظمة للتجمعات بحسب المحافظة

المحافظة	جميعه المتقاعدين	الشباب والعاطلين عن العمل	أحزاب المعارضة	هيئة الحراك *	نقابات ومجتمع مدني	لتصالح	طلاب	مواطنون/عقوبه	موظفون	إجمالي
أمانة العاصمة	٢	١	٣	١٦			١٠	١٣	٥	٥٠
عدن			٥	٣	٥	٢	١٦	١٠	١٠	٥١
لحج	٤	١٢	١٠	٣٩	٤	١	٣٢	٨٥	١١	١٩٨
ابين	٧	٣	٥	٩٣	٢		١٠	٢٦	١٢	١٥٨
تعز			١٥	٨	٨		٦	٤٤	٨	٨١
الضالع	٤	٤	٤	١٠	٤	٤	١٢	١٥	٤	٦٢
حضر موت		٢	٤	٣	٣		١	٣	٥	٢٠
إب			٦				٢	١٧	٨	٣٣
شبوة	٢	١	٥	٤	٤			١٥	١٠	٤١
الحديدة		١	٤		١				٥	١١
ذمار		١	٣		١		٢		٢	٩
البيضاء			١	١				٨	٤	١٤
المهرة			٣	٢						٥
الجوف			١		١					٢
مارب					٢					٢
عمران					١		١	٣		٥
حجة									٢	٢
المحويت			١		٢			١		٤
ريمة								١	١	٢
صعدة			٢					٢		٤
صنعاء								١		١
الإجمالي	١٩	٢٥	٧٢	١٥٥	٥٤	٧	٩٢	٢٤٤	٨٧	٧٥٥

ملحق رقم (٢) يوضح نوع الفعالية بحسب المحافظة

المحافظة	اعتصام	مهرجان	مسيرة/مظاهرة	إضراب	تجمع	إجمالي
أمانة العاصمة	٤٣	٢	٣		٢	٥٠
عدن	٣٨	٤	٤	٤	١	٥١
لحج	٨٦	٣٠	٥٥	١٢	١٥	١٩٨
ابيين	٣٤	٧٣	٤٠	٢	٩	١٥٨
تعز	٦٠	٩	٦	٢	٤	٨١
الضالع	٢٤	١٥	٢١	٢		٦٢
حضر موت	٨	٥	٣	٤		٢٠
إب	٢٢	٢	١	٧	١	٣٣
شبووة	١٧	١٣	٢	٦	٣	٤١
الحديدة	٦	٣	١		١	١١
ذمار	٥	٢	١		١	٩
البيضاء	٦	١	٦		١	١٤
المهرة	٢	٣				٥
الجوف	٢					٢
مأرب				٢		٢
عمران	٤		١			٥
حجة	١		١			٢
المحويت	٣	١				٤
ريمة	١		١			٢
صعدة	٢		٢			٤
صنعاء					١	١
الإجمالي	٣٦٤	١٦٣	١٤٨	٤١	٣٩	٧٥٥

ملحق رقم (٣) يوضح الدوافع الأساسية للتجمعات السلمية بحسب المحافظات

الإجمالي	احتفالية	حقوق خاصة		القضية الجنوبية		المحافظة
		حقوق اقتصادية اجتماعية	حقوق مدنية سياسية	حقوقية سياسية	(فئات / أفراد)	
٥٠	١	٩	١٥	٢٢	٣	أمانة العاصمة
٥١	٢	١٠	١٣	٧	١٩	عدن
١٩٨	٣	٤٣	٣٦	٣٩	٧٧	لحج
١٥٨	٥	١٧	٢٠	١٧	٩٩	ابين
٨١	٣	٣٥	١٥	٢٤	٤	تعز
٦٢	٢	٩	١٣	١٢	٢٦	الضالع
٢٠	١	٤	٦	٢	٧	حضر موت
٣٣	٢	٩	٩	١٠	٣	إب
٤١	٢	٦	١٩	٤	١٠	شبوثة
١١	١	٢	٤	١	٣	الحديدة
٩		١	٤	٣	١	ذمار
١٤		٥	٧	١	١	البيضاء
٥	١			١	٣	المهرة
٢			١		١	الجوف
٢			٢			مارب
٥		٤	١			عمران
٢			٢			حجة
٤	١		٢	١		المحويت
٢		١	١			ريمة
٤				٢	٢	صعدة
١		١				صنعاء
٧٥٥	٢٤	١٥٦	١٧٠	١٤٦	٢٥٩	الإجمالي

الفصل الثاني

الأمن والإرهاب

الأمن والإرهاب:

يتخذ الإرهاب صوراً وأشكالاً متعددة في اليمن ، فهناك الإرهاب المادي ، وهناك الإرهاب الفكري وهو الأكثر خطورة ، وكلاهما تقوم بهما وتمارسهما عدد من الجماعات الدينية المتطرفة حيث ترى تلك الجماعات في حرية الفكر والمعتقد والوجدان خطراً يهدد عقيدة ودين الأمة، والملاحظ أن تلك الجماعات قد انتشرت خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى وصل نفوذها إلى الجامعات ، ففي تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٨م عقد عدد من رجال الدين اجتماعاً في صنعاء أعلنوا فيه تأسيس ما يعرف بهيئة تنمية الفضيلة - حظيت بمباركة رسمية - وهي هيئة تشكل خطراً حقيقياً على الحقوق والحريات الخاصة للأفراد إذا قدر لها العمل كما يرغب القائمون عليها، وما تعرض له الناشط الحقوقي احمد سيف حاشد عضو مجلس النواب وصحيفته (المستقلة) من تكفير دليل واضح على ذلك، حيث تقدم عدد من أعضاء مجلس النواب (يحتفظ المرصد بأسمائهم) في شهر فبراير بطلب رفع الحصانة البرلمانية عنه بحجة قيام الصحيفة التي يصدرها بنشر مواضيع لا تتفق مع الدين الإسلامي، سبق ذلك قيام متطرفين بشن حملات تكفير ضد صحيفة "المستقلة" والنائب حاشد عدة مرات كانت أعنفها خلال شهر فبراير والتي نجح قاداتها في تحويلها إلى تحريض علني عبر شاشة الفضائية اليمنية التي نقلت جلسة مناقشة طلب رفع الحصانة البرلمانية عن النائب حاشد ، وفي يوم الأحد ٢٠٠٨/٢/٣م أقدم مكتب الأوقاف بمحافظة عدن على إغلاق ملحقات جامع الحسيني التابع لجمعية الشيعية الاثني عشرية بحجة أنها تابعة له مع أنها شيدت على حساب ونفقة الجمعية منذ أكثر من قرن كما يتعرض المنتمون للمذهب الشيعي والجماعات الهاشمية خاصة لصور عدة من الإرهاب حيث أصبحت الحوثية تهمة ومبرراً كافياً لتعرض من تلتصق به للأذى ، وخلال العام ٢٠٠٨م أقدمت وزارة الأوقاف على تغيير عدد من أئمة وخطباء المساجد المحسوبين على المذهب الزيدي بالرغم من اعتراض الأهالي واستبدالهم بأخرين ينتمون إلى مذاهب أخرى غالبيتهم من الجماعات السلفية ، ومن ذلك استبدال إمام وخطيب جامع النهريين بصنعاء القديمة وإمام وخطيب جامع الأسطي بحي الجراف بخطباء مصريين ، وتغيير أئمة وخطباء جامع محمود وجامع الحرقان بصنعاء القديمة، وفي محافظة ذمار تعرض (١٢) شخصاً للاعتقال إثر قيام الأهالي بالاحتفال بعيد الغدير وهي مناسبة دينية عند المعتنقين للمذهب الزيدي في اليمن، وفي محافظة الحديدة قام الأمن السياسي بداية شهر مارس ٢٠٠٨م باعتقال المواطن هاني الدهني وسبعة آخرين (لم يتمكن المرصد من الحصول على أسمائهم) بتهمة الارتداد عن الدين واعتناق الديانة المسيحية، وفي يوم ٢٠-٦-٢٠٠٨ تعرض أربعة من المعتنقين للدين البهائي (ثلاثة إيرانيين وعراقي) للاعتقال التعسفي من قبل ضباط الأمن القومي وواجهوا مخاوف ترحيلهم وإعادتهم قسرياً إلى بلدانهم بالرغم من أنهم مقيمون بشكل مستقر مع عائلاتهم في اليمن منذ زمن طويل. ومن صور الإرهاب الأخرى انتهاك بعض النافذين لحقوق المواطنين بشكل دائم دون أن تحرك الجهات الرسمية ساكناً، فهي أما ساكنة أو متواطنة، ومن تلك الانتهاكات ما تعرض له أبناء عزلة العنسيين (ما يقارب (١٠) قرى) منطقة الجعاشن في محافظة إب من انتهاكات لحقوقهم واعتداءات على أموالهم حيث شكوا المواطنون قيام أحد النافذين في المنطقة بفرض إتاوات مالية عليهم بشكل دوري، ففي بداية شهر فبراير ٢٠٠٨م طلب أحد المشايخ (الشيخ أ ، م ، م) منهم دفع مبالغ مالية

(العشور) تصل في بعض الحالات إلى ما يزيد عن ثلاثين ألف ريال للفرد وعندما توجه الأهالي إلى الجهات الرسمية لدفع ما عليهم من مستحقات مالية طلب منهم دفعها إلى الشيخ. أدى لجوء الأهالي إلى الجهات الرسمية إلى استفزاز الشيخ حيث رأى في ذلك خروجاً وتمرداً على سلطته فقام بحملة مدهامة نتج عنها نهب منازل بعض المواطنين وتدمير مزارع عددٍ آخر ما دفع الأهالي إلى مغادرة قراهم والتوجه إلى صنعاء مع أسرهم، وخلال شهري فبراير ومارس وجه الأهالي عدداً من الشكاوى - شكوى إلى محافظ المحافظة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١١ ، شكوى إلى وزير الإدارة المحلية بتاريخ ٢٠١٧/٢ ، شكوى إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٣/٢ ، شكوى إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٠/٣ ، شكوى إلى وزارة حقوق الإنسان بتاريخ ٢٠١٣/٣ - ونظموا عدداً من الاعتصامات أمام مبنى الحكومة وأمام مبنى البرلمان، إلا أن الحكومة اليمنية ظلت صامتة ولم تقم بأي إجراء يضمن لهم الأمن وعدم التعرض للأذى وأفاد المواطنون الذين التقاهم المرصد أنهم يتعرضون لإرهاب مليشيات مسلحة - بعضهم عسكريون متفرغون للعمل مع الشيخ والبعض الآخر خارجون عن القانون - يوفّر لهم الشيخ الحماية ويؤمن احتياجاتهم مقابل قيامهم بتنفيذ كل ما يطلبه منهم ومن ذلك الاعتداء على المواطنين ونهب ومصادرة ممتلكاتهم، وأفاد المواطنون أن الشيخ يرى أنهم وممتلكاتهم ملك له ويتعرض كل من يحاول رفض ذلك للأذى والاعتقال في سجون خاصة ولا يطلق سراحه إلا بعد أن يدين بالولاء المطلق للشيخ ، كل هذا يحدث بتواطؤ الجهات الرسمية التي لا تتعاطى مع شكاوى وتظلمات المواطنين وفق وظيفتها المنصوص عليها في الدستور والقانون، كما أن الأجهزة الأمنية كانت مصدراً من مصادر الانتهاك كما تشير إلى ذلك وقائع الرصد وما تعرض له أبناء مخلاف شرعب- محافظة تعز - يقدم صورة من صور إرهاب الدولة، ففي يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٦م أدى تصادم ثلاث أليات عسكرية مع أبناء منطقة الجبال إلى وفاة ثلاثة أشخاص وإصابة ستة أشخاص ، وفي صباح اليوم التالي من تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٧م قامت عدد من الأليات والمدركات والمعدات العسكرية وقاذفات الكاتيوشا والمروحيات بمحاصرة منطقة المخلاف من جميع الجهات ومنعت دخول أو خروج أي مواطن من أو إلى المنطقة وتعود جذور المشكلة إلى حادثة قتل الشيخ عبد السلام القيسي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٩/١٨م والشروع في قتل ابنه / مشير عبد السلام ، ومصطفى ناجي غالب ، وحاتم غالب سعيد، ورضوان علي محمد .

يعيش المواطن اليمني وسط بيئة اجتماعية وثقافية ملغومة تفقده الشعور بالأمان، ويوما بعد يوم يزداد تراجع حضور الدولة وانسحابها من الشأن العام ، ولعل الحرب القبلية الدائرة شمال محافظة عمران منذ ١٤ / نوفمبر ٢٠٠٨م بين قبائل (صبارة) المنحدرة إلى مديرية حرف سفيان وقبائل (ذو محمد) المنحدرة إلى قبائل العصيمات مديرية العشة وما خلفته من ضحايا، وموقف الجهات الرسمية منها تقدم نموذجاً لذلك، إذ يمتد عمر المشكلة إلى ما يقرب من تسعين عاماً بسبب الخلاف على قطعة أرض ومرعى للأغنام ، وسبق أن دارت حرب بين الطرفين على ذلك عام ١٩٧٨م وأثناءها احتكم الطرفان إلى بعض المشايخ إلا أن تلك الأحكام لم تنفذ بسبب الغموض في بعض المسميات وخلال الفترة ٢٠٠٨/١١/١٤م وحتى ٢٠٠٨/١٢/٣١م وصل عدد القتلى من الطرفين إلى (٥٨) قتيلاً وما يزيد عن (٥٠) مصاباً ، كل ذلك ولم تحرك الأجهزة الرسمية ساكناً ، وفي تقرير أمني نشرته صحيفة ٢٢ / مايو في عددها (٧٨٩) تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩م رصد التقرير (٥٥٦) واقعة قطاع قبلي في (١٣) محافظة

من محافظات الجمهورية خلال العام ٢٠٠٨م مسجلاً زيادة عددية قدرها (٣٠٦) وقائع عما كانت عليه خلال العام ٢٠٠٧م ، ووفقاً للتقرير فقد بلغ إجمالي عدد المجني عليهم في هذه الوقائع (٥٧٣) شخصاً منهم (٥) إناث و(١٠) أحداث و(٣) من المواطنين العرب ، وبحسب التقرير فقد توزعت الوقائع على (٧٩) مديرية معظمها في محافظة عمران ، وجاءت مديرية الوادي بمحافظة مأرب في المرتبة الأولى حيث شهدت (٤٩) واقعة تليها مديريات عمران، خمر، سفیان، بني صريم، حوث، خارف، ريدة، القفلة. وفيما يتعلق بالخسائر البشرية الناتجة عن تلك الوقائع فقد بلغت (١٧) حالة قتل ووفاة و(٤٥) حالة إصابة منها (٥) حالات إناث، وقدر التقرير الخسائر المادية الناجمة عن تلك الوقائع بحوالي (٣٨٠) مليون ريال ، استرد منها (٣١٤) مليون كما جاء في التقرير^{٩٩} وفي يوم الخميس ٢٢/يناير ٢٠٠٩م نقل مركز الإعلام الأمني أن عدد الوقائع / الجرائم التي سجلتها الأجهزة الأمنية في أمانة العاصمة فقط خلال عام ٢٠٠٨م بلغت (١٢٠٥٦) واقعة / جريمة منها (٥٦٥١) واقعة اعتداء على الأسر والأشخاص و(٤٧٢٩) واقعة اعتداء على الأموال العامة و(٥٣٠) واقعة / جريمة على الوظيفة العامة وبحسب التقرير الإحصائي نتج عن تلك الوقائع / الجرائم قتل (٩٩) شخصاً وإصابة (٢٦٦٥) آخرين^{١٠٠}.

وعلى الرغم من أن اليمن جزء من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب ، إلا أنها من الدول القليلة التي تتمتع فيها الحركات المتطرفة بمدارس تعليمية خاصة بها، ليس ذلك فحسب بل ومعسكرات تدريب أيضاً وجامعات، فالسلطة اليمنية غالباً ما لجأت إلى إحاطة علاقتها بالجماعات الدينية المتطرفة بشي من السرية ، وخلال السنوات الأخيرة اتسمت العلاقة بين الطرفين بالاضطراب أو باللااستقرار ، حيث نشرت عدد من الصحف مقابلات وتصريحات صحفية لعدد من قيادات تلك الجماعات أعلنوا فيها تبرمهم من تعامل السلطات اليمنية معهم وخصوصاً بعد اعتقال الأجهزة الأمنية لعدد من أعضائهم والتحقيق معهم على ذمة قضايا إرهابية، فيما تعرض عدد آخر للتصفية الجسدية في ظروف غامضة ، وخلال الفترة نفسها أكدت تقارير صحفية أخرى مشاركة تلك الجماعات للقوات الحكومية في حروبها الأربعة ضد الحوثيين في شمال اليمن. بالإضافة إلى الدور الكبير الذي سبق أن لعبته التنظيمات الجهادية في حرب ١٩٩٤م وهو ما جعلها شريكة في نتائج الحرب وفي السلطة وبالتالي اختلاطها بأجهزة الدولة ، بما في ذلك المؤسسة التعليمية والأمنية والعسكرية.

مع بداية العام ٢٠٠٨م أعلنت جماعات من تنظيم القاعدة ان اليمن ساحة مفتوحة للمواجهة في حربها الدولية، ودعت جميع أعضائها في اليمن إلى استهداف المصالح الأجنبية كما تعرض عدد من السياح الأجانب إلى هجمات انتحارية من قبل متطرفين أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنها ، وفي شهر أغسطس هددت في بيان لها باستهداف عناصر ودوريات الأمن السياسي والبحث الجنائي وذلك بعد قتل الأجهزة الأمنية اليمنية لـ حمزة القعيطي وأربعة من رفاقه في محافظة حضرموت في عملية وصفت بالنوعية وألقي القبض فيها على (١٢) عنصراً من نفس التنظيم حسب ما نشرته بعض المواقع الإلكترونية ، كما شهد العام ٢٠٠٨م ارتفاع حدة المواجهات بين الأجهزة الأمنية وتنظيم القاعدة اثر قيام الأخير بتنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية استهدفت في الكثير منها الأجهزة الأمنية،

^{٩٩} - صحيفة ٢٢ مايو العدد ٧٨٩ تاريخ ٢٩/١/٢٠٠٩

^{١٠٠} - صحيفة الشارح العدد ٨١ تاريخ ٢٤/١/٢٠٠٩

جدول رقم (١٤) يوضح نماذج من العمليات الإرهابية ونتائجها

م	التاريخ	المحافظة	الواقعة	النتائج
١	٢٠٠٨/٧/٣٠	جعار/ ابين	مجهولون يطلقون النار على نقطة للأمن المركزي	
٢	٢٠٠٨/٩/٢٣	جعار/ ابين	مجموعة من الانفجاريات تستهدف معسكر الأمن المركزي والأمن السياسي ومكتب التأمينات	
٣	٢٠٠٨/٨/١١	تريم/ حضر موت	اشتباك جماعة من تنظيم القاعدة مع أجهزة الأمن استخدمت فيه قذائف (RBG)	مقتل ٥ من تنظيم القاعدة و ٢ من أفراد الأمن
٤	٢٠٠٨/١١/١٦	خنفر/ ابين	تبادل إطلاق النار بين جماعة جهادية وأفراد الأمن	قتل الطالب محمد ياقوت مكحل (١٧ عاماً)
٥	٢٠٠٨/١٢	جعار/ ابين	جماعة جهادية تهاجم سجن جعار المركزي	الإفراج عن عبد الناصر باحش (محكوم عليه بالإعدام) وإصابة ٣ من نزلاء السجن
٦		أبين	جماعة دينية متطرفة تقتل المواطن (م ، أ) بتهمة الشذوذ الجنسي	قتل مواطن
٧	٢٠٠٨/١٢/٢٧	أبين	جماعة دينية متطرفة تقتل المواطن (س ، م ، ح) (٢٢ عاماً) بتهمة الشذوذ الجنسي	قتل مواطن
٨	٢٠٠٩/١/٨	جعار/ ابين	جماعة دينية متطرفة تقتل المواطن (ع ، م) في الأربعين من عمره بتهمة الشذوذ الجنسي	قتل مواطن
٩	٢٠٠٩/١/٢٠	جعار/ أبين	جماعة دينية متطرفة تهاجم السجن المركزي (البحرين) في محاولة منها لتهريب بعض المتعقلين حيث سبق لهم تهريب احد المساجين من السجن .	قتل جندي وإصابة آخر
١٠	٢٠٠٩/١/٤م	ريدة/ عمران	مواطنون من معتنقي الديانة اليهودية بمديرية ريده يتعرضون للسب والشتم والتهديد، بعد مسيرة تضامنية نظمها طلاب مدرسة الزهراء للتضامن مع الشعب الفلسطيني	إصابة المواطن زاهر ققرة (٣٨ عاماً) يهودي الديانة ، عدة إصابات في الرأس بعد قذفه بالحجارة ، وقذف ورمي الأحجار على منازل كل من (حيم يعيش، وشكر سليمان ، وسالم شغدري ، ويحيى جرادي) وترويع ساكنيها من الأطفال والنساء .
١١	٢٠٠٨/١٠/٢٠م	مأرب	مقتل الرائد / محمد ربيش كعلان مدير أمن مديرية مدغل في طرد مفخخ أرسلته له جماعة مجهولة قيل إنها تنتمي إلى تنظيم القاعدة .	مقتل الرائد / محمد ربيش كعلان

وفيما يتعلق بالمصالح الأجنبية في اليمن والتي كانت هدفاً لتنظيم القاعدة في السابق تعرضت السفارة الأمريكية للهجوم مرتين خلال ٢٠٠٨م إذ كانت العملية الأولى في شهر مارس استخدمت فيها قذائف الـ (ار. بي. جي) و نتج عن تلك العملية قتل شخصين أحدهم من أفراد الأمن والآخر طالبة وإصابة (١٥) تلميذة و(٤) من أفراد الأمن بعد وقوع بعض تلك القذائف على مدرسة ٧/ يوليو الواقعة بالقرب من سور السفارة الأمريكية ، وفي سبتمبر ٢٠٠٨م هاجمت سيارتان تابعتان لتنظيم القاعدة في اليمن السفارة الأمريكية واشتبكت مع أفراد الأمن أثناء محاولة اقتحام السفارة نتج عن العملية قتل (١٨) شخصاً منهم (٦) من أفراد الأمن و(٦) من منفيي الهجوم و(٦) من المدنيين. وماتزال محافظة أبين إحدى المحافظات الجنوبية تعيش حالة اختلال أمني منذ شهر يوليو تقريبا، حيث نفذت الجماعات المتطرفة فيها عدداً من العمليات الإرهابية تصل إلى ما لا يقل عن (٢١) واقعة إرهابية بحسب تقارير الرصد الميداني .

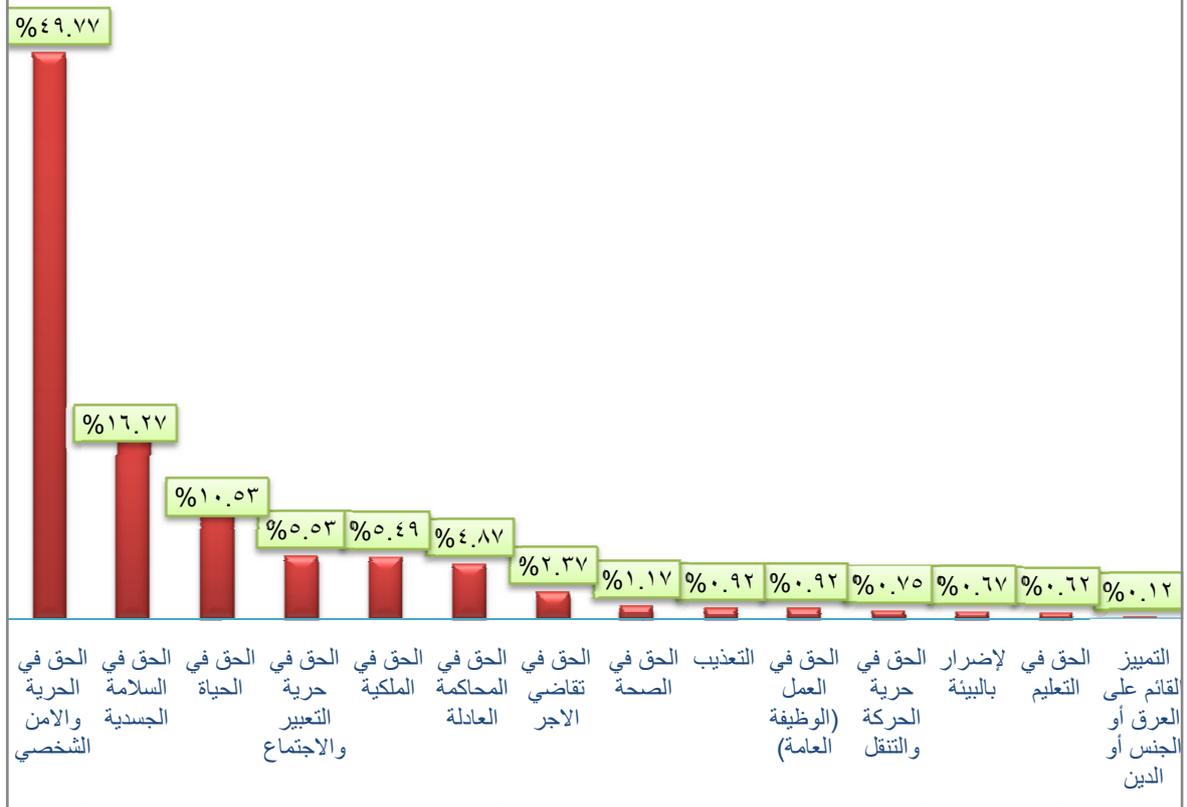
الفصل الثالث

إحصائيات وبيانات الرصد

إحصائيات وبيانات الرصد

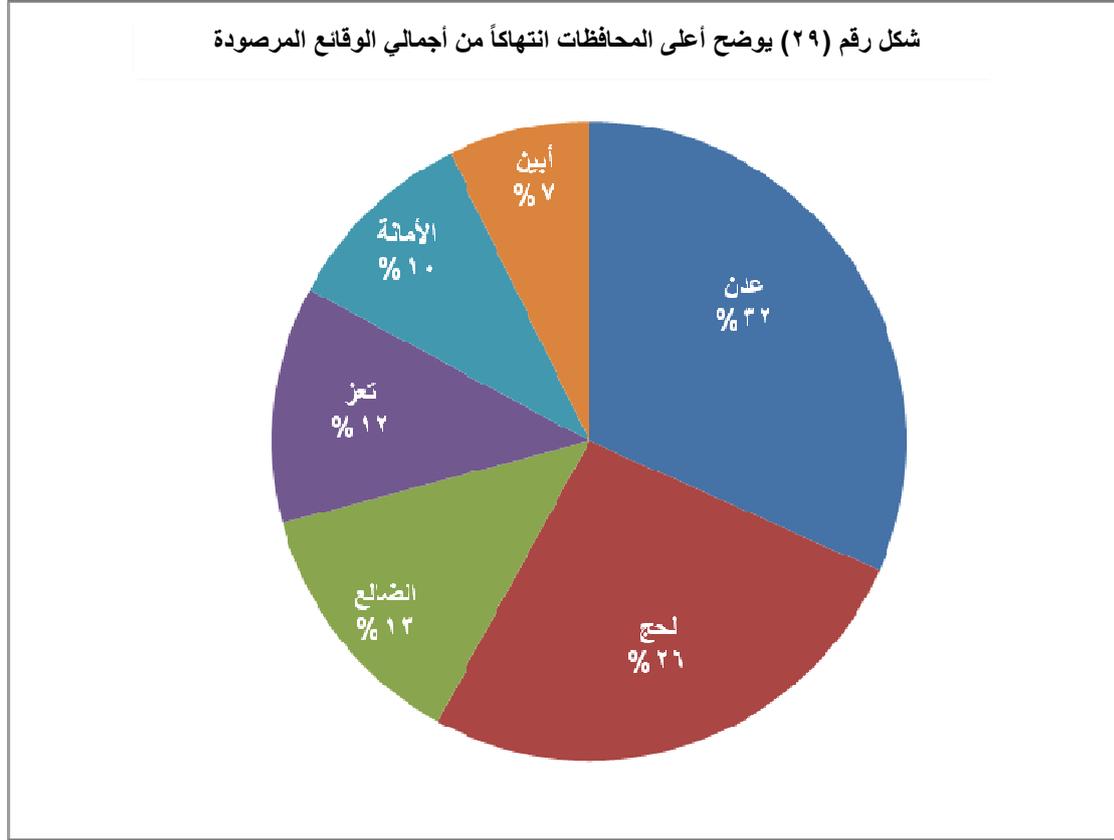
بلغ إجمالي عدد الوقائع المرصودة (ميدانياً وصحيفياً) خلال عام ٢٠٠٨م (٢٤٠٣) وقائع انتهاك منها (٢٢٦٥) واقعة في الحقوق المدنية والسياسية و(١٣٨) واقعة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبحسب الحقوق جاء الحق في الحرية والأمن الشخصي والحق في السلامة الجسدية والحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة والحق في التجمع السلمي في مقدمة الحقوق الأكثر عرضة للانتهاك حيث بلغ عدد الوقائع المرصودة في هذه الحقوق (١٩٨٥) واقعة من إجمالي الوقائع المرصودة، وبنسبة (٨٢,٦٠%).

شكل رقم (٢٨) يوضح الحق المنتهك



* الوقائع المرصودة بحسب المحافظة:

جاءت محافظات عدن، لحج، الضالع، تعز، الأمانة، أبين في مقدمة المحافظات الأكثر انتهاكاً حيث بلغ إجمالي عدد الوقائع المرصودة فيها (١٨٨٧) واقعة بنسبة (٧٢,٥٢%) من إجمالي عدد الوقائع

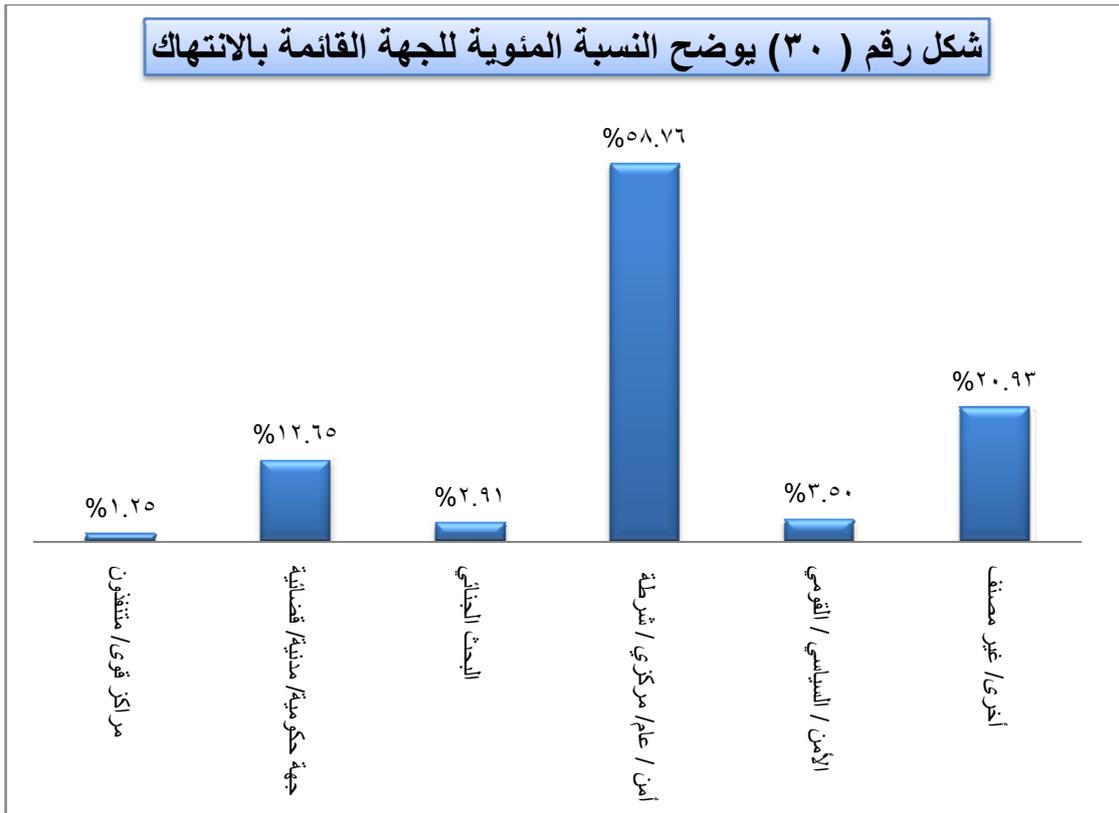


المرصودة والجدير بالملاحظة أن هذه المحافظات قد شهدت حراكاً مدنياً وسياسياً عالياً خلال عام ٢٠٠٨م وكان مواطنوها أكثر استعمالاً لحقوقهم المدنية والسياسية من مواطني بقية المحافظات فعلى سبيل المثال وصل عدد التجمعات السلمية المنظمة في هذه المحافظات إلى (٦٠٠) تجمع سلمي وبنسبة (٧٩%) من إجمالي عدد التجمعات المنظمة^{١١}، (١١٠) فعاليات منها تعرضت لقمع الأجهزة الأمنية نتج عنه قتل سبعة مواطنين وإصابة (١٢٤) آخرين ووصل عدد المعتقلين على خلفية ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية في هذه المحافظات إلى ما يزيد عن (٩٩٤) معتقلاً وتعرض (٩٨) ناشطاً لمحاكمات تفتقد أبسط شروط المحاكمة العادلة.

^{١١} - انظر الجدول رقم (١١) والذي يوضح إجمالي عدد التجمعات السلمية والفعاليات المقموعة ونتائجها بحسب المحافظات.

الوقائع المرصودة بحسب الجهة القائمة بالانتهاك :

بلغ عدد الوقائع التي قامت بها الأجهزة الرسمية (١٨٧٠) واقعة انتهاك ما نسبته (٧٧,٨١%) من إجمالي عدد الوقائع المرصودة خلال عام ٢٠٠٨م مسجلاً زيادة عددية قدرها (١١٧٩) عما كانت عليه خلال عام ٢٠٠٧م منها (١٤١٢) واقعة توزعت على الأمن العام والأمن المركزي والشرطة العسكرية و(٣٠٤) وقائع كان القائم بالانتهاك فيها جهات حكومية / مدنية / قضائية ، ووصل عدد الوقائع التي قام بها الأمن السياسي (٨٤) واقعة و(٧٠) واقعة قام بها البحث الجنائي .



إن عقد مقارنة سريعة بين نسبة الانتهاكات في كل حق، وعدد الوقائع المرصودة بحسب المحافظة وبحسب الجهة القائمة بالانتهاك كما تشير إلى ذلك جداول الرصد تظهر أن ارتفاع نسبة الانتهاكات خلال عام ٢٠٠٨م كان بفعل سياسة ممنهجة، حيث جاءت الحقوق المدنية والسياسية في مقدمة الحقوق الأكثر انتهاكاً وفي المحافظات التي شهدت - كما سبق الإشارة - حراكاً مدنياً وسياسياً عالياً خلال عام ٢٠٠٨م وتتضح الصورة أكثر بالنظر إلى الجهة القائمة بالانتهاك بحسب المحافظة (انظر الملحق رقم) وبحسب صنف الضحية أنظر الملحق رقم(٥). علماً أن كثيراً من وقائع الانتهاكات المرصودة كانت الأسباب الرئيسة وراءها هو ممارسة المواطنين لحقوقهم المدنية والسياسية.

ملحق رقم (٤) يوضح الجهة القائمة بالانتهاك بحسب المحافظة

المحافظة	مراكز قوى / متنقلون	جهة حكومية/ مدنية/ قضائية	البحث الجنائي	الأمن العام	الأمن السياسي	أخرى / غير مصنف	الإجمالي
إب	4	16	1	12	1	38	72
أبين	0	25	2	65	5	39	136
البيضاء	0	3	0	5	0	10	18
الجوف	0	1	0	2	0	8	11
الحديدة	4	5	0	7	4	6	26
الضالع	2	31	5	182	2	22	244
المحويت	1	0	0	3	0	5	9
المهرة	0	1	1	1	1	2	6
أمانة العاصمة	2	44	4	64	33	41	188
تعز	6	12	23	129	1	55	226
حجة	1	4	0	2	1	3	11
حضرموت	1	7	8	32	3	13	64
ذمار	0	4	0	9	0	13	26
ريمة	1	0	0	1	0	0	2
شبوة	0	15	0	12	1	20	48
صعدة	0	1	0	2	0	71	74
عدن	0	31	19	503	20	24	597
عمران	2	6	4	14	0	64	90
لحج	4	85	0	353	11	43	496
مأرب	0	0	1	1	0	9	11
محافظة صنعاء	2	13	2	13	1	17	48
الإجمالي	30	304	70	1412	84	503	2403

ملحق رقم (٥) يوضح صنف الضحية بحسب المحافظة

المحافظة	أطفال	السجناء والمعتقلون	المجموعات الدينية	أنصار وأعضاء الأحزاب السياسية	صحفيون	طلاب الجامعات والتلاميذ	عمال	غير مصنف	موظفون	نقابيون	الإجمالي الكلي
إب	2	4			1	2		54	8	1	72
أبين	4		1	12	4	4		72	32	7	136
البيضاء		1				1		12	4		18
الجوف						1		5	4	1	11
الحديدة	3	1	2		3			10	6	1	26
الضالع	3	3		6	5	1	1	211	11	3	244
المحويت				2	1			5	1		9
المهرة		1		1				4			6
أمانة العاصمة	9	6	14	34	33	9	1	52	19	11	188
تعز	11	2	1	91	4	5	1	94	17		226
حجة		1		1	1	2		3	3		11
حضر موت	1	1		5	1		1	44	10	1	64
ذمار	1	1				1		16	7		26
ريمة								2			2
شبوثة	3	1		5	2	3	2	20	12		48
صعدة	1	1						23	49		74
عدن	2	1		12	7	53	1	483	24	14	597
عمران	9			1	1	6	1	58	14		90
لحج	6	2		18	5	31	3	384	32	15	496
مارب	1							6	4		11
محافظة صنعاء	2	3		2		1		26	14		48
الإجمالي	58	29	18	190	68	120	11	1584	271	54	2403

ملحق رقم (٦) يوضح صنف الواقعة بحسب المحافظة

المحافظة	الاختطاف والاختفاء	الإضرار بالبيئة	ولإيقاف والأعتقال والحبس	التعذيب	التمييز القائم على العرق أو الجنس أو الدين	التهديد بالقتل	الحرمان من الأجر والعيش الكريم	الحرمان من الصحة	الحرمان من التعليم	الحرمان من العمل (الوظيفة العامة)	الحرمان من المحاكمة العادلة	القتل والوفاة	فرض القيود على تحرك الأفراد	فرض القيود على تحرك المجموعات	فرض القيود على حرية التعبير والاجتماع	محاولة القتل، الأعتداء الجسدي، والجرح	هدم الممتلكات أو غلقها أو مصادرتها	الإجمالي
إب	4		8	1	1	3	2	4			1	19			2	14	13	72
أبين	5	1	44	1		9	9	5	2	1	7	7	1		14	18	12	136
البيضاء		1							1		1	6			3	5		18
الجوف	1											7	1	1	1	1		11
الحديدة	2		3					1			1	1			4	7	7	26
الضالع	4		135	1		5	4	2		3	24	12	1		12	39	2	244
المحويت	1			1		1						1				1	4	9
المهرة	1		1					1			1	1					1	6
أمانة العاصمة	23		48	2	1	7	6	4	1	1	15	5	4		21	37	13	188
تعز	5	1	108	4	1	13	4				3	10	1		14	49	13	226
حجة	1					2	2		1		1	1				3		11
حضرموت	2	2	34			6	2				1	5	1	1	1	6	4	64
ذمار			1			3	1				1	8			3	6	1	26
ريمة												1				1		2
شبوة			1	2		3	11		3	1	1	12		6	3	6	6	48
صعدة	2						1					69				2		74
عدن	13	4	465	3		5	7	6	6	6	1	8	4	2	14	34	25	597
عمران	2		7	5		1			2			45			1	22	5	90
لحج	8	7	252			8	7	5	4	3	58	21	2		35	67	19	496
مارب	3			1								3			1	2	1	11
محافظة صنعاء	5		7	1			1		1	4	2	11	1	1	1	8	6	48
الإجمالي	82	16	1114	22	3	66	57	28	15	22	117	253	13	5	133	325	132	2403

ملحق رقم (٧) يوضح الحق المنتهك بحسب الجهة القائمة بالانتهاك

الإجمالي	أخرى/ غير مصنف	الأمن السياسي	الأمن العام	البحث الجنائي	جهة حكومية/ مدنية/ قضائية	مراكز قوى/ متنفذون	الحق المنتهك
82	29	41	7	0	1	4	الأختفاء والأختطاف
16	2	0	0	0	14	0	الإضرار بالبيئة
1114	4	35	1005	61	9	0	الإيقاف والأعتقال والحبس
22	1	0	16	5	0	0	التعذيب
3	1	0	1	0	1	0	التمييز القائم على العرق أو الجنس أو الدين
66	54	2	6	0	2	2	التهديد بالقتل
57	0	0	3	0	54	0	الحرمان من الأجر والعيش الكريم
15	2	0	1	0	12	0	الحرمان من التعليم
28	5	2	2	0	19	0	الحرمان من الصحة
22	0	1	0	0	21	0	الحرمان من العمل (الوظيفة العامة)
117	0	1	5	1	110	0	الحرمان من المحاكمة العادلة
253	222	0	26	0	4	1	القتل والوفاة
13	3	0	9	0	1	0	فرض القيود على تحرك الأفراد
5	2	1	2	0	0	0	فرض القيود على تحرك المجموعات
133	2	1	116	0	14	0	فرض القيود على حرية الرأي والتعبير
325	119	0	183	3	10	10	محاولة القتل والاعتداء الجسدي والجرح
132	57	0	30	0	32	13	هدم الممتلكات أو غلقها أو مصادرتها
2403	503	84	1412	70	304	30	الإجمالي

ملحق رقم (٨) يوضح صنف الضحية وفقاً للحق المنتهك

الحق المنتهك	أطفال	السجناء والمعتقلون	المجموعات الدينية	انصار واطباء الاحزاب	صحفيون	طلاب الجامعات والتلاميذ	عمال	غير مصنف	موظفون	نقابيون	الاجمالي الكلي
الاختفاء والاختطاف	8	0	17	11	4	3	0	27	7	5	82
الإضرار بالبيئة	1	0	0	0	0	0	0	15	0	0	16
الإيقاف والاعتقال والحبس	8	1	1	134	12	76	3	828	20	31	1114
التعذيب	4	5	0	1	0	0	0	12	0	0	22
التمييز القائم على العرق أو الجنس أو الدين	0	0	0	1	0	0	0	2	0	0	3
التهديد بالقتل	0	0	0	3	10	3	0	24	24	2	66
الحرمان من الأجر والعيش الكريم	0	1	0	3	1	0	5	3	44	0	57
الحرمان من التعليم	0	0	0	0	0	15	0	0	0	0	15
الحرمان من الصحة	3	5	0	0	0	0	0	18	2	0	28
الحرمان من العمل (الوظيفة العامة)	0	0	0	0	0	0	1	9	12	0	22
الحرمان من المحاكمة العادلة	0	15	0	6	5	0	0	87	0	4	117
القتل والوفاة	15	1	0	1	0	2	1	151	82	0	253
فرض القيود على تحرك الأفراد	0	0	0	2	4	1	0	1	3	2	13
فرض القيود على تحرك المجموعات	0	0	0	0	0	0	0	5	0	0	5
فرض القيود على حرية الرأي والتعبير والاجتماع	0	0	0	2	16	2	0	112	0	1	133
محاولة القتل والاعتداء الجسدي والجرح	19	1	0	20	12	17	0	191	59	6	325
هدم الممتلكات أو غلقها أو مصادرتها	0	0	0	6	4	1	1	99	18	3	132
الإجمالي	58	29	18	190	68	120	11	1584	271	54	2403

ملحق رقم (٩) يوضح إحصائيات الرصد خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨ م

ملاحظات	النسبة المئوية	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
	١٣٨,١٥%	٢٤٠٣	١٠٠٩	٧٨١	إجمالي الوقائع المرصودة
	١٩٠,٠%	٢٢٦٥	٧٨١	٥٦٥	الحقوق المدنية والسياسية
	٣٩,٤%	١٣٨	٢٢٨	٢١٦	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

إحصائية الرصد وفقاً لتصنف الواقعة

ملاحظات	النسبة المئوية	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	مقارنة وفقاً لتصنف الواقعة الأعلى انتهاكاً
	١٠%	٢٥٣	٢٣٠	٢٠٩	القتل والوفاة
	٥٤,٠%	١١١٤	١٧٤	١١٥	الإيقاف والاعتقال والحبس
	٧٠,٨%	٠٨٢	٠٤٨	٠٢٦	الاختفاء والاختطاف
	١٠٠,٦%	٣٢٥	١٦٢	٠٥٨	الاعتداء الجسدي والجرح
	٣٢%	٠٦٦	٠٥٠	٠٣٥	التهديد بالقتل
	٢٥٤,٥%	١١٧	٠٣٣	٠٣٠	الحرمان من المحاكمة العادلة
	٣,٣٨%	٠٥٧	٠٥٩	٠٥٠	الحرمان من الأجر والعيش الكريم
	٣١,٢%	٠٢٢	٠٣٢	٠٤٩	الحرمان من الوظيفة والعمل
الوقائع الخاصة بعام ٢٠٠٨ مضاف لها وقائع التجمع السلمي	٣١٥,٦%	١٣٣	٠٣٢	٠٠٥٧	فرض القيود على حرية الرأي والتعبير والاجتماع
	٦٠,٩٧%	١٣٢	٠٨٢	٠٧١	هدم الممتلكات أو إغلاقها أو مصادرتها

إحصائية الرصد وفقاً لصنف الضحية

ملاحظات	النسبة المئوية	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	صنف الضحايا الأكثر انتهاكاً
	%١٦٨,٩	١٥٨٤	٥٨٩	٤٤٧	غير مصنف
	%٥٧,٩	٢٧١	١٥٤	٠٨٣	موظفون
	%-٩,٣٧	٠٥٨	٠٦٤	٠٦٠	أطفال
	%٢١,٤	٠٦٨	٠٥٦	٠٤٠	صحفيون
	%٤٤٢,٨	١٩٠	٠٣٥	٠٥١	أنصار وأعضاء الأحزاب
	%٢٠٧,٦	١٢٠	٠٣٩	١٤	طلاب وتلاميذ
	%١٠٧,٦	٠٥٤	٠٢٦	١٢	نقابيون ونشطاء حقوقيون

إحصائية الرصد وفقاً للجهة القائمة بالانتهاك

ملاحظات	النسبة المئوية	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
	%-٢٢,٨	٣٠٤	٣٩٤	١٨٠	جهة حكومية / مدنية / قضائية
	%٥٢٧,٥	١٤١٢	٢٢٥	١٣٢	أمن / عام / مركزي / شرطة عسكرية
	%٥٢,٧	٠٨٤	٠٥٥	٠٤٥	أمن / سياسي / قومي / مكافحة الإرهاب
	%٣١١,٧	٠٧٠	٠١٧	٠١٧	البحث الجنائي
	%-٥٠	٠٣٠	٠٦١	٠٣٩	مراكز قوى ومنتفدون
	%٩٥,٧	٥٠٣	٢٥٧	٣٦٨	غير مصنفة

الخلاصة العامة والتوصيات

يبين التقرير جزئياً، بأن حال اليمن أبعد ما يكون عن طموح أبنائه في التقدم والتطوير الذي يحقق بناء الدولة الديمقراطية الحديثة التي تحترم مواطنيها وتحمي حقوقهم وكرامتهم وتؤدي وظائفها الإنسانية وفي مقدمتها الأمن والتنمية ، وعجز الدولة عن تأدية هذه الوظائف يجعلنا أمام دولة فاشلة ، إذ يتمثل في ماورد على امتداد صفحات التقرير بجزءه يظهر في جوهره أن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاتزال بعيدة عن التمكن ، والحقوق المدنية والسياسية لاتتمتع بالاحترام الواجب وإبراز ملامح ذلك يتمثل في تزايد حجم الفقراء والحرمان وزيادة حجم الانتهاكات للحقوق المتصلة بالمشكلة وإدارة الشأن العام، خاصة الحق في حرية التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير وما يترتب على ذلك من انتهاكات للحق في الأمن والسلامة والحرية الشخصية والكرامة، والحق في الحياة، وبالتحليل العلمي لهذه الحالة التي يمر بها اليمن .

خلص التقرير إلى مايلي :

أن اليمن دُفع بفعل هذه الحالة خطوات إلى الوراء وإلى انقسام سياسي واجتماعي حاد زادت من حدية حالة الغلبة القائمة منذ حرب ١٩٩٤م بفشل التحول الديمقراطي مما يجعل اليمن أمام خطر الانزلاق إلى فقدان كل مستوى من الأمن والاستقرار وانهيار الدولة .

- أن السبب الرئيس لاتساع رقعة الفقر يرجع إلى استحواذ نخبة صغيرة على الثروة وتراجع دولة في التنمية أو تسخيرها لمصلحة الأقلية واعتماد سياسات ترتب عليها تزايد الحرمان الاقتصادي والاجتماعي للغالبية من السكان ، أي انتهاج سياسات حكومية تستهدف إعادة إنتاج الفقر من خلال تثبيت عوامله الهيكلية والبنوية - الأمر الذي يشكل حالة من اللأعقلانية في سلوك الدولة اليمنية وأوجد الأساس لاعتبارها دولة فاشلة لعدم قدرتها على تأدية وظائفها الأساسية ، وفي جوهرها الدولة الإنمائية التي هي أساس مشروعيتها الشعبية .

- أن البطالة تعد أحد أخطر المشكلات والتحديات التي يواجهها اليمن بتداعياتها وآثارها وتفاقم حدة انتشارها بين السكان في ظل غياب التدابير العملية بغية احتوائها ومواجهة ماترتب عليها من ظواهر التشطي لوحدة النسيج الاجتماعي بسبب ارتباط الاستفاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من الدولة بالفساد أو الانتماءات التقليدية العصبوية والعلاقات الشخصية والقربانية والمصالح المتبادلة وبالتالي الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي لأغلبية السكان واحتكار الأقلية والسلطة والثروة .

- لقد ترتب على السياسات المتحيزة ضد الفقراء الذين يمثلون حوالي نصف السكان حرمانهم من الحصول على الخدمات الصحية والسكن اللائق والنظيف والمستقر ، وان استمرار تدهور الوضعية الكمية والنوعية للمياه يؤثر بشكل مباشر على الوضع الصحي ، فاليمن من أكثر البلدان فقراً على مستوى الإقليم والعالم ، وهذا كله يشكل بيئة خطيرة مولدة للأمراض ومساعدة على انتشارها ، وان في اليمن وحدهم ضحايا فقدان الأمن الغذائي وتفقد البلاد إستراتيجية للخروج من مخاطر فقدان مقاومة الحياة : فقر المياه الغذاء ، وان الأقلية جداً من السكان تصل إليهم خدمة الصرف الصحي ، وأنه على الرغم من صارت له مبالغ الضمان الاجتماعي ، فإنها لا تصل إلى المستحقين وتتسرب إلى الفقراء ، وان غياب التخطيط المتوازن للمشروعات التنموية وغياب الحكم الرشيد والمركزية الشديدة عوامل تساعد على زيادة حدة الفقر في المناطق الريفية خصوصاً ، وعلى نزوح الأفراد والأسر الفقيرة إلى الحاضر ونشوء المستوطنات العشوائية على مشارف المدن وبناء المساكن العشوائية مع انعدام وجود شبكات توفير مياه الشرب والصرف الصحي ، وأن السكان لايزالون يعانون من مشقة السفر أو الانتقال ، بما في ذلك سكان المدن الرئيسية ، وهذا كله يترتب عليه الاستبعاد الاجتماعي لأغلبية سكان اليمن - وأن التعليم في

اليمن يعاني من ضعف الإنفاق الحكومي وتدني نسبة الالتحاق به والتسرب الكبير ، وتدني مستوى التحصيل وتدني نوعية المناهج ومحدودية فرص التعليم للفقراء .

- أن اليمن لا يزال بعيداً عن تحقيق هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م وردم الفجوة بين الذكور والإناث وبين الحضر والريف ، إذ تشهد نسب التحاق أطفال الفقراء بالتعليم الأساسي انخفاضاً في الريف والحضر ، والتحاق الفتيات بالتعليم هو الأقل ، والأقل من بين دول الشرق الأوسط ، وبالتالي يكون التعليم متميزاً ضد الفقراء والإناث ، وأن الإسهام الثقافي والإبداع الفكري في اليمن غاية في التواضع مع غياب حقول هامة من حقول الثقافة مثل : السينما والمسرح ويعتبر البحث العلمي في أدنى المستويات على الصعيد العربي وشحة غياب لاستراتيجية البحث العلمي والتطوير والتكنولوجيا .

- أن اليمن يعاني من أزمة مائية تعوق برامج الإنمائية وتؤثر سلباً على صحة سكانه ، وان قضايا البيئة تحتل أولوية خاصة ، ولاسيما : المياه والموارد الطبيعية وإدارة المخلفات والبيئة الساحلية ، وأن معالجة المشكلات البيئية بصورة جديّة لا تتوافر شروطها حالياً ولا في المستقبل المنظور بسبب عدم الاستقرار المؤسسي والقانوني ، وانتشار الفساد وضعف المساءلة والرقابة والشفافية ، المركزية وغياب المشاركة الأهلية في اتخاذ القرارات التنموية وتنفيذها ، وضعف قدرة الدولة في اتخاذ القوانين .

إن عام ٢٠٠٨م قد شهد زيادة في انتهاك الحقوق المدنية والسياسية ، وخاصة الحق في الحياة والحق في الحرية والأمن الشخصي والحق في المحاكمة العادلة والحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي بسبب زيادة حالة الحرمان والفقر والبطالة ، وزيادة عجز أجهزة الدولة عن اتخاذ القانون ، الحرب الأهلية في محافظة صعدة والاحتجاجات الواسعة ضد سياسة الحكومة ورفضها وخاصة ارتفاع وتيرة الحراك السياسي في الجنوب والأعمال الإرهابية للتنظيمات الجهادية وأنه إلى جانب ضحايا المواجهات العسكرية وقمع التجمعات السلمية من القتلى والجرحى ، مارست الأجهزة الأمنية جملة من الانتهاكات بحق المعتقلين علي خلفية أحداث صعدة والتجمعات السلمية في الجنوب ، ومن ذلك الاختطاف والاختفاء القسري، وإيداعهم في زنازين وأقبية انفرادية تحت الأرض ومنع الزيارة عنهم ومعاملتهم معاملة قاسية وحاطة لكرامتهم الإنسانية ، وإخضاع بعضهم لمحاكمات غير عادلة ، بما في ذلك ، أمام محكمة استثنائية ، محكمة أمن الدولة (المحكمة الجزائية المتخصصة) ، وهذه الحالة تضع اليمن أمام خطر عظيم من فقدان السلم الأهلي والانزلاق إلى حروب أهلية تقود إلى تفكك الدولة .

وعلى أساس هذه الاستخلاصات يوحى التقرير بما يلي :

* (١) استراتيجية وطنية لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة تقوم على الوفاق الوطني والقبول عبر إصلاح سياسي ديمقراطي يفضي إلى مصلحة وطنية ، ويوفر شروط الانتقال الديمقراطي وبناء دولة القانون الأساسي اللازم للاستقرار ويوفر إمكانية لتحقيق المواطنة المتساوية والتنمية الشاملة والعادلة التي يمكن معها مكافحة الفقر والقضاء عليه ، وينهي حالة الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان او عدم التمكين من ممارستها .

* (٢) تبني سياسات اقتصادية مناصرة للفقراء وتوجهات سياسية تحقق العدالة والمساواة وحرية المواطنين وحقوق الإنسان وإجراء إصلاح دستوري ينظم علاقات المواطنين بالدولة وبتبعضهم على أساس مبادئ وحقوق المواطنة والحق في الشراكة في السلطة والثروة ويستهدف إصلاح هيئات الدولة ومؤسساتها وأنظمتها الإدارية بما يحقق توزيع السلطات وتوازن الهيئات واللامركزية الحكم وفعالية المؤسسات في تأدية مهامها ومكافحة الفساد فيها ، وبما يوفر قدراً من الشفافية يمكن ذوي المصالح والمستفيدين من خدماتها ، من مراقبتها ومحاسبتها ، وتوفير بيئة قانونية تشجع تفعيل الرأس المال

الاجتماعي وتتيح للمجتمع المجني عليه أن يساهم بفعالية في تخطيط وتمويل وتنفيذ ومراقبة وتقييم برامج التنمية البشرية .

* (٣) اتخاذ إجراءات وتدابير وسياسات اقتصادية -هيكلية مباشرة وغير مباشرة لمكافحة الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل وتحسين الدخل ومن ذلك :

أ - تعجيل النمو الاقتصادي وزيادته إلى ما لا يقل عن نسبة ٥% .

ب- تنمية القطاع الزراعي واستصلاح الأراضي .

ج- تشجيع الإنتاج السمكي .

د- تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

هـ- ربط الأجور والمرتببات بالأسعار .

و- التصحيح المستمر والكفؤ للأثار السالبة لاقتصاد السوق .

ز- زيادة حجم الإنفاق الحكومي على مجالات التنمية البشرية .

ح- اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكاً أساسياً في عملية التنمية وتقديم العون لها بما يمكنها من خدماتها إلى الفقراء .

ى- دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة العاملة في مجال التخفيف من الفقر وتقديم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية .

* (٤) توسيع وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي وبما يجعل الضمان الاجتماعي يوفر الحد الأدنى للحياة الكريمة والمستقرة ويضمن وصوله للمستحقين له فعلاً ، من خلال :

إيجاد فروع لشبكة التأمين الاجتماعي في كل مديرية لتكون قريبة من الفقراء المستهدفين .

رفع مقدار الأمانات المالية الشهرية المقدمة للأسرة الفقيرة .

ج- وضع آلية آمنة ودقيقة تضمن وصول الضمان الاجتماعي للمستحقين لها فعلاً .

د- دعم الجهود المبذولة من قبل منظمات المجتمع المدني في مجال التخفيف من الفقر .

* (٥) وضع استراتيجية تنمية تكفل الحق في مستوى معيشي لائق من مأكّل ومشرب ومسكن من خلال :

إعادة النظر برفع الدعم عن السلع الأساسية والعمل بصورة دؤوبة على تطوير الأنظمة الاقتصادية والتجارية لإلغاء الاحتكار وتعزيز الإنتاج للتخفيف من فقر الغداء وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي .

تحسين مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدمها الحكومة للسكان ، وتوزيعها توزيعاً عادلاً وتسهيل وصول الفئات السكانية الأكثر فقراً إليها ، وتحديد كلفة الخدمات بما يتناسب مع الأوضاع المعيشية للسكان .

اتخاذ تدابير لتيسير الحصول على السكن للفئات الأقل دخلا وحماية المستأجرين من أملاك بموجب قانون عادل يوفر الحماية للطرف الأضعف.

(٦) توجيه التنمية نحو بناء اقتصاد ينتج المعرفة والمهارات وتنميتها من خلال :

أيجاد استراتيجيات وطنية لتطوير التعليم ومناهجه وإيجاد قاعدة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي .

زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والثقافة والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

توجيه جهود الدولة والمجتمع نحو رفع معدلات الالتحاق بالتعليم وتحسين نوعيته.

دعم منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الثقافية والتعليمية لتعمل في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

(٧) إيجاد استراتيجيات وطنية لحماية البيئة والحيوان والنبات ومن أولويات ذلك:

أ- اتخاذ التدابير التي تحقق سرعة الخلاص من فقر المياه بتوفير مصادر جديدة للمياه ومنع استنزاف موارده الحالية بما في ذلك منع استخدامه لزراعة القات أو الزراعة التي لاتندرج في الأمن الغذائي.

ب- إصدار التشريعات اللازمة وإيجاد المؤسسات الكفؤة لحماية المياه والموارد الطبيعية وإدارة المخلفات والبيئة الساحلية.

ج- إشاعة التوعية البيئية عبر وسائل الإعلام العامة والتعليم وإيجاد وسائل إعلام خاصة بالبيئة ومعاهد تعليم متخصصة بالبيئة .

د- إيجاد الخطط السليمة للمدن وتحديد المناطق الصناعية وإيقاف الزحف العمراني إلى الأراضي الزراعية وصيانة المدرجات الزراعية.

هـ- إتباع سياسة اقتصادية سليمة لمواجهة النمو السكاني وزيادة الفقر بالحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال القادمة.

نبذة موجزة عن المرصد

تأسس المرصد اليمني لحقوق الإنسان في منتصف العام 2004 م، وهو منظمة غير حكومية مستقلة تعمل في مجال حقوق الإنسان وتهتم بصورة خاصة بمجال الرصد وإصدار التقارير في هذا الميدان.

أهداف المرصد :

يهدف المرصد إلى المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونشر الوعي بها والتشجيع على احترامها وحمايتها طبقاً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية وعلى وجه الخصوص الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وباعتبارها كل لا يتجزأ، على وجه الخصوص:

- ١ - الدفاع عن المشروعية والشرعية الدستورية والقانونية.
 - ٢ - الدفاع عن استقلال القضاء والمحاماة.
 - ٣ - رصد تطورات حقوق الإنسان وانتهاكاتها على الصعيدين الوطني والدولي.
 - ٤ - لفت اهتمام الرأي العام الشعبي والرسمي إلى الثغرات والنواقص التشريعية والمؤسسية المتعلقة بحقوق الإنسان.
 - ٥ - رصد التعديت على حقوق الملكية الفكرية والدفاع عنها.
 - ٦ - المساهمة في توفير الدعم القانوني لحقوق الإنسان والدفاع عنها، خاصة الحقوق الجماعية، والحقوق المتعلقة بالمصلحة العامة للمجتمع في الحالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - ٧ - نشر الوعي بضرورة حكم القانون و مبادئ المحاكمة العادلة.
- وسائل وأساليب تحقيق أهداف المرصد:
- ١ - وضع الدراسات والبحوث بمدى الالتزام بالشرعية الدستورية والقانونية والحريات العامة وحقوق الإنسان ومدى الحماية التشريعية والمؤسسية القائمة. وتقديم التصورات بشأن تطويرها.
 - ٢ - تقصي الحقائق بجمع المعلومات من مصادرها ومراقبة المحاكمات وعمليات الانتخابات والاستفتاءات العامة.
 - ٣ - توثيق المعلومات باستخدام نظم التسجيل الحديثة.
 - ٤ - دراسة تقارير الجهات الرسمية والأهلية المتعلقة بحقوق الإنسان ومناقشتها والتعقيب عليها.
 - ٥ - إعداد التقارير الدورية ونشرها وإيصالها إلى الجهات المعنية بحقوق الإنسان، سواء الشعبية أو الرسمية، بالطرق المباشرة أو غير المباشرة وإقامة الحملات الشاملة والمتخصصة، وإصدار الإخبار والبيانات الصحفية، والصحف والمجلات الدورية والكتب المتخصصة، وإقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش العلمية.
 - ٦ - إقامة مكتبة متخصصة بحقوق الإنسان.

٧- تأهيل العاملين في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدفاع عن المشروعية و كل ما يتعلق بتحقيق أهداف المرصد والجمعيات والمؤسسات الأخرى واستخدام الأساليب الموضوعية لجمع المعلومات وتصنيفها وتوثيقها ووضع التقارير بشأنها.

٨- رفع الدعاوى القضائية للمصلحة العامة أو الدفاع عن الحقوق والحريات العامة في الحدود المكفولة وفقاً للدستور والقانون النافذ.

٩. السعي لإنشاء مرصد مماثلة في المحافظات للتنسيق والتعاون في النشاطات المحققة لأهداف المرصد .

ويتعاون المرصد مع شركاء يعملون في مجال حماية حقوق الإنسان أو يدعمون هذا النشاط على الصعيد المحلي و الإقليمي والدولي.

- ينفذ المرصد برامج وأنشطه هامه من خلال الهيئات النظامية.

- وللمرصد منسقين وراصدين ميدانيين في المحافظات ومتطوعين ناشطين في مجال الحماية.

تتكون هيئات المرصد النظامية من:-

- مجلس الأمناء ويتكون من:

أ/ أحمد الوادعي، أ/ عبد العزيز البغدادي، أ/ وهبية صبرة

د. عادل مجاهد الشرجبي ، د. عبد القادر علي البناء

أ/ محمد علي المقطري – المدير التنفيذي ، أ.د. محمد المخلافي – رئيس المرصد .

-الهيئة الاستشارية.

- اللجنة الأكاديمية للمرصد تتكون من الباحثين وأساتذة الجامعات المهتمين بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

- الهيئة التنفيذية وهي مكونة من الوحدات المتخصصة الآتية:

- وحدة الرصد والتوثيق - وحدة المساعدة القانونية - وحدة الدراسات والبحوث- الوحدة المالية

- وحدة البرامج والاتصال - وحدة التقصي والبحث الميداني – الوحدة الإدارية والفنية والمتابعة - وحدة البرمجة والرصد الإلكتروني - وحدة الشفافية ومكافحة الفساد .

ينفذ المرصد مختلف الأنشطة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية ومنها التدريب والدراسات والبحوث والرقابة والعون القانوني وغيرها من الفعاليات.

عضوية المرصد :

- عضو الشبكة العربية للتسامح

- عضو الشبكة العربية للمنظمات الغير حكومية .

إصدارات المرصد اليمني لحقوق الإنسان

- ١- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن لعام ٢٠٠٥ بالتعاون مع FES*
- ٢- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن لعام ٢٠٠٦ بالتعاون مع NED**
- ٣- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن لعام ٢٠٠٧ بالتعاون مع NED
- ٤- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن لعام ٢٠٠٨ بالتعاون مع NED
- ٥- التقرير التحليلي للرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦ بالتعاون مع FES
- ٦- دراسة تقييمه للسجل الانتخابي في اليمن ٢٠٠٨ بالتعاون مع FFF***
- ٧- المشاركة السياسية في اليمن ٢٠٠٧ بالتعاون مع الشبكة العربية لدراسات الديمقراطية بالتعاون مع UNDP+FES**** منشور في الموقع
- ٨- دليل الرصد والتوثيق في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع IDRC****
- ٩- تقرير عن الحق في التجمع السلمي لعام ٢٠٠٨
- ١٠- دراسة عن الدور السياسي للقبيلة في اليمن (قيد الإصدار)
- ١١- تقرير الرقابة على مرحلة القيد والتسجيل للانتخابات ٢٠٠٨م (قيد الإصدار)

١٠٢

١٠٢

FES	مؤسسة فريدرش إيبيرت	*
NED	الصندوق الوطني للديمقراطية	**
FFF	مؤسسة المستقبل	***
UNDP	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	****
IDRC	المركز الكندي لأبحاث التنمية	*****

